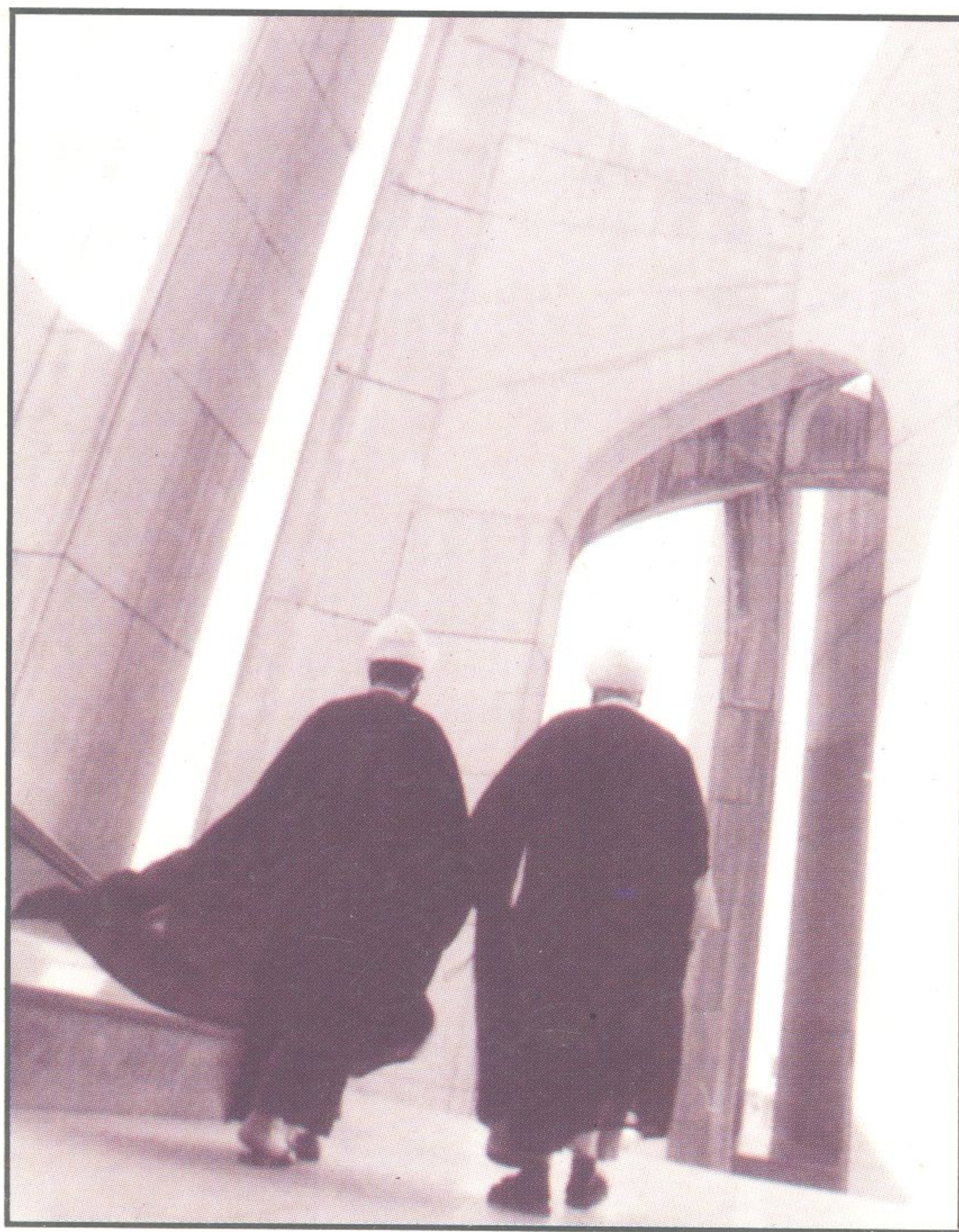


طبعة ثانية

د. محمد خاتمي

يسوع

المشهد الثقيافي في إيران: مخاوف وآمال



دار الجديد

د. محمد خاتمی

یسر

المشهد الثتای فی ایران: مخاوف وآمال

© دار الجديد، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م. م. صندوق بريد، ١١/٥٢٢٢ بيروت - لبنان □ تلفون، ٥٠ ٩٨ ٧٣
- ٧١ ٨١ ٧٣ (٠١) □ بريد إلكتروني، Aljadeed@cyberia.net.lb □ نقل النصوص من الفارسية إلى العربية،
منير مسعودي □ راجعها، قلم الترجمة بدار الجديد □ نضدها، سناء سلامي وجميلة هزيمة □ أنشأها
كتاباً، علي حمدان □ ضبطها على أصولها، محمود عساف □ صورة الغلاف بكاميرا، محمد
علي غريقي □ خطوط الغلاف بريشة، علي عاصي □ تأليف الغلاف، عمر حرقوص.

لاعتبارات جمالية آثرنا الاحتفاظ بعنوان الكتاب الأصلي بـ **مرح** («في
اللجة») عنواناً؛ وعمدتنا، فضلاً عن فذلكة العنوان الواردة في الصفحة ١٠
أدناه، أن العنوان الفرعي يُغني بنفسه عن التعريف بمضمون الكتاب.

في السؤال لُجّة ومحجة

بمثابة تقديم

الوجود عين الظهور والتجلي، وهو غني عن التعريف،
ناهيك بأن التعريف يعجز عن الإحاطة بكنهه وبلوغ شأوه.
ولكن أهل التحقيق اعتادوا في معرض تفسيرهم له نعته
بأنه «مَنْشَأُ الآثار والإبداعات وَمَظَنُّهَا».

والإنسان موجود يَفْضُلُ ما سواه، وأهم آثار وجوده هو
الفكر، والفكر يبدأ بالسؤال. على أننا، ولكي يستسيغ أهل
العلم في زماننا هذا قولنا، نقول بشيء من التسهيل: إنما يُثبت
الإنسان وجوده الإنساني بالتساؤل.

وعلى رغم هذه المنزلة السامية فإن الأسئلة الحقيقية هي تلك
التي تليق بأهل التحقيق وليس بأهل التقليد وإن تبجحوا بذلك.
فالمتعطش إلى ظمأ السؤال محروم من فيض الجواب أيضاً؛ بل
وعاجز عن مجارة أهل التحقيق في ما يذهبون إليه وذلك أن فهم
آراء المفكرين منوطٌ بالحضور في ساحة ما يثيره هؤلاء من أسئلة
وليس هذا الحضور بالأمر المتيسر لكائن من كان.

فالاطلاع والإحاطة بالأخبار غنيمة في محلها، بيد ثمة فارق
بين الذهن الذي يكتنز المعلومات والعقل المبدع الخلاق؛

وبناء على هذا الفارق يمكننا أن نقف على الدور الحاسم الذي يؤديه هؤلاء المفكرون. فالتفكير الحقيقي يبدأ بطرح الأسئلة الحقيقية؛ التفكير فعل، أما التعامل مع الأخبار فانفعال؛ وحاشا لحقيقة وجود الإنسان، وهو خليفة الله على الأرض، أن تكون محض انفعال. مردُّ بعض الأسئلة إلى مسألة وجود الإنسان وخلوده وهي أسئلة لا تنفك تنشأ جيلاً بعد جيل غير أنها ذات مراتب لا تنتهي. وكل جواب يُماشي مرتبة السؤال الذي يُجيبُ عنه الوجودية. فاختلاف أجوبة أهل العرفان والمعنى - الواصلين إلى الحقائق عن غير الأسئلة التي يطرحون، واختلاف أجوبة أهل النظر وأصحاب العلم الاكتسابي، سببه اختلاف سبيلهم إلى العلم والرؤية عن سبل سواهم وخصوصية الأدوات التي يتوسلون بها لكشف الحقيقة. سوى أن نظرة الإنسان إلى الوجود تنمو وتتطور بما يتناسب مع المعطيات المادية، وهذا أيضاً مورد من موارد تطور الأسئلة مع مرور الوقت. فكل إنسان وكل مجتمع يواجه أسئلة متجددة، ومن لا يجد صدى لهذه الأسئلة في ذات نفسه يعجز عن إدراك الموقع التاريخي لوجوده ووجود الآخرين ويبقى تالياً أسير الماجريات لا يد له فيها.

يدّعي الدين الإجابة عن أسئلة جانبي الحياة، وإن كلا البعدين يستحق التأمل والاهتمام ولا بُدّ للعارف بالدين أن يكون مدركاً للزمان، والمدرك للزمان لا بُدّ على دراية بالأسئلة الجادة والحقيقية لزمانه، أعني الأسئلة تُماشي الإنسان. برهة

بعينها وأحواله ومقتضياته وشأنه التاريخي. ونحن، في أي عصر نعيش؟ أي أفكار هي أفكارنا؟ وإلى أي حد ننسجم مع مقتضيات عصرنا؟ هذه في عرفنا جملة من الأسئلة الجادة أو التي نراها كذلك.

وبعد فهذا البحث الذي بين يديك ينم عن وضع مؤلفه الروحي والعلمي والمعنوي، ولا يعني قولنا أنه في المستوى المنشود. فهذا الكتاب حصيلة جهد على طريق العودة إلى إثارة بعض الأسئلة التي كانت ماثلة في خاطره، وما زالت. ورغم أن المؤلف لا يدعي امتلاك أجوبة عن هذه الأسئلة فإن اتفق ووجد القارئ في ثنايا الكتاب أجوبة فإنما هي على سبيل الاستطراد ليس إلا؛ فالمؤلف - كما تقدم - لا يرمي إلى اقتراح أجوبة فضلاً عن أن الأسئلة المطروحة ليست أصلاً بيسيرة على التناول.

رغم ذلك فمن شأن هذا الكتاب، والكتب التي تنحو نحوه، إذا ما قُيِّض له ولها أن تحرك الأذهان والعقول، خصوصاً في حوزة العلوم والمعارف الإسلامية، وأن يثير اهتمامها بمسائل العصر الأساسية والحقيقية، أو أن يمنح أسئلتها الجادة - وإن كان المؤلف غافلاً عنها - انسجاماً أكبر ويوجِّهها الجهة الأفضل - إذا أمكن هذا الكتاب أن يؤدي إلى شيء من هذا القبيل يكون مرام مؤلفه - أو بعض مرامه على الأقل - قد تحقق؛ على أن المرام الأصلي ذا الأوليّة منوط برضا الباري تعالى؛ فالنفس أمارة والقلق راغم على كل حال لئلا تبدو الأثرة والهوى والجهل في نظر الإنسان إدراكاً

وخدمة وقياماً بالتكليف. نعوذ بالله دائماً.

والكتاب حصيلة محاضرات خمس أُلقيت كلها في الجامعة، أربع منها في جامعة طهران، والأخرى في جامعة العلامة الطباطبائي. المحاضرة التي خُصّصت للحديث عن الشهيد الصدر أُلقيت عام ١٩٨٦، أمّا البقية فعام ١٩٩١، بمناسبات مختلفة. وإذا ما وجد شبه بينها، فهو وليد الأسئلة المتقاربة التي يزدحم بها ذهن المؤلف وكونه لم يُدخل عليها عند تحريرها إلا بعض الإصلاحات البسيطة التي لا مفرّ منها.

أما عنوان الكتاب، فهو مأخوذ من بيت شعر لحافظ الشيرازي المعروف بلسان الغيب:

شب تاريك وبيم موج گردایی جنين هایل
کجا داند حال ما سبکباران ساحلها^(*)

فالساحل هو ساحل الغفلة الذي تُعتبر مغادرته لخوض بحر السعي بداية السلوك المعنوي. وبطبيعة الحال فإن انتحاء هذا المنحى هو مرادف الوصل والفناء. ومن النافل أنه حين يجتاز أحد ما البحر ويدرك ساحل الطمأنينة تستثير روحه بنور المعرفة ويكتسب المزيد من الدراية حتى لو كان هذا الأحد من المبتدئين في سلوك طريق الحق وخوض مصاعبه ومشاقه ولو كان في لجة الجهل والضلال.

(*) ترجمة البيت الحرفية: «يا طير، يا خفيف الجناح، يا أيها المتنعم بالنسيم الساحر، أتى لك أن تدرك ما نحن فيه، إذ نحن في ظلمة الليل وغمرات الموج العاتي بين الخوف والرجاء».

الإمام الخميني (رض)
رائد الإحياء الإسلامي المعاصر

لا يمكن لمتدينٍ إلّا أن ينشد لدينه في ساحة الفكر ومعترك الحياة العظيمة والعزة والاقتدار وأن يطلب له أيضاً التفوق على المنظومات الفكرية الأخرى، وكم من الأديان عانت فترات عصبية من العزلة والاضطهاد، رغم أنها كانت طوال أزمته محلّ إقبال لدى الناس، ومبعثاً على التغيير والتحول في أفكارهم وحياتهم. وكم من الأديان لم يَبْقَ منها اليوم غير أسمائها أو رسومها.

ولقد وُجِدَ، على الدوام، متدينون غيارى زادوا عن الدين وعدالته وجاهدوا في سبيل استرجاعه سيادته وقد وُفِّقَ بعضهم إلى ذلك.

إن شرّ آفة تعرض لدين له قدرة البقاء والاستمرار^(١)، فتُبْعده عن

(١) إحياء الدين والفكر الديني يكون ذا معنى عندما يكون الدين المعنيّ قابلاً للبقاء. وطبيعي أن ما يختصّ بزمان ومكان محدّدين يكون حيّاً في حدود ذلك الزمان والمكان، ولا قدرة له على البقاء والحياة خارجهما، شئنا ذلك أم أبينا. وإن المعني بالدين هو الإنسان. كما أن أوضاع دنيا البشرية وحياتها في تحوّل مستمرّ. وكلا الجانبين المعنوي والمادي من حياة الإنسان مُعرّضان للتغيير والتحول. من هنا فإن الإنسان اليوم يختلف اختلافاً فاحشاً عن الإنسان في الماضي، سواء من ناحية الفكر والعادات والتقاليد، أو من ناحية ارتباطه بالعالم والطبيعة وطريقة تحكّمه بهما. وهنا يكمن سرّ تغيّر الثقافات وتحوّلها أيضاً. فالثقافة هي حصيلة تفاعل أفكار الإنسان ومعتقداته وميوله ورغباته مع حقائق الحياة، التي ترتبط بالزمان والمكان بقوة، وتقع تحت تأثير عوامل متغيرة مختلفة. فعندما يتغيّر الواقع أو الاعتبارات الإنسانية، يتغيّر الكثير من مباني الثقافة ومظاهرها أيضاً. أجل، إنّ نظرة الإنسان واحتياجه، ومن ثمّ

الحياة أو تُبدل صورته أو تكبح نشاطه وفاعليته، هي «البغي» بدلالاته القرآنية. وللبغي جذور تضرب عميقاً في أهواء الإنسان وميوله. ويحدث أحياناً أن يهتّب الدنيويون المتربّعون على سدّة السلطة، بدافع من اعتبارهم الدينَ وقيمته حائلاً دون تحقيق مآربهم، يهتّبون لشنّ حرب شعواء عليه ويستفرغون وسعهم لقمع كل ما هو ديني.

وإذا سمحوا للدين أن يظهر فبعد زعزعة أسسه وتأويله على نحو لا يتعارض مع مطامعهم المادية وغاياتهم الآنية؛ حتى ليصبح الدين أمراً مقيتاً تنفر الأبواب من جوهره وحتى لا يبقى له منزل إلا أفئدة زمر صغيرة من الخلق.

ولكن العلة قد تصيب الدين في أحيان أخرى من الداخل، وذلك بأن تبقى حقيقته غائبة عن الأنظار خلف حجاب صفيق من العادات والأعراف والتقاليد والذهنيات الضيقة والمعتمة. ولعل أخطر

وضعه وحاله، جميعها تتغيّر بمرور الزمان. فهل يعقل في هذه الحال أن يوجد دين ثابت للبشرية.

نحن نؤمن بأن الإسلام خاتم الأديان، وأنه لا بدّ من السيادة على الإنسان في كلّ زمان وكلّ مكان إلى الأبد. ومع أخذ ما أسلفناه بعين الملاحظة فإن صحّة هذا الادعاء مشروطة بشروط ثلاثة:

أولاً: في ذات الإنسان ووجوده ثمة شيء يبقى ثابتاً لا يتغير في كل الأحوال والأطوار والأزمنة والأمكنة المختلفة.

ثانياً: ينسجم الدين الذي نقصده مع هذا الأمر الثابت، ويتناسب معه ويوائمه.

ثالثاً: يتمتع الدين الخالد بدرجة من المرونة والشمولية بحيث إنه، في ثباته بما يتناسب وثبات وجود الإنسان، ينسجم أيضاً مع الجوانب المتغيرة من وجود الإنسان، ومن تلبية احتياجاته الاجتماعية والفردية القابلة للتغيير والتي تتجدد لحظة بعد أخرى في ميدان التاريخ. وهذا ما سيشكل الأسس الموضوعية لبحثنا.

الأخطار في هذا المقام يتأتى من تقييد أصل الدين وقداسته ومطلقته بمدارك البشر، وهي محدودة، وبفهمهم له وهو نسبي.

ورغم أنه من الممكن لفهم ما أن يكون مفيداً ومحل قبول ما في زمن ما أو في حقبة تاريخية ما من حياة جماعة من الجماعات فبمرور الوقت وتغير الظروف وتبدل الأوضاع الفكرية يضيق ذلك الفهم على الدين ومطلقته.

ولكن وبملاحظة ما قد اكتسبه ذاك الفهم والإدراك الإنسانيان من قداسة وإطلاق فإنهما بدلاً من أن يعينا أولي الشأن الديني على تغيير مقاربتهم لمقتضيات الزمان وحاجات الإنسان الحادثة، فإنك ترى أولياء الشأن الديني أولئك يسعون إلى ليّ عنق الواقع لنفع يعود عليهم، ولكن الواقع شמוש لا يلوى.

فالأسئلة الجديدة والاحتياجات المُستحدثة، تتطلب إجابات مناسبة. ولكن الفهم المحدود للدين والرؤية الضيقة لإدراكه، اللذين اتخذنا لنفسيهما مشحّة القداسة والإطلاق، عاجزان عن استيعاب مقتضيات الزمان ومتطلبات الإنسان الجديدة، ناهيك بقصورهما عن القدرة على تأمين الاحتياجات والإجابة عن الأسئلة الجديدة.

بتعبير آخر، إن التحجّر هو آفة الدين الداخليّة. ويبدو أن أهم عوامل التحجّر هو الاطمئنان للتقاليد الفكرية والعادات الاجتماعية والتشبّث العشوائي بها، ومن ثمّ سريان قداسة الدين ومطلقته على هذه التقاليد والعادات.

على أية حال، إن مطامع الدنيويّين وتحجّر الرجعيّين وجمودهم، عاملان أساسان في تحريف الدين وإقصائه عن الساحة.

وبناءً على هذا، فإن إحياء الديانة ممكن أيضاً بالتصدي لهذين التيارين. وفي التاريخ شواهد على كلتا الحالتين؛ فكم من المؤمنين المخلصين والمجاهدين وقفوا في وجه القوى الجائرة الظالمة وجندوا قواهم لإحياء الدين. وكم من العلماء والمجتهدين المتورين طلاب الحقيقة، هبوا لمحاربة الخرافات والعادات المنبوذة والنظرات الضيقة التي أقصت الدين عن الحياة وعطلت قدراته، وتمكنوا من بعث دين الله، بتهذيبه مما لحق به، وإظهاره بمظهره المشرق المبين. وفي كلتا الحالتين سقط كبار أعزاء ضحوا بأرواحهم وسُفِّتِهم من أجل إحياء الدين. فكم من المنادين بحقيقة الدين راحوا شهداء الحقيقة والعدالة على أيدي الجبابرة أعداء الفضيلة. وكم من العلماء وجدوا أنفسهم، بسبب من إبلاتهم في الدفاع عن الحق، محلّ تفسيق الجهلة المتنسكين، أو أدعياء العلم عملاء القوى الشيطانية، أو المُتَحَجِّرين أو محل تكفيرهم. وإن وجوه شهداء الفضيلة المُخَضَّبَةِ بالدماء، وجوه أولئك الذين أضأوا تاريخ الإسلام بتضحياتهم، شاهد ناطق على صدق ما ندعي. ولكن، وبركة هذه الحركات الاجتهادية والجهادية، سواء في مجال الفكر أم في ميدان العمل، بقي جوهر الدين محفوظاً على مرّ التاريخ.

وفي العصر الحديث أيضاً ظهر في الآفاق الإسلامية مصلحون كبار عملوا على إحياء الدين. ولا شك في أن للإمام الخميني (رض) مكانة مرموقة بين هؤلاء. ولا نبالغ إذا ما اعتبرنا فقيد الأمة، الإمام الخميني، أعظم محي للدين، بكلا المعنيين، في زمن غيبة الإمام المعصوم. فالإمام الخميني أعاد الدين إلى الساحة عاملاً مهماً في إنقاذ المجتمع الإسلامي من استكبار المُشْتَكِّرين، وباعثاً للسير على طريق الاستقلال والعزة. فعلى مدى أكثر من مئة عام

مضت، أخلى الدينُ مواقِعَهُ الواحدَ بعد الآخر، تحت وطأة الهجوم الفكري والسياسي للعدو العالمي، الذي تمكن من الدين لسببين اثنين: أحدهما عداؤُ المستعمرين المبيِّتُ العميقُ للدين عموماً؛ والآخرُ عجز قطاعات واسعة من الفكر الديني الرائج عن الإحاطة بالواقع وتعيين أقوم السبل لمواجهة الأعداء.

لقد انطلق الإمام الخميني في مُجالدته الاستبداد المرتبط بالاستعمار من منطلق الدين المقدس واستطاع أن يهزمه بفضل هِمة الجماهير المؤمنة وتضحياتها. وبذلك برهنت الثورة الإسلامية على كفاءة الدين وقدرته على الانتصار في صراعه ضد الاستعمار والاستكبار الذي هو أهولُ أعداء الإنسانية ومصدرُ جميع ما لحق بها من مصائب لقرون عدّة مضت.

كذلك، جاء انتصارُ الثورة الإسلامية بقيادة الإمام، في وقت تجلّى فيه، أكثر من أيّ وقت مضى، عجزُ المذاهب الفكرية عن إنقاذ الشعوب المحرومة.

فالاشتراكية التي أثارت في يومٍ من الأيام ضجة صاخبة، بحجة أنّها المذهب الوحيد الذي يعمل على إنقاذ المحرومين، لم تخفق في توفير العدالة الاجتماعية التي كانت ترفع شعارها وحسب، بل صادرت أبسط حريات الشعوب الرازحة تحت سلطتها، باسم الشعار نفسه. أمّا على المستوى الدولي فراحت تعمل، مثلها مثل منافستها الرأسمالية، على توسيع مناطق نفوذها واستغلال الشعوب، وعلى تقوية بنيتها العسكرية والسياسية. ورأينا كيف أنها لم تلبث، نهايةً، أن أخفقت تحت ضغط الواقع وعاد مأواها الوحيد - على حدّ تعبير الإمام الراحل - متاحف التاريخ السياسي.

وبملاحظة أن القومية كانت، من الناحية التاريخية والظروف الاجتماعية الحاكمة في الغرب أساس ظهور الحكومات والنظم الرأسمالية الحديثة ومصدر اقتدارها في مواجهة سلطة الكنيسة المطلقة وقوتها العالمية - فلقد تصوّرت في العالم المُشتضع بصورة الأداة الكفيلة بتحقيق الانقطاع التاريخي، وبتحويل الهوية الثقافية للشعوب المستعمرة وأفكارها. غير أنه اتضح فيما بعد أن الحركات القومية في العالم المتخلف إنما تأسست ونمت منذ بداياتها طبقاً لخطّة المستعمرين، أو أنها، على افتراض حسن نيات روادها، ونتيجة لعدم رسوخها في المجتمعات المحرومة، فشلت في حفظ منافع هذه المجتمعات القومية وفي حفظ هويتها الثقافية والشعبية، فأخذت هذه المجتمعات تتقهقر أمام هجوم المستعمرين وتلاشى، أو أنها مُسخت وانخرطت في خدمة الأجانب. لقد انتصر الفكر الإسلامي، بفضل الدافع الديني وأهدافه، في وقت كان الفكر العلماني، بل والفكر المناوئ للدين، حاكماً على البشرية بشكل مطلق. فبعد قرون من الإعلان عن إقصاء الدين من المعترك المصيري، وانهماك البشرية في إدارة حياتها استناداً إلى العقل المجرد المحدد بالزمان والمكان والمبتور عن الوحي، قاد الإسلام في إيران حركةً عظيمة غايتها استعادة الإنسان تحكّمه بمصيره، وفتح آفاق التقدم والعزة أمامه.

لقد انتصرت ثورة الإمام الراحل في وقت كان فيه مجتمعنا المحروم يعاني من آثار تيارين: إلحاد المثقفين المتغربين أو التقاطيئُهم، وجمود الرجعيّين وتحجّرهم. كان التيار الأوّل معزولاً عن الناس، نتيجة افتقاره للفكر الحقيقي، وغربته الفكرية والاجتماعية عن الواقع التاريخي للمجتمع؛ وهكذا فإنّ هذا التيار لم

يخفق فقط في معالجة مشكلات المجتمع الإسلامي بل إنه وقف في وجه الجماهير وناصر أعداءها. أمّا التيار الثاني فكان غارقاً بدوره في أفكاره البالية. وبدلاً من تشخيص علل المجتمع بشكل صحيح والبحث عن سبل الحل الناجحة، راح يدق طبول التجاهل واللامبالاة. وبدلاً من السعي إلى معرفة الغرب وحاجات مجتمعه رمى كل ما لا يروقه ولا يوافق ذهنيته بالسوء وبالعداء للدين. وبسبب من قلة معرفته بمقتضيات زمانه فقد أخذ يفقد شيئاً فشيئاً نفوذه المعنوي والاجتماعي ويتراجع موقفاً إثر موقع أمام اندفاع العدو مخلياً له الميدان بأسره.

لقد شكلت الثورة الإسلامية أهم حركة لإحياء الدين في هذا العصر، وخاضت الصراع على جبهات ثلاث: فبعد انتصارها وهزيمة النظام الفاسد المستبد حوّلت مواجهتها الاستبداد إلى صراع مباشر لا هوادة فيه ضد الاستكبار العالمي بأجمعه وفي مقدمته أميركا، أكبر حامٍ للنظام السابق العميل. وذلك لأنّ هدف ثورة الإمام الراحل، في طورها الأول، كان إسقاط الحكومة العميلة التي لم يُضارع تَبَعِيَّتُهَا المذلة المشينة للغرب إلّا تجاهلها مصالح أبناء الشعب وابتعادها عن ثقافة المجتمع الأصيلة. أمّا في طورها الثاني فكان هدف الثورة العمل على إقامة الحكومة الإسلامية التي تتوخى - بحكم إسلاميتها - إشاعة الفضائل وتنمية القيم الإنسانية وترسيخها في نفوس أبناء المجتمع، فضلاً عن تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

لقد كانت الجماهير المؤمنة الواعية ركن الثورة المكين؛ بل، والحق يُقال، إن الإمام لم يجد آنذاك سواها مخاطباً أو نصيراً.

ولإيمانه وثقته المطلقة بقدرتها جند كل طاقاته من أجل تفجير ما يعتمل في صدور الناس من فطرة الحرية ونشدان الحقيقة.

إنّ انتصار الثورة الإسلامية لم يغير في مصير الشعب الإيراني فحسب بل إنّ العظمة التي تجلّت بانتصار الإسلام هزّت العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه؛ كما أن الثورة الإسلامية ألهمت الروح المكبوت في المسلمين المُحقَّرين والبائسين، وأضحى الإسلام من العالم المعاصر بمثابة أهم عامل للتحرك والمواجهة الشعبية مع الحكومات العميلة الجائرة الغاصبة لحقوق الشعوب، وأخذ المسلمون الأحرار ينتفضون في كل مكان ويتفاخرون بإسلامهم ويطالبون بإحقاق حقوقهم.

ونحن إذ نرى جهاد الإمام الباهر وصراعه ضدّ الاستبداد والاستكبار وانتصار الثورة الإسلامية في المعترك السياسي وعظمة هذا الانتصار فعلينا ألا نغفل عن الجوانب الفكرية والمعنوية لهذه النهضة الإمام والرؤية المتقدمة التي تمتع بها. فتورة بهذه العظمة هي حصيلة فكرٍ سامٍ ورؤية متقدمة. لقد استطاع الإمام، بفضل هذا الفكر وتلك الرؤية، أن يعي الإسلام والزمان وقضايا إنسان هذا العصر واحتياجاته، على نحو لم يتوصّل إليه الآخرون، وانطلاقاً من هذا الوعي فجّر ثورة دينية كانت، في الوقت نفسه، أكثر ثورات العصر شعبية.

كذلك فإن السؤال الذي يقتضينا الجواب عليه هو التالي: أي إسلام هذا الذي كان ينادي به الإمام الخميني والذي قامت الثورة الإيرانية على أساسه والذي يَسْعُهُ توجيه سفينة مصير المسلمين وسط هذا العالم المضطرب بالأمواج العاتية؟

إن الإجابة الصحيحة والمدروسة عن هذا السؤال تقع في تصوّري على عاتق المحافل الفكرية، خاصّة حوزاتنا العلمية الغالية، كما أن الإجابة هذه في طليعة المهام التي يَتَحَتَّمُ علينا الاضطلاع بها بل أَلْحُها وذلك للحيلولة دون إهمال هذا الجانب من أفكار الإمام الراحل - لا سَمَحَ الله - أو دون نسيانه ولدرء ما قد يلحق بالثورة والمجتمع من أضرار لا تُشْتَدْرِك.

ومن الطبيعي أنّ الإجابة عن ذلك السؤال تطلب البحث عنها من خلال دراسة مواقف سماحة الإمام وأحاديثه. وهذه المواقف والأحاديث تَتَسَنَّمُ اليوم ذرى صروح المعارف الإسلامية من عرفان وحكمة وفقه، لا سيّما ما صدر عن سماحته من مواقف وأحاديث وما أثيرَ عنه في الأعوام الأخيرة من عمره الميمون؛ وهذا بالطبع فضلاً عمّا كان منها أثناء قيادته للنهضة الإسلامية على مدى ربع قرن وأثناء إشرافه على إدارة نظام تأسّس على الدين وتوجيهه له مدى عقد من الزمن. وكلنا أمل أن تؤدّي جهود المفكرين الإسلاميين الواعين وشجاعتهم وإنصافهم، خاصة فضلاء الحوزات العلمية من الشباب المتنورين - كلنا أمل أن تؤدّي جهودهم إلى ري نفوس المسلمين الظامئة ونفوس كل طلاب الحقيقة بآراء القائد الراحل.

وإذا كنا نرى سموّ شخصية الإمام وفضّلها في عرفانه ووعيه الإسلامي بكل أبعاده وفي زهده الفريد وجهاده ضد الظلم فممّا لا شك فيه أنه ينبغي البحث عن كمال شخصيته في نظراته العميقة وآرائه الغنية البناءة في قيادته للنظام الإسلامي وحكومته - هذه النظرات والآراء التي أحلّته مكاناً مرموقاً في مُقَدِّم مُخَيِّي حقيقة

الدين في العصر الحاضر. وسأكتفي في هذا البحث، لتواضع بضاعتي العلمية وضيق الوقت، بالإشارة إلى بعض العناوين العامة راجياً أن أحتُ بذلك الذين يتحلّون بالكفاءة المطلوبة على خوض هذه اللجة الفسيحة وسبّر أغوارها باطمئنان وثقة.

عناصر الإحياء في نهضة الإمام الخميني

أولاً: يُمثل الإسلام، والإسلام وحده، صلب اهتمام الإمام واعتقاده. فالإمام لم يفكر، في جميع الأحوال وفي كل الظروف، بغير الإسلام والتكليف الإلهي.

ثانياً: يؤكد الإمام دائماً، وبشكل جدّي، أهمية العلوم الإسلامية ومكانة الحوزات العلمية السامية التي كانت على الدوام موئل الديانة ورباطها للذود عن أصالة الإسلام موطناً سامياً لعلماء الدين الواعين والزهاد.

يقول سماحته:

«لقد تربى العلماء المتدينون في هذه الحوزات، وانفردت صفوفهم عن الآخرين. إن نهضتنا الإسلامية الكبرى انطلقت من هذه البارقة» (صيفة النور، ج ٢١، ص ٩١ - ٩٢).

ويقول (رض):

«مما لا شك فيه، أن الحوزات العلمية وعلماء الدين الملتزمين كانوا طوال تاريخ الإسلام والتسليع، أهم قاعدة مُخَكِّمة للإسلام في مواجهة الهجمات والانحرافات. لقد عمل علماء الإسلام العظام طوال أعمارهم على إساعة مسائل الحلال والحرام الإلهيين دون تحريف أو تصرف. فلو لم

يكن الفقهاء الأعزّة، لما حَفِظَ أيّ من العلوم التي
تعارفها الناس على أنها علوم القرآن والإسلام
وأهل البيت (عليهم السلام)» (صميّة النور، ج ٢١،
٨٨، ٩٨).

ويقول:

«والكلام في ما أسدته الحوزات من خدمات
علمية كثير يفوت حصره في هذا المختصر.
فالحوزات - ولله الحمد - غنية ومبتكرة من
ناحية المصادر وأساليب البحث والاجتهاد ولا
أتصوّر أسلوباً أنسب من أسلوب علماء السلف
في دراسة العلوم الإسلامية بصورة معمّقة وشاملة.
إن أكثر من ألف عام من التحقيق والتتبّع
للعلماء الصالحين، شاهد ناطق على ادّعائنا
صوابية هذه الطريقة في تنمية الفرس الإسلامي
المقدس» (صميّة النور، ج ٢١، ص ٨٩).

كذلك لم يفت الإمام (رض) أن يُنوّه بدور العلوم الإسلامية
ومكانة علماء الدين في سائر المناحي العلمية والعملية الأخرى.
وقد حذّر سماحته من المؤامرات المقيتة التي تستهدف عزل
المجتمع عن المعارف الإسلامية التي تبني الإنسان، وإضعاف
علماء الدين العظام والحوزات العلمية.

ثالثاً: إن خطر التحجّر والرجعية، حسب رأي الإمام، من أفتك
الأخطار التي تهدد الإسلام والمجتمع الإسلامي من الداخل. وما
تحذيره المستمر والصريح والبليغ، خاصة في السنوات الأخيرة من
عمره المبارك، إلا عبارة عن حساسيته الفائقة تجاه هذا الأمر.

من ذلك قوله (رض):

«... إن رجال الدين العملاء، المتظاهرين بالقداسة، والمتحجرين منهم، لم يكونوا قلة يوماً ولن يكونوا. ففي الحوزات العلمية قن ينسب ضد الثورة وضد الإسلام المحمدي الأصيل. وهناك اليوم نفر من هؤلاء يُوجه سهامه تحت ستار القداسة إلى أصول الدين والثورة والنظام وكأن لا همّ لهم ولا تكليف إلا هذا. إن خطر المتحجرين والحمقى المتظاهرين بالقداسة، في الحوزات العلمية ليس بقليل، وعلى طلاب العلوم الدينية الأعزة ألا يغفلوا لحظة عن هذه الأفاعي الخادعة، فهؤلاء هم تروّجو الإسلام الأميركي، وأعداء رسول الله (ص)، (مصحف النور، ج ٢١، ص ٩١).

وقوله:

«علينا أن نسعى إلى تحطيم معادل الجهل والخرافة لكي نرد الإسلام المحمدي الأصيل نبعاً زلاً كما كان. إن الإسلام غريب أيما غربة في عالم اليوم وإن رده من غيبته بحاجة إلى توضيح، والله أسأل أن أكون أحد هؤلاء الضحايا» (مصحف النور، ج ٢١، ص ٢١).

الاجتهاد المعاصر

رابعاً: إن الملاحظة المحورية في مواقف الإمام وآرائه وأكثرها دلالة على عظمة الجانب الإسلامي وسطوعه في شخصية الإمام هو اعتباره أنه ينبغي للإسلام اليوم أن يكون حلال مشكلات الإنسانية

في مجال الحياة العملية. ومما يراه - قُدس سرّه - أن الاجتهاد هو السبيل إلى إيجاد الحلول لمسائل العصر ومشكلاته وإلى الوقوف موقف النُدّة من المذاهب والنظريات الفكرية والسياسية والاقتصادية وهو السبيل إلى مواجهة المؤامرات والصعاب وإلى انتصار الحل الإسلامي، والاجتهاد المقصود هو غير ذلك الذي كان رائجاً حتى الآن، بل يختلف عنه من حيث تَحَلّيه بدرجات عالية من الكمال.

إن أصل الموضوع واضح طبعاً لدى الواعين للمعاناة والمحيطين بمقتضيات الزمان؛ ولكن أهميته تنبع من أننا نسمع هذا الكلام من رجل بلغ الغاية القصوى من الفقه، واحتلّ بفضل شخصيته العلمية والفقهية والفكرية موقعاً متميزاً وثابتاً ومستحكماً في حوزات العلوم الإسلامية. إنه كلام نسمعه من رجل لا سبيل للمغرضين ومنحرفي الفكر إلى اتهامه بالتغرب أو الظهور بمظهر المتنذر (بمعناه الشائع) أو نسبة آرائه السّامية إلى الجهل بحقيقة الدين والمعارف الإسلامية المتعالية والتقاليد المتعارفة في حوزات العلوم الإنسانية. ولذلك فإن موقف الإمام ورأيه هذا، فضلاً عن كونه مفيداً للمفكرين الإسلاميين الواعين وملهماً لهم، هو حجة شرعية قاطعة لجميع المؤمنين أيضاً. وإنّ التأمل في ملاحظة الإمام القيمة هذه والاهتمام بها في كل حال وكل وقت، أمر مقدس ومبارك، إلا أنها قمينة، نظراً لظروف العصر وأحواله وما نحن والمجتمعات الإسلامية فيه، قمينة بأن تحظى بمزيد من التأمل والاهتمام.

إننا في مواجهة الغرب نقف أمام أنواع من الأطروحات والنظريات والتجارب، وإن مجرد الادعاء بأن الإسلام أفضل من

الجميع لا يحلّ مشكلة بل ينبغي أن نتمكن من توضيح مواقفنا الإسلامية بحيث تكون قادرة على حلّ مشكلات الإنسان وقضاياها. وعلينا ألا ننسى أننا الآن، فضلاً عن دعواتنا الإسلامية، أصحاب حكومة دينية، وأن صراعنا ضدّ أعدائنا لا يقتصر على ميدان العقل والفكر، بل يتعدّاه إلى الميدان العملي، الميدان الذي عزم فيه الأعداء، المجهزون بكل ما أُوتوا من عدة وقوة على إسقاط هذه الحكومة أو مسخ ماهيتها. من جانب آخر، فإن شعبنا، والمسلمين في العالم أيضاً، يتطلعون إلى هذا النظام وإلى هذه الدولة لحلّ مشاكلهم وتمهيد الأرضية لعزّتهم وتقديرهم.

من ثم ففي طليعة مهامنا أن نزيل الصورة السلبية التي خلفتها الحكومات التي يُصطلح على تسميتها بالدينية، سواء في الشرق الإسلامي أم في العالم المسيحي؛ لأن البشرية كما نعلم جميعاً لا تحفظ ذكرى حسنة عن الكثير من هذه الحكومات. ومما يدعو إلى الحزن أن أحد أهم العوامل في ظهور العلمانية ورواجها في المرحلة التاريخية الحديثة هو النظرة الخاطئة التي فرضت على الناس باسم الدين؛ حيث وقفت هذه النظرة باسم الدين دون تطلعات الإنسان الفطرية في الفهم والمعرفة والعيش الحرّ والحريّة، وفرضت على المجتمع، بالقوة، الأفكار البالية والخرافات والأوهام.

ونظراً إلى أنّ الدين الرائج إذا ذاك لم يكن أهلاً لإيجاد الحلول للمشكلات الفكرية والعملية فقد شنّ أصحابه حرباً ضد أيّ فكر جديد - حتّى ما لا يدخل منه في دائرة اختصاص حوزات العلوم الدينية كالأمور الطبيعية والإنسانية - ومارسوا الضغوط على أهل هذا

الفكر تحت شتى الذرائع، كالارتداد والكفر والفسق لا بل وصل بهم الأمر أن أحرقوا بعضهم.

كل هذا حصل، ولكن لم يلجم المجتمع عن التحول ولا منع الأفكار الجديدة من الظهور ولا مَهَر حاكمية الدين المُحَرَّف الاستمرار والبقاء. وإذ نأمل أن يُكتب التوفيق اليوم لإقامة حكومة دينية فليس لأن الدين سيكون قادراً على حلّ مشكلات البشرية ومعضلاتها، وعلى الإجابة عن أسئلة إنسان اليوم والغد المتجددة لحظة بعد أخرى فحسب - بل لأنه سوف يبرهن لأتباعه ومريديه منطقياً وعملياً، على أفضليته وقدراته وأهدافه قياساً بقيّة المذاهب. وإنّ المفكر الديني المعاصر، ومن أجل معرفة هذا الإسلام، واكتشاف قدراته على إدارة حياة اليوم المعقدة والسائرة نحو مزيد من التعقيد، بحاجة إلى نظرة جديدة واجتهاد يناسب مقتضيات الزمان والمكان.

«إن إحدى القضايا المهمة جداً في عالم اليوم المليء بالفتن، هو دور الزمان والمكان في مسألة الاجتهاد وطريقة اتخاذ القرارات. فالحكومة هي التي تحدد الفلسفة العملية في التعامل مع الشرك والكفر والمعضلات الداخلية والخارجية. أنا البحوث التي ينكب عليها طلبة العلوم الدينية في المدارس، في إطار النظريات فقير مجدية، وليس هذا وحسب بل إنها تُفضي بنا إلى طريق مسدود، مما يتعارض مع الدستور في الظاهر. إنكم في الوقت الذي ينبغي عليكم فيه أن تبذلوا قصارى وسعكم لئلا يُحَادَ عن جادة الشرع - لا قدر الله - عليكم أيضاً أن تبذلوا

غاية جهدكم لئلا يُتَّهَمَ الإسلام، لدى
خوضه المعترك الاقتصادي والعسكري
والاجتماعي والسياسي، بعدم قدرته على إدارة
العالم» (صيفة النور، ج ٢١، ص ٦١).

ولأجل أن يتحقق مثلُ هذا الاجتهاد، فليس لعلمائنا الدينيين
الشرفاء أن يُؤْصِدُوا أبواب تفكيرهم في وجه العالم الزّاخر
بالمستجدّات والتيارات الفكرية والاجتماعية، ولا أن يستكينوا
منتظرين ما سيكون، بل لا بد لهم من امتلاك قدرة المبادرة
والابتكار في الميادين الفكرية والاجتماعية.

يقول الإمام (رض):

«إذا لم يكن لعلماء الدين حضور فاعل في
جميع القضايا والحوادث، فليس باستطاعتهم أن
يُذركوا أن الاجتهاد اللفظي غير كافٍ لإدارة
المجتمع. لا بد للحوزات وعلماء الدين أن
يتحكموا دائماً بحركة الفكر وحاجة المجتمع
المستقبلية، وأن يستبقوا الأحداث دائماً،
ويقيموا متأهبين للردّ على هذه الأحداث الرد
المناسب» (صيفة النور، ج ٢١، ص ١٠٠).

خامساً: إن الإمام إذ يُصرُّ على ضرورة إيجاد تحوّل في الفكر
الديني ونظرته، وإذ يعرب عن قلقه من أن يُتَّهَمَ الدين بالعجز عن
إدارة المجتمع وبالحيلولة دون تقدّمه ورقّيه، فإنه (رض) يهتمُّ اهتماماً
جاداً بخطر ليس أقلّ شأنًا وهو أن يفقد الدين أصالته ونقاءه، شيئاً
فشيئاً، تحت تأثير الأفكار الدخيلة وأن يصبح دين الله ألعبه أهواء
وأوهام هذا وذاك. والحقُّ أنه ليس من اليسير على أحد أن يتقدّم

اعتباطاً في وادي المعارف الدينية الفسيح والعميق والخطير.

ولكن نهج الإمام الواضح والمطمئن يُقلّل من كلا الخطرين إلى أقصى الحدود. علماً أن هاجس الحفاظ على الإسلام وعلى مكانة الوحي وحرمة دفع الإمام إلى التركيز في تعاليمه على ضرورة الركون إلى ميزان راسخ ودقيق في نهج الفكر الإسلامي. ولقد اتخذ هذا المستوى والأسلوب صورتَيْهما في دوائر العلوم الإسلامية ببركة أكثر من ألف عام من الاجتهاد المضني، وقد ثبت استحكماهما ومتانتُهما. إلّا أن التمسك بهذا الأسلوب والمستوى، رغم أنها شرط لازم لمعرفة الإسلام والأحكام الإلهية بصورة مرضية، ليسا بكافيين. وإنَّ سرَّ موقفيّة المجتمع هو في إحداث تحوّل في مضمون التفكير والاجتهاد الإسلامي، دونما الخروج عن الموازين الصحيحة.

إن طريقاً للحلّ مثل هذا، يُنقذ الإسلام من أشر النظرات الرجعية الجامدة من جهة، ويسهم في إبقاء حقيقة الإسلام معصومة من الأوهام والأهواء؛ ويحول دون وقوع المجتمع الإسلامي في فخّ الالتقاط القاتل الذي ينتهي به المآل إلى إنكار الدين، من جهة أخرى.

وها هو تعبير الإمام:

«بالنسبة لأسلوب الدراسة في الحوزات
وتحصيل العلوم فيها، أنا أؤمن بالفقه التقليدي
والاجتهاد الجواهري^(*) وأعتبر التخلّف عن ذلك

(*) محمد حسن باقر الجواهري (توفي ١٢٦٦هـ) مرجع شيعي تخرّج عليه كبار المجتهدين. له هجاء الكلام في شرح شرائع الإسلام وصار لقبه «صاحب الجواهر» وعرفت أسرته بآل الجواهري والجواهر أحد أهم متون الفقه الجعفري، (المراجع).

غير جائز. فالاجتهاد بهذا الأسلوب هو الصحيح ولكن هذا لا يعني أن الفقه الإسلامي غير حركي. فالزمان والمكان عنصران أساسان في الاجتهاد. والمسألة التي كان لها حكم في السابق، حسب الظاهر، يمكن أن يكون لها حكم جديد بسبب العلاقات السائدة بين السياسة والاجتماع والاقتصاد في نظام ما، فمن خلال المعرفة الدقيقة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمسألة يتبين لنا أن المسألة موضوع البحث التي تبدو في ظاهر أمرها وكأنها لا تختلف عما كانت عليه فيما مضى، يتبين لنا أنها غدت في الحقيقة مسألة جديدة تقتضي حكماً جديداً، لا جزم، (مهملة النور، ج ٢١، ص ٩٨).

ثم وصف سماحته بصورة إجمالية سمات الاجتهاد والمجتهد المطلوبين وعدد ما يجب أن يتوفر فيهما من مزايا.

سادساً: يرى الإمام في الإفادة من إنجازات الفكر والتجربة الإنسانية، مع مراعاة الموازين والأصول، أمراً طبيعياً، ويرى أن ما توحى به بعض الأخبار والروايات من قبيل «وجوب رفض المدنية الجديدة لأن الناس كانوا يعيشون في الأكواخ وفي الصحراء فليستمرروا فيما اعتادوه من نمط عيش» (مهملة النور، ج ٢١، ص ٣٩) - يرى أنه أمرٌ مرفوض بتاتاً.

يقول (رض):

«إن الزعم بأن الإسلام يُخالف الإبداع والابتكار - على ما ادّعاء محمد رضا بهلوي، الشاه المخلوع، حين قال إن هؤلاء يريدون التنقل على الدواب

في عصر الصواريخ ليس أكثر من اتهام أبله، فإذا كان المقصود بمظاهر المدنية والإبداع، الاختراعات والابتكارات والصناعات المتطورة، التي لها دور في تقدم البشرية وحضارتها، فإن الإسلام، وأي دين توحيدي آخر، لم يخالف ذلك في أي وقت من الأوقات ولن يخالفه، بل إن العلم والصناعة هما محل تأكيد من الإسلام والقرآن المجيد. أما إذا كان المقصود بالمدنية والحدأة هذا المعنى الذي يردده المفكرون الذين يحترفون ترخيص حرية ممارسة المنكرات والفواحش حتى اللواط والسحاق وغيرهما من المنكرات، فإن جميع الأديان السماوية وكل العلماء والعقلاء يخالفون ذلك، على الرغم من أن المُفْزَبِينَ والمُشْرِقِينَ يَرُوجُونَ لذلك بتقليد أعمى، (صهيفة النور، ج ٢١، ص ١٧٨).

سابعاً: تعتبر الحكومة الإسلامية مخوّرة فقه الإمام السياسي، الذي يركز إلى رؤيته الواضحة والممتازة. ففي ظلّ الحكومة التي قاد الثورة الإسلامية لإقامتها، ينبغي أن يتحقق:

«تطبيق القوانين طبقاً لمعيار القسط والعدل. والوقوف في وجه الحكومات الجائرة والظالمين، وبسط العدالة الفردية والاجتماعية، ومنع الفساد والفحشاء وأنواع الانحرافات، وإساعة الحرية طبقاً لمعيار العقل والعدل، والاستقلال والاكتفاء الذاتي، والوقوف في وجه الاستعمار والاستغلال والاستعباد، وإقامة الحدود والقصاص والتعزيرات طبقاً لميزان العدل، للحؤول دون فساد المجتمع

وضياعه، أي سياسة المجتمع وقيادته وفقاً
لموازين العقل والعدل والإنصاف» (صحيفة النهر،
ج ٢١، ص ١٧٧).

إن مصلحة المجتمع هي محور نشاط الحكومة الإسلامية في
نظر الإمام. ومن الواضح أنَّ تشخيص مصلحة المجتمع وتعرُّف
سُبُلِ التقدُّم والكمال أو عوامل الركود والانحطاط، من مهمة العقل
الإنساني السليم.

هذا، ويرى الإمام للعقل الإنساني دوراً هاماً في إدارة المجتمع
علماً أنَّ الشرع المقدَّس لم يُمانع بأيِّ وجه من الوجوه أداء العقل
دوره هذا؛ بل إنَّ الاستفادة الصحيحة من الفكر والتدبر وتسيير
المجتمع على ضوئيهما إنما هو أمر شرعي بحد ذاته وسبيل واضح
اختطَّه الله للإنسان تمكيناً له من إدارة حياته.

ولا يخفى أنَّ العلاقة بين الوحي والعقل في إدارة المجتمع
الإنساني وحياة الإنسان كانت دائماً محلَّ جدلٍ في تاريخ الفكر
وأمرًا خطيراً طالما شغل أذهان المفكرين المتدينين. وكم من
الكوارث والأضرار لحقت بالبشرية من جراء إذاعة الأفكار الهدامة
والآراء الملتوية في هذا الصدد. فالمتحجِّرون يفتون فتاوى من
شأنها تعطيل العقل والفكر فينبري قليلو الدين لحلَّ هذا التعارض
الظاهري فينكرون الوحي، ولكن عبثاً، فمشكلة الإنسانية لا تنفك
قائمةً. فمن وجهة نظر الإمام (رض):

أولاً: تعتبر الحكومة من الأحكام الأولية، بل ومن أهمِّ الأحكام.
ثانياً: مبدأ الحكومة مصلحةُ المجتمع والنظام، وهذه المصلحة
يُوكَل تشخيصها إلى حكم العقل.

فالإمام (رض) فضلاً عن ترسيم أبعاد الحكومة الإسلامية، يُصَرِّح في مكان آخر من النص السابق (صيفة النور، ج ٢١، ص ٤١):

«الحكومة، التي هي جزء من الولاية المطلقة لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، أحد أحكام الإسلام الأولية ومَقَدِّمة على جميع الأحكام الفرعية، حتى الصلاة والصيام والحج... ومن الممكن أن يَعْطَلَ أيُّ أمر، عبادياً أو غَيْرَ عبادي، إذا ما تعارض مع مصلحة الإسلام، وطالما بقي كذلك^(٢). إن كل ما قيل حتى الآن، وما سيقال في

(٢) من الطبيعي أنه ينبغي الالتفات إلى أن الحكومة الإسلامية، بهذا المعنى، هي الأولى من نوعها، زَمَنَ الغيبة، التي تتحقق بهذه الصورة والمستوى. وحتى تتحقق لها وسائل مناسبة وأساليب أفضل في إدارة مؤسساتها، فهي بحاجة إلى وقت أطول وتجربة أكثر. ومن هنا ينبغي لنا، ببركة الجمهورية الإسلامية، وهمة المفكرين المتدينين الأحرار، وأصحاب الرأي والخبراء الأمناء الواعين، ومع أخذ معطيات التجربة الإنسانية في هذا المجال بالاعتبار، ينبغي لنا أن نحقق أفضل الوسائل وأكثرها رقياً، وأن نجد ونشاطر لتلافي نواقصها وعيوبها في كل لحظة. وأعني بالوسائل تلك التي بمراعاتها تبقى مكانة الإسلام والوحي الإلهي والأصول والموازين الشرعية الثابتة محفوظة، والتي لا تتعارض مع الرغبة في الاستفادة المناسبة من أفضل الأفكار والإنجازات الإنسانية الفكرية والعلمية، والتي تراعي على أكمل وجه حقَّ الناس وحضورهم الفاعل في الساحة المصيرية، الذي هو سرُّ بقاء النظام والشعب وسبب حركة المجتمع ونموه وتطوره.

ومن الضروري هنا أن يتمَّ الفصل بين أصل الإسلام ومضمون الحكومة الإسلامية؛ والأساليب التي يستفاد منها لتحقيقها، لإنشاء هذه الحكومة التي لا تخلو، كأيِّ شأن إنساني، من النقص والثغرات. كما أنه يجب الحرص على إبقاء المجال مفتوحاً لإصلاح الأساليب والضوابط - بما فيها كيفية تشخيص المصلحة - ولاستبدالها عند الضرورة بأساليب أكثر عقلانية وأشمل وأكمل. وإن مثل هذا الموضوع بحاجة إلى بحوث ودراسات معمَّقة، شاملة وأساسية، ندعها إلى فرصة أخرى، ولكن في الوقت ذاته ننتظرها من المفكرين المتدينين، خاصة الفضلاء المثقفين في الحوزات العلمية الإسلامية.

المستقبل، ناتج عن عدم معرفة الولاية الإلهية المطلقة حق معرفتها. إن ما قيل وأسيع عن زوال المزارعة والمضاربة وأمثال ذلك تلقائياً لا صحة له وأنا أقول بأن مثل هذه القرارات من عمل الحكومة،^(٣) (صحيفة النور، ج ٢٠، ص ١٧٠ - ١٧١).

ثامناً: إلى ما تقدّم ينبغي أن نضيف إحاطة الإمام بأصناف العلوم العقلية والنقلية والأخلاق والعرفان النظري، وأهم من ذلك الجوانب المسلكية والمعنوية في شخصيته وبلوغه مرتبة سامية من الأخلاق والعرفان العملي هي حصيلة ما اكتسبه من المربّين العرفانيين والمعلّمين الروحانيين العظام، وحصيلة عمر كامل من الممارسات والرياضة وبناء الذات، ناهيك برؤيته الواضحة لحوادث عصره وتعهّده الإلهي تجاه مصير الأمة الإسلامية والناس كافة، وعزمه الراسخ على النضال ضدّ جميع عوامل الانحراف الفكري والانحطاط الأخلاقي والخيانة السياسية، في مختلف مراحل عمره الشريف، والشجاعة الفريدة التي أظهرها في ميدان الجهاد ومئات الخصال الحميدة والفضائل التي يعجز من هو مثلي عن إحصائها.

لقد تبوّأت شخصية الإمام الراحل (رض) مقاماً سامياً، إذ استطاعت، بفضل الله سبحانه، أن تأخذ على عاتقها حمل راية

(٣) على الرغم من أن الفصل بين الأخبار والروايات، التي هي بمثابة توضيح للأحكام الدينية والدائمة، والأحاديث والسنة والسيرة التي تقتد أحكام الحكومة، كان محلّ اهتمام العلماء والمجتهدين والمفكرين الإسلاميين، إلّا أنه حرّي بالفقهاء والعلماء وأصحاب الرأي والفهم العميق في عصرنا، إعادة النظر بصورة جادة في مصادر الفكر والفقه الإسلاميين، مع الأخذ بالاعتبار مواقف الإمام الراحل وآراءه الأخيرة، وبذل المزيد من الجهود والمسااعي العلمية الشاملة في هذا المجال.

إحياء الدين في عصرنا، وأن تقود وتُوجّه أعظم ثورة إلهية - شعبية عرفها عصرنا، ثورة انتصرت بفضل تدبيره، وبهمة شعب رأى إيمانه وفضيلته وعدالته وآماله وأمانيه تتجلى في ذلك الوجه النوراني، ثورة أحدثت تأثيراً عظيماً ليس في مصير الشعب الإيراني العظيم فحسب، بل وفي جغرافية الفكر والسياسة المعاصرة. وعلى الرغم من رحيل الإمام فما هي صيحته الحماسية تُدوي في أسماعنا وفي جنبات التاريخ أقوى من ذي قبل:

«يا مُسلمي العالم، ويا أيها المُستضعفون
الرازيون تحت نير الظلمة، انهضوا وُددوا يد
الاتحاد بعضكم إلى بعض وذودوا عن الإسلام وعن
مقدراتكم. ولا ترهبوا صخب السلطويين. إن هذا
القرن، بحول الله القادر، قُزن غلبة
المستضعفين على المُستكبرين والحق على
الباطل»، (رسالة الإمام إلى حجاج بيت الله الحرام عام ١٩٨١).

فمن خلال الوعي الكامل بجرائم المستعمرين وخططهم المدمرة لـ «استلاب البلدان المستعمرة وتغريب شعوبها أو تشريقها» يتبدى أنّ سرّ التوفيق هو في إياب المسلمين إلى ذواتهم وفي التعرّف إلى أخوتهم في الحرمان من الشعوب الأخرى، وهو أيضاً في ما يخص الإنسان المحروم في وجوب النهوض للإمساك بدفة مصيره والسير به وبتاريخه شطر الحق والعدل. وها هو (رض) يوصي:

«إذا ما وجدت ذاتك وخرجت من حال اليأس،
ولم تتطلع إلى غيرك، فستواتيك القدرة بمرور
الوقت على أي عمل، وعلى أن تصنع كل شيء.
إن ما حققه أولئك الذين لا يختلفون عنك،

سوف تحقّقه أنت أيضاً، بشرط الاتكال على
 الله تعالى، والاعتماد على النفس، وقطع
 التّبعيّة للآخرين، وتحمل الصّعاب من أجل
 الوصول إلى حياة سريفة، والتحرر من سلطة
 الأجانب، (صميّة النّور، ج ٢١، ص ١٨١).

الشهيد مطهري:
تألق الفكر وأصالة الديانة

يُعَدُّ إحياء ذكرى الشهيد الكبير آية الله العلامة مرتضى مطهري (قده)، تجديدًا للعهد، مع وضوح الرؤية الدينية الذي نحتاج إليه دائماً، خاصة في هذا العصر. لقد مثل وضوح الرؤية الدينية، في كل وقت، مصدراً لإصلاح المجتمع ونموه وتكامله، وكان غيابه سبباً في الانحطاط والتردي.

آفتان تهددان الفكر الديني

لقد ظهرت في دائرة الفكر الديني، وتستمر بالظهور، آفتان فتاكتان:

الأولى: آفة التأويل والالتقاط؛ والثانية: آفة الجمود والتحجر. وبين هاتين الآفتين وجه مشترك يتمثل في أن كلاهما تُفضي إلى التخلي عن الوحي الإلهي لصالح أهواء البشرية وتصوراتها الضيقة. فالتأويل والالتقاط يتركان الباب مفتوحاً بحيث يُضرب عرض الحائط بالحدود الإلهية وحرمة أحكامها، ويُحلَّل حرام الله. ويُضَيَّقُ الجمود والتحجر المساحة على نحو يُحرِّم معه الكثير من حلال الله؛ وهكذا فإن هاتين الآفتين تؤديان كلاهما إلى إضعاف الدين وعزله عن المجتمع^(١).

(١) ربّما كان من المفيد أن نشير هنا إلى تعبير الأستاذ الشهيد بشأن خطر المتدينين المزيفين الذين يحكمون على الظاهر، والسطحيين من المتغربين: «من جملة صفات البشر الإفراط والتفريط. الإنسان المعتدل هو الذي يسعى إلى

الفصل بين التغيير الحاصل عن النوع الأول - التطور والتكامل - والتحوّل الناتج عن النوع الثاني - الانحراف والسقوط - فهو، الإنسان المعتدل، يسعى لمواكبة الزمان بفضل العلم والابتكار والمثابرة، ويحرص على تكييف نفسه مع مظاهر تطوّر العصر ورقه. كما أنه يحاول الوقوف في وجه الانحرافات، ويحرص على الابتعاد عنها وعدم التعايش معها والأنس بها.

«ولكن - للأسف - ليس الأمر على هذه الصورة دائماً. فالإنسان مهتّد على الدوام بخطر في هذا المجال:

«الأول، داء الجمود؛ والثاني داء الجهل. نتيجة الداء الأول التوقّف والسكون والتخلّف عن التقدّم والتطوّر، في حين أن عاقبة الثاني الانحراف والسقوط. فالمُتَحَجِّجُ ينفر من كلّ جديد، ولا يأنس بغير القديم. والجاهل يعدّ كلّ ظاهرة جديدة أمراً مقبولاً، باسم مقتضيات الزمان، وباسم الحداثة والرقّي. المتحجّر يعتبر كلّ جديد فساداً وانحرافاً، والجاهل يسمّي كلّ شيء باسم المدنية والتقدم العلمي.

«... وفي القرون الأخيرة أثّر موضوع التعارض بين العلم والدين بين أوساط الغربيين، ودار حوله جدل كثير. وإن فكرة التعارض بين العلم والدين نابعة من أمرين اثنين:

«الأول، أن الكنيسة كانت قد أدرجت بعض المسائل العلمية والفلسفية القديمة في باب المسائل الدينية، مما جعل الاعتقاد بها من الناحية الدينية أمراً ملزماً، وقد أثبت تطور العلوم بطلانها.

«والثاني، هو أن تطور العلوم قد أحدث تحوّلاً في واقع الحياة وغيّر صورتها.

«إن المُتَحَجِّجِينَ المتظاهرين بالتدين، على غرار ما أسبغوه بلا مبرّر على بعض المسائل الفلسفية من صبغة دينية، أرادوا اعتبار الصورة الظاهرية المادية للحياة جزءاً من مساحة الدين. واعتقد الجهلة الأمّيون، بدورهم، أن الأمر كذلك حقاً، وأن الدين رسّم لحياة الناس المادية شكلاً خاصاً وصورة خاصّة. وبما أنه ينبغي تغيير صورة الحياة المادية، حسب فتوى العلم، لذا فإن العلم قد أصدر فتوى منسوخية الدين. إذن فالجمود في المرحلة الأولى، والجهل في المرحلة الثانية، هما اللذان أوجدا فكرة تعارض العلم والدين الواهية.

«... إن الإسلام يخالف الجمود والجهل. وإن الخطر الذي يحدق بالإسلام يأتي من قبل هؤلاء وأولئك أيضاً» (نظام حقوق المرأة في الإسلام، منشورات صدرا، الطبعة الثامنة عام ١٩٧٩، ص ٨٥ - ٨٧).

إليه، كان لهذين التيارين، على مرّ التاريخ، وجه مشترك آخر هو أن تيار التأويل والالتقاط يلجأ إلى الإرهاب كلّما توافرت له القدرة، ويشهد تاريخنا، الماضي والحديث، على هذه الحقيقة المؤلمة. في حين يلجأ تيار الجمود والتّحجّر إلى التّفسيق والتّكفير كلّما تسنّى له ذلك. والنتيجة أن كلّاً منهما عمل على تغييب حقيقة الدين وسط الأوهام والأهواء، وعزل الناس عنها.

واليوم حيثُ يخوض مجتمعنا تجربة نظام ديني، فإنه في أمس الحاجة إلى رؤية إسلامية عميقة وأصيلة. ولقد كان الأستاذ مطهري (رض) وجهاً بارزاً من وجوه أصحاب هذه الرؤية، إلا أنه - وللأسف - لم يعد بيننا.

وفي تصوّري أنّ الأزمة المهمّة التي نشهدها الآن هي أزمة فكرية، وهي أزمة عالمية بسبيل ما. فالفكر الذي ساد العالم خلال القرون الأربعة الأخيرة، وكانت له معطيات كثيرة، يُواجه أزمة في المرحلة التاريخية الراهنة؛ وتُثار الآن شكوك جادة حول هذا الفكر وهذه الحضارة، سواء في موطن الحضارة الجديدة، الغرب، أو خارجه - أي في البقاع الواقعة تحت حكم الاستبداد الغربي القاتل - كذلك فلا جرم أن نواجه نحن أيضاً مثل هذه الأزمة باعتبارنا جزءاً من المجتمع الإنساني.

تَتَطَلَّعُ الإنسانية في المرحلة الراهنة إلى نمط حياة مختلف. ويمتاز مجتمعنا عن غيره، في هذا الظرف بالذات، بأنه أشعل ثورة كبرى انطلاقاً من أفكارٍ وقيم تتعارض تماماً مع الأفكار والقيم التي يؤمن بها الغرب ويُمارسها. لقد قمنا بثورة، ونتطلع الآن إلى إيجاد أسس جديدة للحياة على ضوء ذلك. ولكن، ومع أخذ الواقع الراهن

الذي نَتَجَّ عن الثورة بالاعتبار، فإننا نواجه من الداخل - إلى حدّ ما - أزمة. ويبدو، أنه ما لم تُحلَّ هذه الأزمة بشكل جذري، فلن تجد مشكلات مجتمعنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حلولاً نهائية.

إنّ بلادنا تمرّ الآن بمرحلة إعادة البناء. وإن مرحلة إعادة البناء هذه تشمل في الحقيقة ميداناً يتجاوز تعمير ما خربته الحرب، وإصلاح الأوضاع الإدارية التي خلفها النظام السابق، وإيجاد الحلول لما ترتّب على انتقال السلطة. وطبيعي أن كلّ هذه الأمور بحاجة إلى تدبير وتخطيط وبرمجة دقيقة، وبحاجة إلى إمكانيات كبيرة وعمل مدروس وسَعَة صدر وصبر.

إنّني أعتقد أنّ مرحلة «إعادة البناء» تشمل مجالاً أوسع من كل ما ذكرت. وهذا يعني أننا في الحقيقة نقف اليوم على عتبة تحديد معالم النظام الذي ننشده، بعد أن تجاوزنا الأزمات والأعاصير والمؤامرات الكثيرة والمتنوعة، ناهيك بقلة تجربة المسؤولين الصالحين خلال تلك الفترة. إن مرحلة البناء تعني إرساء خيارات جوهرية بعيدة الأمد، وتحديد قاعدة النظام، الذي هو في طور الاستقرار والثبات، وقدراته. وفي هذه المرحلة ينبغي لنا أن نحدّد مفهوم الإنسان والشؤون الإنسانية ومكانتهما في هذا النظام، وفي هذا الظرف بالذات لا بدّ من توقُّع الأزمات والتوترات، إذ من الطبيعي أن يسعى أصحاب الأفكار والأذواق المختلفة في هذا الظرف المصيري إلى أخذ زمام المبادرة؛ فالملحدون وأعداء الدين يسعون بشتّى السبل إلى الحيلولة دون قيام نظام المجتمع على أساس «الدين»، فيما يُحاول الالتقاطيون والمتحجّرون فرض فهمهم الخاص للدين على المجتمع.

وعلى الرغم من أنَّ الأزمة في هذا الظرف أمرٌ طبيعي لا يدعو إلى القلق، فإن أنصار الثورة الحقيقيين، أولئك الذين يؤمنون بصحة فكر النهضة الإسلامية الأصيل واستقامته، أي فكر الإمام الخميني ورؤيته، والذين يدعون إلى حقيقة الإسلام، يواجهون، في هذا الظرف الحساس، اختباراً صعباً، ويتحتم عليهم، بالتدبير والفكر والعمل والصبر والحيلة والحذر، أن يبذلوا قصارى جهودهم لتلمس شُبلٍ تجاوز هذه الأزمة بما يصب في صالح الفكر الإسلامي المشرق، الذي مثله الإمام الراحل، ودافع عنه عظماء من أمثال الشهيد مطهري، وإن نتيجة هذا الاختبار الصعب لها تأثير مهم على مستقبل إيران وشعبها؛ ليس هذا وحسب، بل لها تأثير على مصير الدين ومكانته وأحقّيته التاريخية في هذه المرحلة أيضاً.

إننا نحيا زمناً احتل فيه الفكر الديني مكاناً ممتازاً في التاريخ. فببَرَكة الثورة الإسلامية، بات بوسع الدين، مرة أخرى، أن يدّعي القدرة على إدارة الحياة الإنسانية، وقد استطاع أن يتسلم زمام السلطة في بقعة من هذا العالم، ليبرهن على قدرته هذه من خلال واقع التجربة العملية.

فالدين لم يعد أمراً ذهنياً خاصاً، يُلبّي حاجة الإنسان الفردية والروحية في عالم الخلقة فحسب - والدين يمتلك مثل هذه الخصوصية المهمة - بل يُطرح اليوم - ولا بد له من ذلك باعتباره أساس العلاقة بين الإنسان والعالم، وبين الإنسان والبشر وبين المجتمعات المختلفة، وقد أقيم نظام الجمهورية الإسلامية على هذا الأساس وبهذا الدافع. وعلى أساس ذلك أيضاً انطلقت أمواج الصحوّة الإسلامية التي إن لم نصفها بأنها منقطعة النظير فهي حتماً

نادرة في سجلات التاريخ. وهكذا بات الإسلام، في مناطق عدّة من العالم، مدعاةً لانتصار الجماهير على القوى المتسلّطة وعلى المحتلّين الذين اغتصبوا أراضي المسلمين، واستطاع أن يُعيد إلى المسلمين في كلّ مكان هويتهم وعزّتهم واقتدارهم.

لقد دَخَلَ الإسلامُ اليومَ المعتركَ الدولي كقوة يحسب لها الحساب؛ فمن جهة راح المسلمون في كلّ مكان يطالبون بإحقاق حقوقهم؛ ومن جهة أخرى فإن أعداء الإسلام وأعداء الشعوب المسلمة أخذوا ذلك مأخذ الجدّ ودخلوا ساحة المواجهة بتخطيط وإعداد عسكري وسياسي وثقافي.

هذا هو واقع الدين في عصرنا وموقعه. وبناء عليه نرى المتديّنين اليوم على أعتاب هذا الاختيار الخطير.

لقد ثار شعبنا باسم الله ومن أجل تحكيم دينه، وبذلك استطاع أن يكون من المؤسّسين للنظام الإسلامي. فالثورة الإسلامية لم تُقَمَّ على عزم القضاء على سلطة الاستبداد المذلّ العميلة للاستعمار فحسب، بل كان هذا القضاء في برنامجها بمثابة المقدّمة التي لا بُدَّ منها لإقامة نظام جديد وتأمين استقراره. لقد ثرنا من أجل إنشاء نظام جديد مُستلهم من فكر يتعارض مبدئياً مع الفكر المُتَحَكِّم بالكثير من الشعوب المعاصرة. ولقد مثل النضال ضدّ النظام السابق الجانبَ السّلبيّ من الثورة، أمّا جانبها الإيجابيّ فيتجلّى في إقامة النظام الديني في عالم اليوم، وهذا يعني أننا نحن الذين لا نقبل مبادئ الأعداء ولا مبانيهم الفكرية ولا قيمهم، وأننا بالتالي نرفض النظم الناتجة عنها، ونتطلّع إلى نظام جديد يستطيع أن يتعرّف احتياجات الإنسانية في عصرنا الحاضر بصورة صحيحة ويُلبّيها،

وأن يُوجَّهها الوجهة المطلوبة، ويتمكّن في الوقت نفسه من تقديم مقترحات علمية، بشأن الإنسان وحقوق الأفراد، مقترحات أكثر تناسباً وتوفيقاً من ادّعاءات المذاهب الأخرى وأهدافها.

لقد كنا ندّعي حتّى الآن أنّ الحقّ إلى جانبنا، وقد قلنا - وهو صحيح - إنّ الدنيا تعجّ بالظلم والمظالم، وكانت حجّتنا أنه إذا كان الناس يعانون من انعدام العدالة، وإذا كانت حقوق المظلومين تُسحق، وإذا كانت طاقات السواد الأعظم من الناس تُهدر وإذا... وإذا... فلأنّ السّلطة لم تكن في يد الدين الحقيقي، ولأنّ لؤلئك الذين يُمسكون بزمام أمور المجتمعات، غير ذوي شرعية. لقد كنّا ندّعي بصدق، طوال أربعة عشر قرناً، أنّ الحقّ إلى جانبنا، وأنه إذا ما شُمِخَ لنا بترجمة مفاهيمنا ومبانيها الفكرية على أرض الواقع فسوف يحصل الناس على حقوقهم المشروعة، وقد توافرت الأرضية اليوم لتحقيق هذا الوعد... وباتت السّلطة بيد أصحاب الحقّ الذين ناضلوا طوال التاريخ من أجلها.

إذن، لم يعد ادّعاؤنا مقتصرأ على النظرية، ولم تعد مسؤولياتنا لترفع عنا بمجرد الردّ المنطقي والفلسفي على المذاهب والأديان الأخرى وتفنيدها، بل، وإضافةً إلى ذلك، أصبح ميدان العمل الحقيقي هو واقع الحياة بل هو الحياة نفسها. ويتحمّس علينا في هذا الميدان أيضاً أن نبرهن على أفضليتنا، وأن نُثبت أننا أكفأ من غيرنا لتلبية احتياجات الإنسان التي ترقى به في سلّم التكامل.

ولا يخفى أن الإسلام - الذي هو أساس ثورتنا - نادى دائماً، علاوة على نداء المعنويات والاعتقاد بالغيب - الذي هو جوهر الأديان الإلهية - نادى بالحرية والعدالة. ألّم تكن هذه النداءات

مدعاة لا تُساع ثورتنا وشموليتها؟ لقد مثلت العدالة والحرية هدف الإنسان الخالد؛ واستطاع نداء الحرية والعدالة، على الدوام، أن يسحر النفوس وأن يجذب القلوب ويُحرّك الإرادات. بيد أن أوضاع العالم الراهنة تطوّرت بحيث أصبحت روح الإنسانية وفكرها أكثر حساسية تجاه مفهومي الحرية والعدالة ودلالاتهما. وفي مثل هذه الأوضاع والأجواء، فإن الثورة تدعو البشرية المظلومة، المتعطّشة للحرية، والمنهمكة في البحث عن العدالة، إلى هدفينها الخالدين هذين.

لقد انتصرت ثورتنا في زمن انهزمت فيه أكبر التجارب الإنسانية وأبھظها كلفة لتوفير الحرية وتحقيق العدالة. وهذا يعني أن العدالة راحت ضحية الحرية في النظام الرأسمالي، وقد اتضحت هذه الحقيقة المُرّة عِبرة للبشرية، في نهاية القرن العشرين، حيث انتفت العدالة باسم الحرية - بغض النظر عن ماهية الحرية ومفهومها في الفكر الغربي الحديث وثقافته - سواء في النظم الغربية أم خارجها، أي في البلدان المُستعمَرة التي تقع تحت سلطة الغرب ونفوذه.

وعلى الرغم من أن الماركسية أعادت العالم الرأسمالي إلى وعيه وأدت بمُنظري الرأسمالية وأصحاب القرار إلى العمل على تقليل الفوارق الطبقية وترميمها إلى حد ما، على الأقل داخل هذه البلدان، (وقد خطوا خطوات نحو العدالة النسبية - بالمفهوم والرؤية الغربية - من خلال التّحكُّم برأسمالية القرن التاسع عشر)، على الرغم من ذلك فإن أصل المشكلة بقي على حاله. هذا فضلاً عن أن الحرية بمفهومها الغربي، تُساير حال إنسان المرحلة التاريخية الجديدة في الغرب، الذي يترجّح بين عدم الإيمان بالغيب وعالم الملكوت، الذي لا قيمة له في الحياة الاجتماعية والدينية.

والتجربة الأخرى التي عاشها عالمنا هي هزيمة مذهب كان يدّعي تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد آشهرَ بادّعائه هذا، واستطاع أن يسحر الأفكار والقلوب، وأن يتسلّط على رقاب الناس، وأن يحكمهم عشرات السنين، بفضل الدعاية الإعلامية الصاخبة وإرهاب التشكيلات الحديدية، ولكن أدعياء هذا المذهب فشلوا في تحقيق العدالة، حتى في جانبها المادّي، ولم يوفّروا، لا لشعوبهم ولا للشعوب التي كانت ترزح تحت سلطانهم ما كانت تبغيه من حرية، بل عمد أصحاب هذا المذهب إلى مصادرة أبسط حريّات هذه الشعوب وحقوقها.

من هنا فإن علينا أن نكون حذرين، وأن نعي تماماً أي إنسان هو الذي ندعوه إلى الحرّية والعدالة، وفي أي زمان يعيش، وبأية تجربة وأية ذهنية تاريخية يستقبل دعوتنا.

يحتل الإسلام اليوم مكانة حساسة، وبالطبع ممتازة وتاريخية، تُمكنه من البرهنة على أنه قادر على تحقيق الحرّية والعدالة للبشرية إلى حدّ ما، وعلى رَيِّ ظمئها ولأُمِّ جراح جسدها المشخن - جرّاء ممارسات الجبابة قَتْلَ الحرّية والمخادعين، أعداء العدالة - وتوفير القوة والقدرة لها.

فكلّ مؤمن بالله، وعارف بعدالة الإسلام، لا يشكّ في أن الإسلام دين الإنسان، وأنه قادر على تحقيق السعادة الفردية والجماعية، وعلى توفير الحرّية والعدالة بما يتناسب وسموّ مكانته. إننا نؤمن بوجوب إقامة هذين الأمرين الإنسانيين المهمّين على قاعدة مُحْكَمَةٍ، أي الإيمان بالغيب والمعنويات الدينية، ونعتقد بأن وراء فشل التجربة الإنسانية في توفير الحرّية وتحقيق العدالة غفلتُها

عن هذه القاعدة. يَبْدُ أن المهم في هذه المرحلة التاريخية هو أن نبرهن عملياً على هذه الحقيقة التي ندّعيها. وفي مثل هذه المرحلة وهذه الفترة الزمنية بالذات، نجدنا بحاجة إلى عظماء من أمثال مطهري، وإن مكانة مطهري ومقامه يتّضحان من خلال الاضطلاع بهذه المسؤولية الخطيرة.

سأتناول هنا بشكل سريع ومختصر، لأن الوقت المقسوم لي لا يسمح بدراسة الجوانب المختلفة لأبعاد شخصية هذا الشهيد العظيم السامية، ولا بضاعتي الفكرية والعلمية تُؤهلني لإيفائه حقه.

الإيمان بالدين والحمية الدينية

كان مطهري إنساناً متكاملًا. ولقد استطاع بفضل جدّه ومثابرته ورياضاته المعنوية الواسعة، أن يعي الحقائق الدينية. كان يؤمن إيماناً راسخاً بكلّ ما يقول. وقد أشار هو بنفسه إلى نفحة من نهجه وسلوكه الفكري والمعنوي، بقوله:

«... مما لا شك فيه أن إثبات وجود الله أو إنكاره، من أخطر المواضيع التي انشغلت بها الأفكار منذ فجر التاريخ وحتى الآن، وإن لموقف الإنسان من هذا الموضوع دوراً مصيرياً في جميع أبعاد تفكيره وفي رؤيته الكونية وتقويمه للأمور، وفي توجهاته الأخلاقية والاجتماعية. ولا يُظنن أن نعمة فكرة تنير من "الهواجس" مقدار ما تنيره هذه. ولا شك في أن كل ذي علاقة بالفكر والتفكير، قد أمضى فترة من عمره مع هذه "الهواجس".»

إن ما أتذكره من مراحل التحول الروحي التي

تَرَزَّتْ بِهَا هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْهَوَاجِسَ وَجِدْتُ لَدَيَّ مَذْكَرْتُ فِي الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ مِنْ عَمْرِي، وَقَدْ ظَهَرَتْ لَدَيَّ حَسَاسِيَّةٌ عَجِيبَةٌ تَجَاهُ الْمَسَائِلَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِذْ كَانَتْ الْأَسْئَلَةُ تَهْجُمُ عَلَى تَفْكِيرِي - بِمَا يَتَنَاسَبُ وَمُسْتَوَاهُ إِذْ ذَاكَ - الْوَاحِدَةُ بَعْدَ الْأُخْرَى. وَفِي السَّنَوَاتِ الْأُولَى مِنْ هَجْرَتِي إِلَى مَدِينَةِ قَمٍّ، وَكُنْتُ لَمْ أَنْتَهَ بَعْدَ مِنْ دَرَاةٍ مَقْدَّمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَجَدْتُني غَارِقاً فِي هَذِهِ الْأَفْكَارِ بِحَيْثُ كَانَتْ تَتَابَعِي رَغْبَةً سَدِيدَةً فِي الْعِزْلَةِ وَالْوَحْدَةِ.

... وَمَا زِلْتُ أَتَذَكَّرُ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ بَدَأْتُ دَرَاةِي لِلْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ وَقَرَأْتُ فِي مَدِينَةِ مَشْهَدِ مَقْدَّمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ - مَا زِلْتُ أَذْكَرُ كَيْفَ أَنَّ الْفَلَسَفَةَ وَالْعُرَفَاءَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ كَانُوا يَبْدُونَ فِي نَظْرِي - رَغْمَ أَنِّي لَمْ أَكُنْ قَدْ تَعَرَّفْتُ إِلَى أَفْكَارِهِمْ بَعْدَ - أَسْمَى وَأَعْظَمَ مِنْ بَقِيَّةِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُخْتَرَعِينَ وَالْمُكْتَشِفِينَ، أَتَذَكَّرُ جَيْداً أَنَّنِي بَيْنَ الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ وَالْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ عَمْرِي أُعْجِبْتُ أَيْمًا إِعْجَابَ بِالْمَرْحُومِ السَّيِّدِ مِيرْزَا مَهْدِي سَهِيدِي الرِّضْوِيِّ، الَّذِي كَانَ يَدْرُسُ الْفَلَسَفَةَ الْإِلَهِيَّةَ فِي تِلْكَ الْحُوزَةِ وَبَدَأَ لِي كَبِيراً بَيْنَ عُلَمَاءِ وَقُضَلَاءِ وَمُدْرَسِي الْحُوزَةِ الْعِلْمِيَّةِ بِمَشْهَدٍ. بَعْدَ انْتِقَالِي إِلَى مَدِينَةِ قَمٍّ، وَجَدْتُ ضَالَّتِي فِي شَخْصِيَّةِ أُخْرَى، كُنْتُ أَرَى فِيهَا دَائِماً الْمَرْحُومَ السَّيِّدَ مِيرْزَا مَهْدِي، إِضَافَةً إِلَى بَعْضِ الْمَزَايَا الْأُخْرَى، وَاعْتَقَدْتُ لِحَيْنِ أَنَّ رُوحِي الظَّمَايَ سَتَرْتَوِي مِنْ مَعِينِ هَذِهِ الشَّخْصِيَّةِ الزَّلَالِ. وَرَغْمَ أَنِّي لَمْ أَكُنْ قَدْ انْتَهَيْتُ

من دراسة المقدمات عند مجيئي إلى قم ولم أكن مهتماً لخوض بحوث "المعقول"، إلا أن درس الأخلاق الذي كانت تلقيه تلك الشخصية المُمَحَّبَة إلي يومي الخميس والجمعة، والذي كان في الحقيقة درس عرفان وسير وسلوك، لا درس أخلاق بمفهومه العلمي الجاف، كان يغمرني بسعادة كبيرة. إن جزءاً مهماً من كياني الفكري والروحي هو حصيلة ما تعلَّمته من تلك الدروس ومن الدروس الأخرى التي تلقيتها من ذلك الأستاذ الإلهي على مدى اثني عشر عاماً، والذي أراني على الدوام مديناً له. لقد كان حقاً "روحاً إلهياً مقدساً" (٢).

لقد بدأت بدراسة العلوم العقلية منذ عام ١٩٤٤، وكنت آنس من نفسي دائماً رغبة في الاطلاع على منطق الماديين وآرائهم عن كتب، وأن أقرأ معتقداتهم في كتبهم... وفي عام ١٩٥٠ بدأت أحضر درس سماحة الأستاذ العلامة الكبير السيد محمد حسن الطباطبائي - روعي فداه - الذي لم يكن قد مضى على مجيئه إلى مدينة قم غير بضع سنوات، ولم يكن معروفاً بعد، فدرست على سماحته فلسفة ابن سينا. كما أنني حضرت الحلقات الخاصة التي كان يعقدها سماحته لدراسة الفلسفة المادية وآرائها. وواقع الحال أن كتاب أصول المذهب الرائي الذي لعب دوراً

(٢) يعني سماحة الإمام الخميني (رض).

حاسماً، على مدى السنوات العشرين الأخيرة في
تعريّة الفلسفة المادية لقراء الفارسية، قد تمّ
التخطيط له في هذا التجمع المبارك. وقد تأكد
لي خلال تلك السنوات نفسها - حيث كنت ما
أزال في قم - من خلال قراءاتي ومتابعاتي وبحثي
في الفلسفتين الإلهية والمادية، أن الفلسفة
المادية ليست فلسفة في الحقيقة، وأن كل من
يفهم الفلسفة الإلهية ويدركها بعمق، يعرف أن
جميع الأفكار المادية آراء واهية. وحتى هذا
اليوم، وبانقضاء ستة وعشرين عاماً، وطوال هذه
الفترة التي لم أنقطع خلالها عن القراءة في
هاتين الفلسفتين ازددت يقيناً من أن الفلسفة
المادية فلسفة من لا يعرف الفلسفة،^(٣).

لقد كان الأستاذ مطهري يمارس هذا النهج الفكري في سائر
ميادين العلوم والمعارف، الديني منها والفلسفي والاجتماعي، وبقي
على ذلك دونما كلل حتّى الرمق الأخير من حياته الشريفة. وكان
دأب الأستاذ الشهيد يرتقي به لحظة تلو أخرى من قمة عالية إلى
قمة أعلى دون أن يمنعه ذلك من أن يفيض بثمراته الطيبة، بل
الفريدة أحياناً، على المحافل الفكرية والحوزات العلمية.

بيد أنّ هذا العظيم، ذا الروح الوثابة لم يكتفِ بالتجوال في
وادي الفكر الفلسفي والعلمي الواسع والعميق، بل كان لا يني
يُسبغُ على عطاء رحلته الفكرية، بالتعبّد والتهجّد والرياضة، المزيد
من النصوع والإشراف. ويشهد الذين أُتيح لهم الاطلاع على

(٣) المدافع نهر المادية، الطبعة الثامنة، منشورات الحكمة، المقدمة.

حيثيات الحياة الشخصية لهذا الشهيد الغالي، وعلى نشاطه التعبدي، يشهدون إحياءه الليلي تضرعاً ودعاءً ومناجاة. في هذه المناقب العالية المتميزة يجب البحث عن سرّ نقاء معنوياته وطهارتها، وكذلك سرّ فلاحه الباهر في الذود عن حرمة الدين والعقائد الإلهية وأحكامها وقداستها والدفاع عن الفكر وحرّيته. أجل، إنّ الفكر السامي والمعرفة الواسعة الجامعة والمعنويات الأصيلة، والحميّة الدينية التي يُضربُ بها المثل، كلّ هذا أوصل شخصية مطهري إلى هذه الدرجة من القوة والشمولية وأهله لأن يكون فارس ميدان الذود عن حقيقة الدين الإلهي في عالم تتعرّض فيه الديانة لهجوم وحشي رهيب من كلّ حذب وصوب.

ولا يخفى على القارئ، أن ما أعنيه بـ «الحمية الدينية» التي عدتها إحدى فضائل شخصية الأستاذ مطهري، ليس التعصّب الأعمى، بل إنّ الحميّة هذه مرحلة من مراحل تكامل الشخصية الإنسانية، التي برهنت عليها أفكار الأستاذ بشكل مُنصف، وبمنطق رصين، فلقد وعى (رض) الحقيقة بالبرهان العقلي والشواهد العملية والدليل القاطع، وانطلق يُروّجُ بجدّ ومثابرة لحقيقة ساطعة كان يعتقد بكلّيته أنها مصدر سعادة الجنس الإنساني. من هنا كان هذا العظيم يُعاني من سوء فهم الجّهلة القليلي الدين بقدر ما كان يعاني من الفهم المنحرف للمتحمّسين الضيقي الأفق، ومن مؤامرات الأعداء. ولم يألُ جهداً في تعريف أبناء المجتمع، خاصّة جيل الشباب المتعلّم الذي كان مُعرّضاً لهجوم الملحدين وذوي الأفكار المنحرفة بلؤلؤة الدين المضیئة ودعوتهم إلى وادي الإسلام النضير. وحسبنا هنا كلمة للأستاذ تُغني وتستغني عن التعليق:

«منذ حوالي عشرين عاماً أتعاطى الكتابة والتأليف. وقد وضعت منذ البداية هدفاً واحداً لجميع كتاباتي وهو إيجاد حلول للمسائل الإسلامية المطروحة والإجابة عن الأسئلة المثارة عن الإسلام في عصرنا. وعلى الرغم من أن كتاباتي قد توزعت بين الفلسفة والاجتماع والأخلاق والفقه والتاريخ، ورغم أن مواضيعها مختلفة تماماً بعضها عن البعض الآخر، إلا أن هدفها واحد لا يحول. فالدين الإسلامي المقدس دين مجهول، لأن حقائق هذا الدين قد قُلبت بالتدريج في أنظار الناس. وإن السبب الرئيس في انصراف بعض الناس عن الدين هو ما يؤمرون به وينهون عنه خطأ، باسم الدين. فلا تن يُسيء إلى هذا الدين وتعاليمه في الوقت الحاضر كمثل بعض الذين يدعون الدفاع عنه. إن هجوم الاستعمار الغربي بعناصره المرئية والخفية من جهة، وقصور أو تقصير الكثير من الذين يدعون الدفاع عن الدين في هذا العصر من جهة أخرى، أضعا سبباً لمهاجمة الفكر الإسلامي في المجالات المختلفة، بدواً بالأصول وانتهاء بالفروع، والطعن فيه. ولهذا السبب رأيت من واجبي أن أنزل إلى الميدان على قدر استطاعتي»^(٤).

ورغم أن اقتران الإيمان بالدين والحمية الدينية بالمعرفة

(٤) العدد الرابع، الطبعة العاشرة، ١٩٧٩، منشورات صدرا، المقدمة.

والعقلانية المثمرة الفعّالة، صفة تَعَطَّلَ منها الكثير من الشخصيات الدينية - العلمية، فإن الشهيد العظيم مطهري يبقى مثلاً مشرقاً وفذاً لها. وإن مجتمعنا الذي ينشد أهدافاً دينية علمية هو بأمرٍ الحاجة إلى مثل هذه الشخصيات.

وعندما يقول، عَزَّ من قائل: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه...»^(٥)، فإنه سبحانه يُشير في الحقيقة إلى واحد من أهم أسرار نجاح الرسول (ص). فالرسول العظيم قد آمن بما أنزل عليه قبل أتباعه كافةً وأكثر منهم، وبذل غاية جهده وضحّى بنفسه في سبيل ما آمن به. وإنَّ أية شخصية، علمية كانت أم فكرية أم سياسية، لا تسمو إلى مقام الإصلاح السامي، ما لم تتحلَّ بهذه الصفة التي ذكرها الله سبحانه بشأن النبي الأكرم (ص).

الشمولية العلمية

رغم أن الفلسفة كانت الميدان الأصلي لفكر آية الله مطهري ونشاطه التعليمي، إلا أن سماحته كان متبحراً في جميع فروع المعارف الإسلامية، وكان صاحب أفكار عميقة ونظرات دقيقة، وبلغ في بعضها قمة الاجتهاد. إن تنوع آثار الأستاذ العزيز في الفقه والفلسفة وعلم الكلام والتفسير والتاريخ والاجتماع وبقية الفروع العلمية، هذه الآثار التي تميّزت دائماً بالإتقان والمتانة والجاذبية أيضاً، لدليل ناصع على عمق بحر علومه وسَعَتِهِ وعظمة أفكاره وسموّها؛ وهي مسألة لا تحتاج إلى توضيح. وقد اعترف بهذه الحقيقة كلُّ من له اطلاعٌ على أفكار الأستاذ وإحاطةٌ بآثاره القيّمة.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٨٥.

وللتأكد من صحة هذا الادعاء يُمكن الرجوع إلى كتاباته ومؤلفاته الخالدة والنهل منها.

الارتباط بالحوزات العلمية

كانت حوزات العلوم الإسلامية، على مرّ التاريخ، مركزاً دؤوباً للجهاد والاجتهاد. الاجتهاد في معرفة الإسلام وتعريفه. والجهاد للذود عن حقيقة دين الله في مواجهة ذوي الأفكار المنحرفة والمغرضين والقوى الظالمة. وقد تُمّت المُحافظة على جوهر الإسلام بفضل تضحيات المجتهدين المجاهدين والعلماء المتدّينين والباحثين الإسلاميين المتنوّرين. وإذا كان جوهر الإسلام هذا قد حافظ على نصوعه وإشراقه فبوحى من نور وجودهم، ولو لم تكن هذه الجهود الفكرية والعملية المقدّسة، لما بقي من حقائق الإسلام شيء. وفي هذا المجال تحتل حوزات الفكر الشيعي مكانة مرموقة متفوقة، نظراً لأصالتها ولاستقلالها عن القوى السياسية الظالمة؛ فهي تقول بضرورة أخذ الإسلام عن طريق أهل البيت عليهم السلام. والأستاذ مطهري كان ابن هذه الحوزات وبفضل المعارف الإسلامية الرصينة والمحكمة التي تسلّح بها في ظلال الحوزات العلمية، تمكّن من الظهور بهذه القوة وهذا الاقتدار في ساحة الصراع.

لقد كان للحوزات العلمية الإسلامية آثار عظيمة في جميع فروع العلوم والمعرفة. ولكن أهمّ إنجازاتها وأثمنها على الإطلاق هو أن أجواءها قد أتاحت للمفكرين الإسلاميين إمكان وضع معيار واضح ومُطمئن لإدراك الوحي الإلهي ووعي حقيقة الدين، خاصّة في مسائل الحقوق والواجبات الفردية والجماعية للإنسان المسلم، هذه

المسائل التي يتطلب تحقيقها حُجَّةً شرعية. وإن دور حوزاتنا العظيم يتجلى في بلورتها لِحُجَج عقلية وشرعية مُحْكَمَة تمكن بفضلها علماء الإسلام ومفكروه من ورود ساحة الوحي الإلهي، ومعرفة الحقائق الدينية والحقوق والواجبات. وهل يُمكن وعي الإسلام دون معيار تكون حُجَّته قاطعة؟ بتعبير آخر، إنَّ الشرط اللازم لمعرفة الإسلام - بمعناه العام - هو الاستناد إلى هذا المعيار. (وطبيعي أن هذا المعيار يتطور ويتكامل على مرّ الزمان بهمة الجهد الفكري السامي للعلماء والمفكرين الإسلاميين). فمن غير هذا المعيار ومن غير الاستناد إلى ما تمخّض عنه عمل الحوزات يبقى كلّ جهد فكري، مهما سلمت النية التي يصدر عنها، عرضة لأن يُفضي بالآخذين به إلى وادي الالتقاط الغامض وبالتالي إلى الإلحاد الفكري والإباحية.

فضلاً عن هذه الخصوصية الفكرية والعلمية للحوزات الدينية، تُعنى الحوزات أيضاً، أكثر من المحافل الأخرى، بموضوع البناء الذاتي والسير والسلوك العرفاني، والجِدّ والمثابرة المعنوية للوصول إلى الحقائق النظرية والعملية للأخلاق الإسلامية، وهناك شخصيات كثيرة اتّصفت دائماً بهذه السيرة الحميدة. على أية حال، إنَّ الأستاذ الشهيد وهو الابن الفكري والعلمي والعملية والأخلاقي للحوزة العلمية، قد تطرّق في سياق جهوده إلى ضرورة تجديد هذه المؤسسة والعمل على تنظيم تشكيلاتها، لتكون أقدر على إيجاد الحلول اللازمة التي ينتظرها المجتمع والتاريخ من علماء الدين وطلبة العلوم الدينية، ولم يفته التصريح بعمق ارتباطه بحوزات العلوم الدينية وشدة تعلقه بعلماء الدين، بكلّ فخر واعتزاز؛ قال:

«إن غاية فخري هي أن أسلك نهج هذه

الطبقة، وأن أجنبي تمار هذه الدوحة، وأنمو وأكبر
 في أحضان أسرة دينية، وأن أفني عمري
 في حوزات العلوم الدينية. وما أزال أتذكر كيف
 أن هذه المؤسسة، بواقعها ومسكلاتها، تستأثر
 بقسط من تفكيري، وذلك من أول عهدي
 بالتفكير في المسائل الاجتماعية^(٦).

يُعَدُّ الشهيد مطهري نفسه مديناً للحوزات العلمية بخصوصياتها
 البارزة. بيد أن التحلي بذخيرة وافرة من المعارف الإسلامية،
 واكتشاف معيار صحيح لوعي الحقائق الإسلامية واستنباط الأحكام
 الدينية، الذي تعدّ الحوزة مكانه الموصوف، ما كانا يكفيا
 وحدهما لإيجاد شخصية مطهري الممتازة. فهناك الكثير من العلماء
 الكبار والمتبحرين والزهاد، وقد تحلّى الكثير من المفسرين
 والفقهاء والفلاسفة والمتكلمين والمفكرين بالشمولية العلمية، إلا أن
 مطهري كان استثناءً قلّ نظيره. لذلك يبقى السؤال معلقاً: ما الذي
 جعل من شخصية مطهري عظمة وفذة إلى هذا الحد؟؟

مرتضى مطهري رجل عصره

يعتبر إدراك مقتضيات الزمان ووعي مستلزماته، من الشروط
 الأساس لمعرفة الإسلام، وتحقيق إصلاح المجتمع الديني. فإذا كان
 البُعْدُ عن الحوزات العلمية وجَهْلُ أسلوبها في الاجتهاد، يقود
 المفكر إلى وادي الإباحية الخطير، والالتقاط الباطل، والإلحاد - لا
 سمح الله - فمما لا ريب فيه أن فقدان شرط إدراك مقتضيات

(٦) المرجعية وعلماء الدين، الأستاذ مطهري، مركز نشر وحدة الإعلام في الحوزة
 العلمية في قم، الطبعة الثانية، الصفحة ٩٥.

الزمان يقود العالمَ الدينيَّ والمفكرَ إلى وادي الجمود والتحجر المضرّ والمدمّر.

بيدَ أنه إذا اجتمع هذان الشرطان، فسوف يشهد المجتمع الإسلامي بزوغ اجتهاد يتّصف بالشمولية والغنى، يُمكن معه قيادة سفينة مصير الإنسان والمجتمع الإسلامي، حتّى في أشدّ مراحل التاريخ اضطراباً وعتمة.

وقد اتّضحت أهمية هذين الشرطين في التفكير الديني الغني الذي تضمّنته أحاديث قائد الثورة الإسلامية الملهم، الإمام الخميني، وكلماته، خاصّة تلك التي صدرت عنه في السنوات الأخيرة من عمره الشريف. ومراعاة للاختصار، أدعو الراغبين في معرفة ذلك للرجوع إلى صحيفة النور وبقية المصادر وسأكتفي هنا بذكر نصوص للشهيد مطهري نفسه، توافق ما نحن بصددّه:

«ظهرت في القرون الأخيرة - للأسف الشديد - بين أوساط الشباب وما يُضطلّح على تسميتهم بطبقة المثقفين المسلمين، توجّهات للتّغريب ولإنكار الأصالة الشّرقية والإسلامية، ولمحاكاة المذاهب الغربيّة والتّسليم لها بشكل مطلق. ولسوء الحظ أن هذا التّوجه في طريقه إلى الاتّساع. ولكن، لحسن الحظ، بدأت تظهر بوادر صحوة ووعي بإزاء هذا الضّرب من التّوجهات العمياء المتّبعة. وتعود جذور هذا الضّيع، إلى التّصور الخاطيء الذي يحمله هؤلاء في أذهانهم عما يُطلق عليه "البعد العقيدي" للأحكام الإسلامية. وقد ساعد الاجتهاد خلال القرون الماضية على إساعة هذه التّصورات الخاطئة،

ومن هنا فإن واجب المسؤولين وهداية القوم،
الوقوف بأسرع وقت وبشكل منطقي، في وجه هذا
الضرب من التوجهات السقيمة.

إن عِلَلَ هذا التيار وعوامله ليست خافية على
أحد. ولكن ما ينبغي الاعتراف به هو أن الركوة
الفكري والجمود الذي ساد العالم الإسلامي في
القرون الأخيرة، وبالأخص قعود الفقه الإسلامي،
وسُيُوع الرغبة في التَّسَبُّت بالماضي، والامتناع
عن مواكبة روح العصر، من أسباب هذه
الهزيمة. إن العالم الإسلامي بحاجة اليوم، أكثر
من أي وقت مضى، إلى نهضة دستورية تقنية،
ذات رؤية جديدة واسعة وشاملة، تنبع من أعماق
التعاليم الإسلامية، وذلك بغية فك قيود الاستعمار
الفكري الغربي التي تكبل أيدي المسلمين
وأرجلهم»^(٧).

ويقول أيضاً:

«إنَّ الجمود والتَّسَبُّت بنظرة خاصّة لعصر ما
ومرحلة تاريخية معينة، هما من أسد أعداء
القرآن. فما حال، أكثر من أي شيء آخر،
دون معرفة الطبيعة، هو أن العلماء كانوا يعتقدون
أن معرفة الطبيعة هي ما تحقّق في الماضي
على أيدي أفراد من أمثال أرسطو وأفلاطون
وغيرهما. في حين أن القرآن الكريم، وكذلك
الأحاديث الجامعة للرسول الأكرم (ص)،

(٧) المرجعية وعلماء الدين، ص ٦٨ - ٦٩.

مدعاة للبحث وللتأمل الذي لا ينتهي، لا لتضييق الرؤية وتحديداتها. كما أن البحث والتأمل كانا أيضاً ومنذ البداية محلّ اهتمام أئمة الإسلام العظام، وحيث كانوا يوصون بهما تلامذتهم وأتباعهم، وقد أسار الرسول الأكرم (ص) مراراً وتكراراً في أحاديثه إلى ضرورة عدم فهم القرآن بالإحالة إلى نظرة خاصة بعصر وزمان محدودين^(٨).

وفي مكان آخر، يقول الشهيد مطهري في هذا الصدد:

«من هنا يمكننا أن نفهم جيّداً، أن الاجتهاد مفهوم "نسبي" متطور ومتكامل يُوجِبُ في كل عصر وزمان رؤية وفهماً خاصين، وأن النسبية هذه نابعة من أمرين: الأول، حيوية المصادر الإسلامية وقدرتها غير المتناهية على الكشف والتحقيق؛ والثاني، التكامل الطبيعي للعلوم الإنسانية وآرائها. وهذا هو سر سرعة الخاتمية»^(٩).

كما أنه ينبغي أن لا ننسى حساسية الزمان وأهمية الموقف، إذ إننا اليوم أصحاب حكومة دينية، وإننا نسعى لقيادة المجتمع على أساس الإسلام. وما ينتظر منا ليس إدارة إيران بصورة سليمة فحسب، بل البرهنة على أن نهجنا وأسلوبنا هما من أفضل الأساليب وأنسب المناهج لإدارة العالم. وفي مثل هذا الظرف الحساس فإنّ فلاحنا في

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٣.

أداء هذه الرسالة المهمة منوطٌ بالاعتماد على المعارف والأساليب التي ورثناها من السلف الصالح، وبإدراكنا لعصرنا وزماننا أيضاً بصورة صحيحة. لقد تجلّت عظمة الأستاذ الشهيد في تجسيده لهذين الشرطين بأبهى مثال لكنه رَحَلَ عَنَّا باكراً، وفي هذا الوقت بالذات، فما أدهاه رحيلاً! بالطبع، ليس المفكّرون وأصحاب الرأي والمتنوّرون بقلّة، خاصّة في أوساط الفضلاء الشبّان الذين يواصلون طريق مطهري. وإذا كان المأمول، بعد انتصار الثورة واستقرار الحكومة الإسلامية، أن يظهر في الحوزات بين هؤلاء ما تجلّى في نجوم معدودين كالشهيد مرتضى مطهري والشهيد محمّد باقر الصدر وذلك بصورة تيّار متدفّق، لا سيّما أنّ الإمكانات والآفاق التي فتحت أمام الحوزات العلمية والمفكّرين قد فاقت بكثير ما كان في السابق، فإنّ تأخّر هذا الأمل في البزوغ يجب ألاّ يُفضي بنا إلى القنوط بل إلى مزيد من التمسك به.

لقد قلت مراراً من قبل إننا نعاني أزمة فكرية؛ وأوضحت أن ليس في الأمر ما يدعو إلى القلق. ولكنّي أجد لازماً عليّ العودة إلى هذا القول لأضيف أنه من الضروري أن نتعامل مع هذه الأزمة بوعي وحذر شديدين. فالأزمة وليدة انتصار الثورة الإسلامية وما تبع هذا الانتصار من مسعى لتشكيل نظام جديد. وهكذا فالأمر الأهم هو أن نحسن اختيار أسس نظامنا بالتدبّر وبتحصيل رؤية شاملة. صحيح أن الجميع يؤمن بالإسلام وأن الأوفياء للثورة الإسلامية يعتبرون الإسلام قاعدة العمل، ولكن يبقى علينا أن نوّفر جواباً عن السؤال التالي:

أيّ إسلام، وأيّ فهم إسلامي؟ والسعي للإجابة المناسبة عن هذا

السؤال هو في طبيعة المسؤوليات الملقاة على كاهل المفكرين الملتزمين وهداة القوم المتنورين.

ورغم أن الإجابة المناسبة معروفة في هذه المرحلة، إلا أنها بحاجة إلى شرح وتوضيح لكي يعيها المجتمع ويكون مستعداً للدفاع عنها في مواجهة الأخطار التي تداهمه.

من الواضح، من وجهة نظر الإمام والأوفياء للثورة، أن أسس نظامنا المنشود في هذه المرحلة ينبغي أن تُستلهم من الرؤية والأفكار التي أوجدت الثورة وقادتها وحقق انتصارها، أي من فكر الإمام الخميني وأفكار العظماء من أمثال مطهري، وهي الأفكار التي جاهد من أجلها عظمائنا بدءاً بسماحة القائد وانتهاء بالكثير من مسؤولي البلاد المحترمين، والتي لاقوا بسببها العذاب والسجون، وضُحوا في سبيلها، وقاتلوا التَّحجُّر والالتقاط والاستبداد والاستكبار دفاعاً عنها. ولكن يجب أن لا نغفل أن الآخرين موجودون أيضاً وأنهم يرفضون هذه الرؤية وهذه الأفكار، على الرغم من اتصاف بعضهم بحسن النية.

إن للزمان والمكان دوراً مصيرياً في المعرفة الإسلامية، التي دعا إليها الإمام ومطهري وأمثالهما، والتي نرغب في أن تكون اليوم قاعدة نظامنا. فطريقنا هو طريق القرآن. والطريق الذي يُحدده القرآن هو أحكم كل الطرق وأثبتها: «إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم»^(١٠). بيد أنه ينبغي أن لا نغفل عن أن الإجابة التي يُقدِّمها القرآن تتناسب وطبيعة المسائل التي نعرضها على القرآن. فالإنسان الذي يُعاني من هموم عصره يطرح من المسائل ما لا يخطر أصلاً

(١٠) سورة الإسراء، الآية ٩.

ببال الإنسان الآخر الذي يفكر تفكير العصور الأخرى، فكيف بإيجاد الحلول اللازمة لها. ومن الطبيعي أن القول بتأثير الزمان على عقلية الفرد وشخصيته، لا يعني أن الزمان هو وحده العامل المصيري في شخصية الفرد وكيانه.

إنَّ التأمل في القرآن، والتمعن في مصادر المعرفة الإسلامية، يفيدان هذه النكتة الشريفة التي مفادها أن للإنسان جوهرًا أصيلاً لا يتحدّد بحدود الزمان والمكان، وأن الإنسان بفضل هذا الجوهر يطرح مجموعة من الأسئلة الثابتة ويحتاج إلى جملة من الحاجات الدائمة، لا تتأثر بمرور الزمان. ومن الطبيعي أن تكون الإجابة عن هذه الأسئلة والحاجات الدائمة والثابتة ثابتة ودائمة بدورها. وهذا هو أيضاً ملاك وَحْدَةِ الدين وانسجامه مع التحوّلات التي تطرأ على مصير البشرية ومسيرة الحضارات.

فمن وجهة نظر الإسلام ليس الإنسان بكائن هيلاني يُوكَل إلى الزمان والمكان وحدّهما تعيين شخصيته وقوامه. فللإنسان فطرةٌ وشأنٌ ثابتان، والدين الحقيقي هو الدين الذي يختط لنفسه طريقه القويم الخالد الموافق لشأنه والمنسجم مع فطرته. وهذا أيضاً أحد أسرار الإسلام المكنونة.

بيد أن هذا الجزء الثابت هو شأن من شؤون الوجود وبُعْد من أبعاد شخصية الإنسان لا شخصيته كلّها. إذ إن الإنسانية في أبعادها الأخرى قابلة للتبدّل، وهي في تحوّل وتطوّر دائمين. فالإنسان يحيا في حضن الطبيعة والمجتمع وهو يُواجه باستمرار قضايا جديدة. ومن يعيش ظروف عصره يُمكنه أن يعي في كلّ وقت هذه القضايا وأن يدرك الموقع الحقيقي والتاريخي لإنسان ذلك العصر

ومجتمعاته. فإذا وجد إنسان ما يُحيط بجميع المعارف الإسلامية، وكان مُطَّلِعاً بما فيه الكفاية على آراء جميع الأساتذة والفلاسفة والفقهاء المفكرين الإسلاميين، ولم تكن تشغله غير مسألة الإنسان الأول، فإنَّ كلَّ هذه الثروة الفكرية والجهود في فهم القرآن والسنة، تُقْتَصَرُ عنده على الإجابة عن هذه المسألة أي مسألة الإنسان الأول. وبذلك لن تسهم إجابته، بأيِّ وجه، في حلِّ أية معضلة من معضلات الإنسان المعاصر. ولا شكَّ في أن الإسلام الذي يُطرح وفقاً لهذه الرؤية وهذا التفكير، يتناسب مع زمان ومكان منصرمين لا وجود لهما بعد.

إن المُدْرِكَ لمتطلِّبات عصره، هو وحده الذي يُثري المعارف الإسلامية ويُغنيها، ويحرص على تكاملها والاستفادة منها. أمَّا غير المدرك فهو الغافل عن الإنسان وما مرَّ عليه طوال التاريخ...

وهو الذي لا تعنيه معاناة المجتمع البشري... وهو الذي لا يفكرُ ألبتَّةَ بحقوق الناس والمجتمع، وبضرورة الدفاع عنهما مقابل العناصر التي تهدُّدهما، ويجهل احتياجات إنسان عصره.

وهو الذي لا يدرك روح عدالة الإسلام... وهو...

كيف يستطيع مثل هذا الإنسان أن يجد الحلول الإسلامية لهذه المواضيع ومثات غيرها؟ كيف يُمكنُ الإسلام، الذي يُروَّجُ له أمثال هذا، تلبيةُ حاجة البشرية؟

إن العارف بالإسلام، الواعي للعصر، هو من يمكنه ذلك، هو

من يستطيع بجده ومثابرته وبالتمسك بالمصادر الإسلامية، أن يجيب الإجابة المناسبة عن كل ذلك. وهكذا كان الشهيد مطهري. كان عالماً إسلامياً بارزاً، مدركاً للعصر، واعياً لآلام الإنسانية.

إن ما أشرت إليه من خصوصيات الشهيد مطهري، ليس سوى لمحات سريعة من الوجود الميمون لذلك العظيم، ولم أكن بصدد إحصاء الخصوصيات البارزة لشخصية الأستاذ الشهيد مطلقاً. لقد أمسى مطهري، بفضل هذه السمات والخصوصيات الكثيرة الأخرى، وجهاً علمياً وآجتهدادياً وفكرياً دينياً لامعاً في عصرنا، واحتل مكانة ممتازة فيه. وخير دليل آثاره العلمية العديدة النظير. ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى لمحات من جهوده الفكرية والإصلاحية.

مطهري وعلم الكلام الجديد

أدرك الأستاذ مطهري كل الإدراك ما يتهدد المعتقدات الإسلامية وكيان المسلمين في ظروف اجتماعية - تاريخية خاصة، وجند في سبيل ذلك كل قواه بشجاعة مدهشة. واستطاع أن يبرزهن في جميع المجالات، على سطحية الأفكار المناوئة ووضاعتها، وأن يثبت قوة التعاليم الإسلامية وسؤوها واستحكامها. كما تمكن من فضح المؤامرات السياسية المتنوعة التي كانت تتخذ من الفكر الإسلامي وثقافته نقاباً لها. وقد وفق في ذلك إلى حد كبير. والمسلم به هو أن الأستاذ مطهري كان من أقدر الشخصيات الفكرية والعلمية الإسلامية على طرح مسائل علم الكلام الجديد وبسطها، بشكل جامع ومدون، لا سيما ما يتعلق

بالمسائل الفكرية المهمة المثارة في هذا العصر. وإن الاهتمام الذي أبداه الأستاذ بمسائل علم الكلام الجديد ومباحثه، وشموليّة الأبحاث التي تطرّق إليها وعمقها وحيويّتها، لا نظير له في العالم الإسلامي المعاصر، فقد تركّزت جهود الأستاذ الفكرية على الإحاطة بالفلسفات المادّية الحديثة ونقديها، والبرهنة على متانة العلوم العقلية الإلهية وقوة البحوث الاجتماعية الإسلامية، وإن مقارنة حصيلة جهوده هذه بما أنجزه الآخرون في هذا المجال، توضّح عمق فكر الأستاذ وثرائه وكماله.

كذلك انطلق الشهيد مطهري، من خلال إدراكه السليم لعصره، وتشخيصه الصائب للوضع الفكري والسياسي والظروف الاجتماعية التي كان يمرّ بها العالم الإسلامي، خاصّة إيران، والتي قادت إلى ظهور تيارات فكرية التقاطيّة متأثرة بالأفكار الرائجة آنذاك تسعى إلى إخفاء حقيقة الإلحاد وراء نقاب إسلامي، انطلق لخوض غمار المواجهة الواعية التي عرّت كلّ ذلك وكشفتها على حقيقته، وهذا ما أهّلته لأن يُنقش اسمه في تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر، ليس بصفته فارس ميدان المواجهة مع الإلحاد فحسب، بل باعتباره بطل ميدان مقارعة الالتقاط الباطل أيضاً. لقد أثبت آثاره العميقة في هذا المجال وهنّ توهّمات الذين يقفون وراء الالتقاط والتأويل ووضاعة آرائهم وسذاجتها. وفي الوقت نفسه برهنت على عدالة الآراء الإسلامية ومنطقيتها، وقدرة دين الله سبحانه على حلّ معضلات العصر.

يقول الشهيد مطهري في وصفه لوجه المادّية في إيران، الصريح منه والمنافق:

«لجأ الماديون مؤخراً إلى أساليب مضحكة، تنم يوماً إثر يوم عن خواء فلسفتهم ووضاعتها. ومن هذه الأساليب الإساءة إلى الشخصيات، فهم، عن طريق تحريف واقع الشخصيات التي تحظى باحترام الناس، يحاولون أن يلفتوا الأنظار والأذهان إلى مذهبهم وفلسفتهم»^(١١).

وبعد أن يُشير إلى نماذج من هذه الأساليب، يواصل البحث في تعريف وجه المادية المنافق، فيقول:

«لجأت المادية في إيران خلال الأعوام الماضية، إلى حيلة جديدة أخطر من حيلة الإساءة إلى الشخصيات، وهي تحريف آيات القرآن الكريم وتفسير مضامين الآيات تفسيراً مادياً مع الإبقاء على المعنى الظاهري للألفاظ. وهذه حيلة جديدة أخذت تمارس في إيران منذ ما يقارب السنتين^(١٢). علماً أنَّ أسلوب هذا المشروع أو الحيلة ليس بالأمر الجديد، فقد عرضه كارل ماركس قبل مئة عام، بدافع استئصال جذور الدين من أذهان الجماهير المؤمنة»^(١٣).

ويضيف (رض):

«إن المادية في مظهرها الحديث، التي وجدت

(١١) الدرائع نهر المادية، الطبعة الثامنة، منشورات الحكمة، مقدمة الطبعة السابعة، ص ١٥.

(١٢) كتب هذا الموضوع في عام ١٩٧٨.

(١٣) الدرائع نهر المادية، ص ٣٤.

لها موطىء قدم في إيران منذ أقل من نصف قرن، لم تكن تتوقع رواج الدين ونفوذه في أوساط عانة الطبقات وبالأخص الجماهير. بل كانت تعتقد أنها سوف تتمكن بكل سهولة من القضاء عليه في معترك المنطق والاستدلال، وعلى الصعيد الاجتماعي على حد سواء. وقد أثبت الواقع العملي تفاهة حسابها هذا. أما الآن وقد عجزت عن إثبات وجودها وعن طريق المنطق والاستدلال، وعن طريق ما تصطلح عليه من ضرورة إيجاد الوعي الطبقي بين أوساط الجماهير أيضاً، لا بل اتضح عملياً أن الدين هو أقوى الطاقات وأكثرها نفوذاً في صفوف مختلف الطبقات وبالأخص المحرومة والمظلومة، إذا عجزت عن ذلك أخذت تفكر في تسخير الدين ضد الدين..

وفيما بعد كانت نهاية الأستاذ أيضاً على يد هذا الالتقاط والإلحاد المُقنَّع الذي اغتاله. ألم أقل إنَّ التأويل والالتقاط يلجأ إلى الإرهاب كلما سنحت له الفرصة بذلك؟

مطهري والنزعة القومية

لم تقتصر جهود الأستاذ مطهري على البحوث النظرية الصرف، بل لقد نقل أفكاره المقتدرة إلى ميدان الحياة الاجتماعية للإنسان المعاصر. وقد سعى، من خلال الوعي الصحيح للحاجات الفكرية والاجتماعية للمجتمع، خاصة حاجات الجيل الشاب المتعلم، إلى إزالة الغموض والإبهام وإيجاد الحلول للمعضلات التي كانت تهدد

سلامة المجتمع الثقافية وأصالة هويّته التاريخية، واستقلاله الفكري والسياسي. وما كتابه القيم المعنون *الخدمات المتبادلة بين الإسلام وإيران*، إلّا من جملة الآثار التي توضح سعة أفق الأستاذ مطهري وعمق معرفته فضلاً عن وعيه الذي لا نظير له من جهة، ومدى استيعاب المفكر الزاهد الواعي لآلام عصره، وإدراكه لمسؤوليته الفكرية تجاه مصير البلاد والشعب الإيراني والأمة الإسلامية من جهة أخرى. ولكي نقف على أهمية إقدام الشهيد مطهري في هذا المجال، أرى من الضروري إيضاح النقطة التالية وهي أن «النزعة القومية» التي تمثّل مَبْنَى النُّظم الحديثة لأوروبا والغرب، قد ظهرت في مواجهة عالمية الكنيسة وانتصرت عليها.

وإذا كان في الغرب جذور سابقة ومفهوم خاص بها فإنها، كبقية المفاهيم الغربية، عندما وفدت إلى هذه الجهة من العالم اتخذت لها مفهوماً وماهيةً عجيبين. لقد أصبحت «القومية» في العالم المُسْتَعْمَر، عملياً، وسيلة بيد القوى الاستعمارية تتمكّن من خلالها، بالكذب والخداع، من مصادرة الهوية القومية والثقافية والدينية للمجتمعات المستعمرة، وهذا بحدّ ذاته من أساليب عصر الاستعمار التي تستحقّ التأمل.

وفي إيران أيضاً وُجِدَ متغرّبون لا يهتمهم مصير الإسلام، ولا اعتقاد صحيحاً به لديهم وليس لديهم ما يشدّهم إلى إيران، إلّا أنهم، وباسم الدفاع عن إيران والإيرانية، انتفضوا لمعاداة الإسلام الذي هو في الواقع لبّ هويّتنا الثقافية والقومية الأصيلة، والحصن الحصين في مواجهة سلطة الأجانب ونفوذهم، والناهبين الدوليين على اختلافهم. وقد أمسى الكثير من هؤلاء بوعي، وبعضهم بغير

وعى، الأداة المنفّذة للسياسات الاستعمارية في إيران.

في مثل هذه الأجواء، أحسّ مطهري بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، ومن خلال نشاطاته في هذا المجال، والتي منها نشر كتاب الخدمات المتبادلة بين الإسلام وإيران، كرّس جهوده لإثبات هذه الحقيقة - حقيقة أن الإسلامية والإيرانية، فضلاً عن كونهما لم يتعارضا، تبادلا خدمات قيّمة. ولعلّ ذكر هذه الفقرة من الكتاب، لا يخلو من فائدة:

«يَعْلَمُ الْجَمِيعُ أَنَّ أَفْرَاداً كَثُراً بَدَأُوا فِي الْآوْنَةِ
الْأَخِيرَةِ تَحْتَ سَعَارِ الدِّفَاعِ عَنِ الْقَوْمِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةِ،
حَمَلَةٍ وَاسِعَةٍ ضِدَّ الْإِسْلَامِ. وَبِذَرِيعَةِ مَعَادَاةِ الْعَرَبِ
وَالْعَرَبِيَّةِ رَاحُوا يُسَيِّئُونَ لِلْمَقَدَّسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ.
وَإِنَّا نَرَى الْيَوْمَ آثَارَ هَذَا الْعَدَاءِ لِلْإِسْلَامِ فِي الْكُتُبِ
وَالصُّحُفِ وَالْمَجَلَّاتِ الْأُسْبُوعِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا كُلُّهُ
يُسَيِّرُ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَظْهَرْ بِمَحْضِ الصَّدَقَةِ أَوْ
جَزَافاً، بَلْ إِنَّهَا ثَمَرَةُ خُطَّةٍ مُحَسُوبَةٍ مَبِيتَةٍ»^(١٤).

وفي مكان آخر يتناول (رض) ذلك بقوله:

«... مِنْ الْمُمْكِنِ إِثَارَةُ السُّبْحَانَ الْبَسْطَاءِ
وَالسُّذْجِ، وَتَحْرِيكُ مَسَاعِرِهِمُ الْقَوْمِيَّةِ وَالْعَنْصَرِيَّةِ
ضِدَّ الْإِسْلَامِ وَقَطْعُ ارْتِبَاطِهِمْ بِهِ. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا
لَمْ يَكُنْ بِمَقْدُورِهِمْ إِحْلَالُ الْمَسَاعِرِ الدِّينِيَّةِ
الْأُخْرَى مَحَلَّ الْمَسَاعِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنَّ بَاسِطَاتِهِمْ
تَبْدِيلَ الْمَسَاعِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَحَاسِيْسٍ مَعَادِيَّةٍ

(١٤) الخدمات المتبادلة بين الإسلام وإيران، الطبعة الأولى عام ١٩٧٠، شركة انتشار.

للإسلام. وبذلك يتمكنون من إسداء خدمات جليلة للمستعمرين الأوروبيين. من هنا فإننا نرى أفراداً لا يؤمنون أساساً بالدين والمذهب والله، يدافعون في مؤلفاتهم وكتاباتهم الفارغة الواهية، عن الزرادستية وإيران ما قبل الإسلام. إن هدف هؤلاء من ذلك واضح تماماً. ونحن هنا نريد أن نخوض غمار هذا البحث بالمنطق نفسه الذي يتذرع به هؤلاء الأفراد في عدائهم للإسلام، أي منطق القومية والمشاعر الوطنية والعرقية. أجل بالمنطق نفسه. علماً بأن المشاعر القومية إذا ما تحلت بالإيجابية واقتصرت على خدمة المواطنين، تستحق الاهتمام والتقدير. ولكن عندما تتخذ لنفسها سمة سلبية وتصبح سبباً في التمييز والتفريق، وفي رؤية المحاسن والمساوىء أو عدم رؤيتها، وفي التحيز، تنقلب غير أخلاقية وغير إنسانية. ولا يخفى أن هناك منطقاً أسمى من منطق الأحاسيس القومية والمشاعر العرقية، ووفقاً لهذا المنطق يقع العلم والفلسفة والدين فوق مستوى المشاعر والأحاسيس وإذا كانت المشاعر القومية والكبرياء محببة في بعض الأحيان، فهي مرفوضة في البحوث العلمية والفلسفية والدينية. ونحن هنا لا يهمنا المنطق العقلي والإنساني المتسامي، إنما نريد أن نخوض البحث بالمنطق نفسه الذي يتخذ به الدجالون سبائناً ويحرفونهم عن الإسلام. نريد أن نخوض البحث بمنطق المشاعر

والأحاسيس. نريد أن نرى بمنطق المساعر القومية، هل ينبغي لنا أن نعتبر الإسلام من صلبنا، أم غريباً عنا وأجنبياً؟ هل إنَّ الإسلام، بمقياس القومية، جزء من القومية الإيرانية، وينبغي للمساعر القومية الإيرانية أن تحيط به، أم أنه غير ذلك،^(١٥).

هكذا تُمسي معرفة الزمان وإدراك المعاناة سبباً في أن يُقدِّم عالم عظيم على توضيح الحقّ وفضح المؤامرة التي تستهدف الدين والأمة والثقافة والاستقلال، وأن يوفِّق في ذلك.

مطهري ومكانة المرأة وحقوقها

أقدِّم الشهيد مطهري، بفضل إدراكه الصحيح لمقتضيات العصر، وفي وقت كانت المرأة في المجتمع الإسلامي تعاني أزمة الهوية والمصير المجهول، أقدِّم على إظهار الصورة الحقيقية للمرأة المسلمة في مقابل متاهات الإفراط والتفريط، ودافع عن مكانتها ومقامها الشامخ اللذين كانا محلَّ هجوم رهيب من كلا الجانبين: جانب المخدوعين بمظاهر الحضارة الغربية وثقافتها - وهؤلاء ينفون في الواقع شخصية المرأة الأصيلة ومكانتها وكمالها، والمرأة في صلب نظرتهم ليست إنسانة بل وسيلة أصحاب هذه الشعارات لتسويق مشاريعهم. ومن ثم لم يتوان الرجل عن استغلال المرأة - مادياً أو معنوياً - باسم التجدد والعصرنة. وقد ساهمت الدعاية الشريرة التي عمل هذا النفر على بثها والجهود اللعينة التي بذلها، ساهمت في إضعاف كيان الأسرة، وفي إشاعة التحلل والانحطاط في المجتمع.

(١٥) الخدمات المتبادلة...، مصدر سابق، ص ١٣ - ١٤.

أما الجانب الثاني فهو جانب السلفيين المتحجّرين الذين يَشُدُّون، باسم الإسلام، جميع الطرق أمام تكامل المرأة، ويُطالبون بحرمانها من جميع حقوقها الطبيعية والإنسانية. ولم يكن هذا النُفَر أيضاً يعتبر المرأة أكثر من «شيء» لا قِوامَ فردياً له؛ وهكذا فإنّ مظلوميّة النساء كانت مضاعفة بسبب من نظرة كلا الفريقين. وممّا يُؤسَف له أن هذه المظلوميّة لم ترفع عنهنّ بعد.

لقد أخذ الأستاذ مطهري على عاتقه، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية، مهمّة التعريف بشخصيّة المرأة المسلمة المنشودة، ومهمة الدفاع عن حقوقها وكرامتها. ومن جملة ما قدّمه للجمع المتعطّش كتاباه القيمان: نظام حقوق المرأة في الإسلام و مسأله الصّحاب. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أنه رغم مرور ما يقارب الربع قرن على نشر هذين الكتابين، وحوالي أربعة عشر عاماً على انتصار الثورة، ما زلنا نرى مَنْ يُنكر على المرأة، باسم الإسلام، شخصيتها وقيمتها، ويعارض تقدّمها وتكاملها ومنحها حقوقها الاجتماعية. ألم يقل بعضهم: لا يحقُّ للمرأة ممارسة النشاط الاجتماعي، بل وحتى التدخل فيه؟ ولكن لحسن الحظ أن هذا القول قوبل باستنكار سماحة الإمام الخميني وإدانتة؟

لقد شَخَّصَ الشهيد مطهري، قبل سنوات من انتصار الثورة الإسلامية، هذه القضية ونبّه إلى خطورتها، وأثار الموضوع بدقّة متناهية وأوضّحه بشكل مدروس. وإنّني على اطمئنان من أن هذا العظيم لو كان بين ظهرانيّنا اليوم لكان لديه كلام جديد ومواضيع أحدث حول المرأة ودورها، وَلَفَتَحَ آفاقاً وضاءة أمام نظامنا الذي يعيش مرحلة التأسيس والتكامل. أليس في هذا مدعاة للحسرة

والشكوى؟ فمنذ انتصار الثورة وحتى الآن، وبعدما تحرّرت الطبقات الفكرية الضخمة ووضعت الإمكانيات الواسعة تحت اختيارها، لم يُنشر كتاب ولا كراس بمستوى ما كتبه الشهيد مطهري عن المرأة وحقوقها، وعن غير ذلك من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطروحة علينا؟

مطهري والاهتمام بتربية الطفل

نظراً لأهمية تربية الأطفال في المجتمع، والأخطار الجسيمة التي تتهدّد براعم اليوم وقادة المستقبل، تواضع الشهيد مطهري ونزل من أعلى قمم المعرفة العقلية والفلسفية والفقهية، ليقوم بعمل المربي والمعلم الرؤوف، فنشر كتاب *قصص الأبرار* بلغة بسيطة يفهمها الناشئة، واهتمّ بتربية هذا الجيل وتوجيه شخصيته الوجهة الصحيحة. إن كتاب *قصص الأبرار* هدية الأستاذ الكبرى لمجتمعنا الإسلامي.

مطهري والعدالة الاجتماعية

مثّلت العدالة الاجتماعية الهاجس الأكبر الذي شغل ذهن هذا العالم الربّاني والفيلسوف وعالم الاجتماع والفقيه الواعي لمقتضيات عصره، إنساناً ومجتمعاً. لقد أدرك الشهيد مطهري أن «العدل» يمثّل روح الإسلام، وبهذا الفهم انطلق في دراسة الإسلام والقرآن والأحاديث والروايات، ومن الطبيعي أن تقوده النتائج التي توصّل إليها في هذا المجال إلى تأمين العدالة للإنسان. يقول الأستاذ في هذا الصدد:

«إن أصل العدل من المعايير الإسلامية التي

ينبغي أن نقيس بها الأشياء. فالعدل من مجموع علل الأحكام، وليس من المعلولات. كذلك، فهو لا يعني أن كل ما قاله الدين عدل، بل إن كل ما هو عدل يُصدّقه الدين. هذا هو مقياس العدالة في فهم الدين. إذًا ينبغي علينا البحث لنرى هل إن الدين مقياس العدالة أو إن العدالة هي مقياس الدين؟ فالتقديس يقتضي القول إن الدين مقياس العدالة. إلا أن الحقيقة ليست كذلك. فهو نظير لذلك الذي يبحث في باب الحسن والقبح العقليين لدى المتكلمين، حيث صنّف على ضوئه الشيعة والمعتزلة بأنهم من العدلية. أي اعتبروا العدل مقياس الدين، وليس الدين مقياس العدل،^(١٦).

ومن الواضح تماماً، أن من يتنعم بمثل هذا الفهم عن الإسلام، يختلف كثيراً عن ذاك الذي لا يرى للإسلام تحققاً إلا من طريق التمسك بحذافير الرسائل العملية. إن المواضيع التي طرحها الأستاذ في المجال الاقتصادي، خاصة في مجال تأمين العدالة الاقتصادية، قيمة كلّها، وإنّ الكثير من ملاحظاته باهر. فالأستاذ لم يتخلّ عن الشعار المحوري للإسلام، الذي هو العدل، كون الماركسيّين الملحدين يرفعون شعار العدالة الاجتماعية. ولم يكتف فهمه الصحيح والمعتدل لحرية الإنسان والملكية الفردية السليمة، كون الإمبريالية الغربية تناصر مبدأ الملكية والحرية الفردية. وكثيراً ما

(١٦) دراسة بمجلة لمباني الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، صفر ١٤٠٣ هـ، منشورات الحكمة، ص ١٤.

كانت العدالة بمعناها العام، والحرية، تحظيان بمكانة سامية جداً وممتازة في نظر الأستاذ.

لقد خلف الأستاذ العلامة آية الله مطهري الشهيد، العشرات من المحاضرات والمؤلفات والبحوث والتقارير في ميادين الفكر بمقولاته المختلفة ومجالاته المتعددة الفلسفية والكلامية والفقهية والاقتصادية والاجتماعية، وهي جميعاً مؤشّر على عمق نظره وسعة معرفته وقدرته الفكرية التي يقلّ نظيرها. كذلك فهي حصيلة لما بذله هذا العظيم من جهود فكرية واجتهادية جاءت استجابةً لتلبية حاجة العصر وإنسان العصر. وكلّ هذا أهله لأن يكون في طليعة المفكرين والمصلحين الدينيين طوال تاريخ الإسلام.

لقد كان مطهري قُبساً مضيئاً سطع في سماء الفكر وأنار آفاق الأمة الإسلامية في قلب الكفر والظلم والجهل والالتقاط والجمود والتحجر، بفضل ألطاف الله الخاصة، وبعون فيض روح القدس، وبركة المعرفة الثرة والفكر السامي والرؤية العميقة وإدراكه لمقتضيات الزمان، وتقواه التي يُضرب بها المثل. وإذا ما استطاع الأعداء أن يُغيّبوه مبكراً، فإن نجمة حضوره الساطعة أوضحت سراج مجالس طلاب الحقيقة، وبات أشوة وقُدوة لكلّ الذين ينشدون الحق والعدل والحرية، ويبحثون عن حقيقة الدين في الحياة.

طابت ذكراه، وسعدت روحه، وَوَفَّقْنَا اللهَ للسَّير في طريقه ومواصلته.

الشهيد الصدر:

إدراك العصر والهمم الديني

تلاقى الغرب والعالم الإسلامي في مرتين تؤرّخان لما كان من أمرهما وعقاييلهما. فالمرّة الأولى كانت حروباً صليبية اكتشف الغرب بمناسبتها عالماً لا يعرفه، جديداً عليه كلّ الجدّة وعجيباً ومعجباً. فحمل من الحضارة الإسلامية الباهرة ومن إرثها الفكري والمعنوي بخاصّة، أموراً كثيرة؛ فكان لذلك أثره البالغ الذي برز في تبدّل نمط الحياة في الغرب وفي تكوّن حضارته الجديدة.

أما ثانية المرتين فكانت إثر بزوغ حضارة الغرب الجديدة وفي بداية عصر الفتوحات الغربية. ولئن كان الغرب قد جاء في المرة الأولى محارباً بالسلاح فقط فإنه قد جاء في المرة الثانية متسلّحاً، إلى أدوات الحرب، بأدوات ثقافية وحضارية جديدة كانت رسومها بدأت بالتكوّن مع بداية عصر النهضة، ثم اكتملت صورتها المعلنّة إثر الثورة الفرنسية، وشهر نفسه مستعمراً يستعمر العالم كلّهُ بما في ذلك العالم الإسلامي.

لم يأت الغرب في هيئته الجديدة للاستيلاء على الأراضي ونهب الثروات الطبيعية وحسب، بل ولِمَحَق كلّ ما هو غير غربي وذلك يعني من بين ما يعنيه إعدام هوية الشعوب الأخرى التاريخية والثقافية وطمسها.

لقد قدّم الغربُ في هيئته الجديدة إلى البشرية رؤية جديدة للعالم ونمطاً للحياة حديثاً. ولقد ظهر ذلك على هيئة مذاهب

فلسفية واجتماعية واقتصادية كانت الليبرالية والاشتراكية أهمها وأشهرها في هذا القرن العشرين على الأقل.

ومن المفيد أن أتناول هنا، ما واتتني الفرصة وبإجمالي ما، الأحوال الفكرية والأخلاقية والعملية المادية في مجتمعات الغرب بعد عصر النهضة (Renaissance) بغية الاقتراب ما أمكن من غاية هذا البحث المنشودة.

لقد حفلت ظروف الغرب وأحواله خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية - أي من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر - بالكثير مما يستحق التأمل والاهتمام. ففي هذه الفترة تمّ التخلّص من إفسار الكنيسة. وبالتالي من سلطة الدين على حياة الناس الاجتماعية، وببيع العقل المقطوع عن «الوحي» مصدراً وحيداً لتشخيص الحقيقة؛ وحلّ العلم، خاصّة التجريبيّ منه، محلّ الدين في أذهان الناس وفي أساس تفكيرهم بل وعواطفهم، وغدت اللذة والرفاه المادّي مصدر سعادة الإنسان وهدفه في هذه الحياة. وبذلك أقصي الله عن أذهان الناس وحياتهم، أو لنقل إنه بات فكرة مُجرّدة لا حقّ له في تكليف أو تشريع، وفُتِح الباب أمام شتى الشهوات، وأصبح التمتع بالملذّات الحسيّة والثروة المادية أهم حافز على النشاط والتحرك. وأمسى الإنسان كائناً مُخلّداً على الأرض، جنّته الموعودة، يرى أنه بفضل جهده وباعتماده على العقل وتشخيصاته يحقق لنفسه هذه الجنّة التي لا تمثّل غير الرفاه والمتعة المادية المتنامية. ومن الطبيعي في مثل هذه الأجواء الفكرية والعاطفية أن تُقدّم الاحتياجات المادية على غيرها، وأن تكون أصلاً، وأن يُعتبر كسب الثروة والتحكّم بالطبيعة واستغلالها

والاستهلاك السهل والشامل، تقدماً وتطوراً. أي بتعبير أدق، تصبح رغبات الإنسان أساس الأفكار والأخلاق والقيم في الغرب الحديث.

في مثل هذه الأجواء تكوّنت أركان الليبرالية، رغم أن الأمر استغرق عشرات السنين حتى تمكّن المراقبون، وعلى ضوء ما استنبطوه من خلال التحولات التي طرأت على حياة الناس، من ترجمة الليبرالية على نحو محدّد نسبياً، وعرضها في صورة مذهب مدوّن.

ومن المفيد هنا أن ننقل، فيما يخصّ ظهور الليبرالية وبعض سماتها، عبارة لأحد الكتّاب الغربيين، رغم تحفظنا على بعض ما جاء فيها:

«حصلت الطبقة الاجتماعية الجديدة، في الفترة الممتدة بين عصر الإصلاح والثورة الفرنسية، على حق المشاركة الكاملة في حكم المجتمع واستطاعت أن تزيل العقبات التي تقف في طريق وصولها إلى الحكم، فأدركت أن ما تتمتع به من امتيازات في جميع الميادين الاجتماعية، ما عدا الدين، هو مصدر قوتها، وكانت تعتبر الحق والملكية وجهين لعملة واحدة.

لقد أحدثت الطبقة الجديدة، بدافع من تحقيق أهدافها، تحولاً جذرياً في علاقات الأفراد القانونية بعضهم ببعض، فحلت العقود والمواثيق، على الصعيد القانوني، محل الأعراف الطبقية في المجتمع وغيّرت الواحد المنسجم عقائد مختلفة

متعددة، واستبدلت أمبراطورية القرون الوسطى بدعوة ملحة لا تقاوم للأخذ بالسيادة الوطنية. ذلك أن مقاليد الحكم كانت في أيدي النبلاء حتى عشية عهد الإصلاح وهي سلطة جاءت من ملكية الأراضي. ولكن سرعان ما صار نفوذ المشاركين في الحكم، إثر الإصلاحات التي أجريت، مرهوناً بما يملكون من أموال منقولة، فحل، بناءً على ذلك، أهل المال والصناعة والتجارة محل الإقطاعيين، الأمر الذي قوى الحكومة قبالة المتدينين والعسكريين، وبذلك حلت المدينة وعشقتها الجامع للتحويل والتغيير محل القرية التي تأبى التغيير. كما حل العالم أول فأول وبحزم، في الوقت عينه، محل الدين في أذهان الناس ومبانيهم الفكرية.

«لقد خلت الفكرة القائلة بروعة الماضي وسموه والإقرار بالخطيئة الأصلية مكانها ليحل محلها مبدأ التقدم والرقى الذي كان يقتضي قبول إمكان التقدم والترقي بالاستناد إلى العقل. وتقهقرت نظرية المبادرة والعمل الجماعي، أمام مبدأ الإقدام والعمل. وخلاصة القول هي أن الظروف المادية الجديدة قد أتاحت بروز علاقات اجتماعية جديدة كان من أمرها إنتاج فلسفة جديدة أخذت على نفسها مهمة تحسين الدنيا الجديدة وكانت الليبرالية هي تلك الفلسفة»^(١).

ساد في البداية اعتقاد بأن النهضة الفكرية والمادية الجديدة قد اكتملت أبعادها وضوحاً في الليبرالية التي سرعان ما بدأ تقهقرها متفقاً في سرعة تراجعها مع اتساع النهضة وإحاطتها بكل شيء وبلوغها أوجه في القرن الماضي.

فالليبرالية لم تستطع قط تحقيق أحلام أولئك الذين ساهموا في وضع أساسها، عن وعي أو دون وعي، لأنها انطوت أصلاً على معضلات لم تكن دليلاً على عجزها هي وحسب؛ بل لقد كان من أمرها أن جعلت أساس الحضارة الحديثة وثقافتها موضع شك وريب ومثار إجحام ونكوص وعلى حد قول لاسكي:

«صحيح أن الليبرالية الاقتصادية قد فكت القيود التي كبلت أيدي الطبقة المتوسطة وغلت أرجلها، إلا أن أولئك الذين كانوا قد تحرروا نتيجة ما جرى راحوا، بالقيود التي فُكَّت عن أيديهم وأرجلهم، يصفقون أيدي العمال وأرجلهم وهم هم أصحاب اليد في تحرير أولئك العمال»^(٢).

أما نهج الليبرالية الاقتصادي فقد كان موضع اعتراض ونقد. وكان بعض ذلك النقض والاعتراض ذا خطر، ولكن أشدّ الحملات عليه وعلى المذهب كله جاءت في القرن الماضي وفي هذا القرن من قبل الاشتراكيين؛ ففي حين رفعت الليبرالية «الحرية» شعاراً، نزلت الاشتراكية إلى الساحة متسلّحة بشعار «العدالة الاجتماعية» فقيّض لها أن تلجّ قلوب الكثيرين ممّن ابتلوا بظلم الرأسمالية، أو ممّن أرّقهم مستقبل البشرية في الغرب أو خارجه على حدّ سواء.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٠.

غير أننا نجد هنا، وهو أمر لافت لا شك، أنه على رغم اكتساب الاشتراكية شهرتها نتيجة مواجهتها الليبرالية ونقدها إياها، وعند رصد مسيرة التحوّلات الفكرية والاجتماعية في الغرب، يوضح، وعلى نحوٍ ما، أن المذهب الاشتراكي رغم تلك المواجهة كان في حقيقة أمره محاولة من الحضارة الغربية استنقاذ نفسها، الأمر الذي يعني أن الليبرالية بالصورة التي كانت عليها، قد أخذت بنى حضارة الغرب الحديثة النظرية وقوام قيمه. لقد كانت الاشتراكية في واقع الأمر حركة ضدّ الليبرالية لإنقاذ أساس الحضارة الحديثة وبنى هذه الحضارة التي يتلخّص جوهرها في جعل الدنيا وإنسان هذه الدنيا أصلاً وأساساً.

رغم أنّ تنبؤات أساطين الاشتراكية، المسمّاة بالعلمية، لم يُصدّقها الواقع، إلّا أن هذا المذهب كان له تأثيران أساسان في تاريخ البشرية:

تمثل التأثير الأول في أن أفكار هذا المذهب وشعاراته ودعاواه سحرت نسبة كبيرة من محرومي العالم، وزرعت في نفوسهم آمالاً جديدة في التحرّر من نير الاستعمار والاستغلال. ورغم أنّ هذه المشاعر قد استُثِمِرت، وبسرعة، من قبل الماركسية الحديثة الظهور، ومكنتها من الظهور كإحدى قوّتين عظميين في العالم، فإن الماركسية بدلاً من مواجهة الرأسمالية، والعمل على إنقاذ المحرومين والمعذّبين، انخرطت في منافسة خطيرة شاملة وباهظة مع خصمها من أجل توسيع نفوذها، وفرض سلطتها على أجزاء إضافية من العالم.

وأما التأثير الثاني فلقد تمثّل في وعي الليبرالية لذاتها وإعادةتها

النظر في أفكارها. فلقد راح الغرب الرأسمالي يعيد النظر في أسس وجوده وقدراته، وبخاصة الشأن الاقتصادي، وعمل على إجراء إصلاحات أساسية فيها، ممّا أدى إلى تلافي الأزمة التي كان يواجهها في الداخل والخارج.

ومهما يكن من أمر، فإن الحضارة الغربية الحديثة وثقافتها، بفضل الدعم الفكري والقيمي الجديد، والعزم الذي فرض سيطرتها على العالم، قد واصلت هجومها على الإنسان والعالم كله بما في ذلك العالم الإسلامي، في القرن العشرين خاصة. ولم يُقتَصَرُ جهدها على استعمار الآخرين وإقامة الأنظمة العميلة لها، بل خيّرت الشعوب بين انتخاب أحد نمطي الحياة الغربية: الليبرالية أو الاشتراكية - أو مزيج منهما - وكعاداتها انطلقت تناوىء كل ما لا يتلاءم وأفكار الغرب ومصالحه، بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وفي هذا اللقاء الأخير وجد العالم الإسلامي نفسه يخوض الصراع المحتدم على صعيدين:

(أ) الصعيد الفكري والعقائدي، إذ راح النظام السلطوي يعمل بقسوة على مَسْخِ التراث الفكري والهوية الثقافية ومصادرة الموروث الديني والتاريخي والقومي للشعوب المسلمة وتشويهه، من خلال طرح المذاهب البديلة.

(ب) مجالدة الحكومات المتمدنية في جورها وإن كانت طوال التاريخ، وبسبب طغيانها واستبدادها، منشأً خسائر وأضرار كثيرة، إلا أنها هذه المرة، ومن خلال أدائها لدور المُنفِّذ لسياسات النظم الغربية المستكبرة الاقتصادية، كانت المُمهِّد للاعتداءات السياسية والاقتصادية والثقافية والمادية التي يمارسها الغرب ضدّ البلدان الإسلامية.

ولقد شهدنا طيلة القرن الماضي، في الكثير من البلدان الإسلامية، وخاصّة في إيران، ثلاثة أنواع من ردود الفعل تجاه الغرب تمثّلت في:

(١) القبول والتسليم المطلق.

(٢) النفي والرفض المطلق.

(٣) المواجهة النابعة من قناعة واستقلال، عبر رؤية عميقة وشاملة تستند إلى الإسلام الأصيل.

الاستلاب

الذين سلّموا للغرب بالكامل هم من بَهَرَهُم النظام الغربي الفكري والاجتماعي، فُخِّلَ إليهم أن لا سبيل أمام البشرية للنجاة سوى الاستسلام لتقدّم الغرب المادّي المدهش وبهارج دنياء، والتسليم بأن لا نظام يصلح للحياة أفضل من ذلك الذي يقترحه عصر الغرب الجديد. ولا يخفى أنني حين أقول «الغرب الفكري» فإنما أعني ذلك الذي يتجلّى في صورتين. هذا، ولقد كان التشبّه بالغرب يظهر أحياناً بما يُسائر ظروف عديمي الإرادة الاجتماعية وخلفياتهم الذهنية، وذلك بصورة نصرّة الليبرالية أحياناً واتباع الاشتراكية في أحيان أخرى، فقال أحدهم بوجوب فَرْزَجَةٍ كلّ شيء من قمّة الرأس حتّى أخمص القدمين، وارتأى آخر التمشك بالاشتراكية، وعرض ثالث مزيجاً من الاشتراكية والديمقراطية سبيلاً للخلاص.

إن أجواء النهضة التي يُصطلح على تسميتها بالانبعاث في القرن الأخير من تاريخ إيران شاهد ناطق على مثل هذه التوجّهات التي ظهرت وتجلّت عبر محاكاتها لمعايير الغرب وموازينها في فكره

وقيمه، وعبر الترويج لثقافته وإذاعتها، فضلاً عن كونها الحضن الذي نشأت فيه الأحزاب والفصائل السياسية المتعددة على مدار العالم الإسلامي بما فيه إيران.

بوسعنا تقسيم الفريق الذي بهرته الغرب الفكري أو أربهه إلى فئات ثلاث: الملحدة والمنافقة والملتقطة. فأما الفئة الأولى فلقد مثلها أولئك الذين جحدوا الدين ودوره في الحياة الاجتماعية علانية، ولم يدّخروا جهداً في بسط آرائهم المعادية للدين، وهم في عصرنا الحديث هذا جمهرة غفيرة. أما الفئة الثانية فإنها وإن لم تجهر برأيها في الدين والوحي، وعلى رغم أن حقيقة ما تعتقد وتضمّر لا تعدو الإلحاد فإنها نزلت إلى الميدان متقنعة بقناع من النفاق صفيقي، وهي وإن لم تجهر بعزمها على محاربة الدين صراحة وعلانية فإنها أنكرت الدين ضرورةً ومقتضيات، دون اجتزاء؛ الأمر الذي يتيح لنا نعتها بأنها الفئة المنافقة.

تبقى الفئة الثالثة والتي تمثلت في أناس استحوذت على ألبابهم شهرة الغرب وملأت عقولهم وقلوبهم، ولكنهم ظلّوا يضمرون شغفاً ما بالإسلام. ولا يعدم المرء فرصة رؤية أفراد من هذه الفئة متديّنين يؤمنون بالأصول ويعملون بالأحكام ولكنهم، بوعي منهم، ولربّما من دون وعي - وهذا في الحياة الاجتماعية على الأقل - قد سلّموا بخطر وشأن الحضارة الجديدة أصلاً وفكراً وحقيقةً، محاولين جاهدين فهم الإسلام وتبيين حقيقة دعواه بمعايير استعاروها من الغرب، وكان قصاراهم الحرص على إظهار الإسلام في مظهر يتفق وينسجم مع ما جاءت به الحضارة الغربية الجديدة من أسس فكرية وأخلاقية. وفي الحقيقة فإن جهوداً كبيرة قد بُذلت وباستفادة

مُبتسرة من المتون الإسلامية ومن التفسير والتأويل والتفسير بالرأي الباطل، للبرهنة على توافق الإسلام مع الليبرالية أو الاشتراكية.

إن المحاولات الواسعة التي ظهرت في العالم الإسلامي خلال القرن المنصرم من قبل بعض المفكرين أو أشباه المفكرين، في مجال التوفيق بين الإسلام وبنى الغرب في فلسفته وقيمه وأخلاقه، ليست بخافية على الباحثين في تاريخ ما طرأ على المجتمعات الإسلامية.

والى ما تقدّم، فلقد بُذِلَتْ مساعٍ واسعة في العقود الأخيرة لبلورة صورة للاشتراكية الإسلامية لاقت إقبالاً واسعاً من قِبَل المسلمين الذين قهرهم الاستعمار والشباب المنظم منهم بخاصّة، فالغرب الليبرالي هو الذي جاء بالاستعمار؛ والكثير من الشعوب الإسلامية والشرقية كان يمقت الاستعمار الغربي الرأسمالي للرزايا والفجائع التي حملها إلى تلك الشعوب، ولكن الكثير من تلك الشعوب كان مُبتلى بالتغريب الفكري فلم يَر بالتالي سبيلاً للخلاص غير ذلك الذي اقترحه الغرب في صورة ما. وهكذا فلقد اختار الاشتراكية تمثلاً باشتراكية الغرب واقتداء بها.

يقول المرحوم الدكتور حميد عنایت في أحد مؤلفاته:

«قال لي أستاذ إحدى الجامعات المصرية: في الوقت الذي يسعى فيه اللادينيون بشكل خفي إلى تقديم الاشتراكية بلبوس إسلامي فإن سيوخ الأزهر منهمكون في البرهنة على الإسلام عن طريق الاشتراكية»^(٣).

(٣) د. حميد عنایت، الإسلام والاشتراكية في مصر، منشورات موج، ١٩٧١،

هذا ويُعَدُّ كتاب اشتراكية الإسلام المنشور عام ١٩٥٩ لمؤلفه مصطفى السباعي، العالم السوري، من أشهر الكتب التي أُلِّفت للدفاع عن الاشتراكية التي أضطُِّلِح على وصفها بالإسلامية. وعلى أن الكثيرين ساروا في هذا الطريق وجهدوا في إقامة الأدلة على صحة مزاعمهم، إلا أن «القيمة الحقيقية لكتاب السباعي تمكن في الإحصاء الدقيق واللغة الصريحة لهذه الاستدلالات»^(٤) على حد قول الدكتور عنایت.

ومع افتراض النية الحسنة لدى رواد هذه الحركة، إلا أن مثل هذه الحركة تؤدي، مع الأسف، وفي كثير من الحالات، بشكل طبيعي، إلى إنكار الإسلام والوحي، والتسليم الكامل بها لأنها صادرة عن ذهنية تُسَلِّم للغرب سلفاً بالحق، دونما معرفة كافية ووافية بالإسلام ومعارفه وأساليبه في استنباط الأحكام الإلهية. وتفتقر إلى الشمول والإحاطة عند خوضها في المتون الإسلامية.

إن الفئة المنحرفة، والتي مارست نشاطها مُتَسَتِّرةً بالإسلام كان مصيرها مؤلماً وعبرة للمعتبر. فهي التي كانت تدعي العمل لخلاص الشعب في العقد السابق على انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وبعد انتصارها، ولكن بدلاً من خدمة الشعب وترسيخ سيادة الإسلام راحت تزاوُل إرهاباً لا نظير له، بل لقد وقفت في وجه الإسلام والثورة والشعب. ولمَّا لفظها الشعب ونبذها لم تُزَعِج بل ارتمت في أحضان أعداء الإسلام والإنسان، وأعني بذلك الأمبرياليين الذين كانوا لفترة خلت مرمي شعاراتهم المناوئة.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٨.

إنه لَعُمري مصيرٌ بل نذيرٌ بالمصير الرهيب الفاجع الذي ينتظر هذه الفئات والحركات.

الانكفاء

وفي قبالة الفئة التي فرغنا لتونا من وصفها، والتي لم تكن ترى في المواجهة مع الغرب إلا التسليم سبيلاً، كان ثمة فئة أخرى تدّعي الدفاع عن الإسلام والذود عنه، ولكن أصحابها كثيراً ما غَضُّوا الطرف وتعاموا عن العديد من الحقائق والوقائع ستذر نفس المواجهة مع الكفار الأجانب، وحصرُوا أنفسهم في عزلة خانقة لم تُفُضْ إلا إلى الهزيمة. وإلى هذا فإن أصحاب هذه الفئة اكتفوا من المواجهة بإنكار الغرب إنكاراً باتاً ووصد كل الأبواب في وجهه، الأمر الذي أسدل حجاباً صفيقاً لا تخترقه الأخطار، ولذا حُجبت الرؤية عن الكثير من تفاصيل الواقع وألوانه. على أن الهام في أداء هذه الفئة كان في إحساسها بالخطر الداهم وإدراكها بأن ثمة سيلاً عارماً قد راح يتدفق من الغرب باتجاهنا ليهدد أساس الإسلام واستقلال المسلمين. بيد أن الخطأ الذي اقترفه أهل تلك الفئة كان في تعيين ورسم سبيل المواجهة: فبدلاً من إعدادهم لأنفسهم وللمجتمع الإسلامي وتزويده بالسلاح والفكر وكل ما يلزم في الصراع العتيد، فإنهم عمدوا إلى وصد كل الأبواب وإقفالها من دون الغرب ونبذوا بإصرار وحزم كل ما مَتَّ أو يمتُّ له بصلة، حتّى لقد بلغ الأمر ببعضهم تحريم الاستفادة من مكبرات الصوت؛ وحسبكم هذا مثلاً.

إنّ ما يستحقّ التقدير في هذا التحرك هو المعارضة الجادة لسلطة الغرب المُشْتَكِرِ السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجلّت

أحياناً في صورة صراع مصيري حاسم، والتي سجّلتها صفحات مشرقة من تاريخ العالم الإسلامي، ولا سيّما تاريخ إيران، خلال القرن الماضي. بيد أن الخطأ الذي ارتكبه هؤلاء نتيجة جهلهم بالعصر وتحولاته، وعدم معرفتهم الصحيحة لعدوهم ورقبهم، هو أنهم كانوا يعتقدون بأنه إذا ما أغلقت المنافذ المنظورة، فسوف يفقد العدو قُدرة النفاذ، غافلين عن أن الغرب ليس خيالاً، بل حقيقة واقعة ذات وجود خارجي، وأنه، ومن خلال الآلة العسكرية المقتدرة المتسلّحة بالفكر والأخلاق الجديدة، وامتلاكه للمذاهب التي من الممكن أن تكون ذات سحر وجاذبية للكثيرين، والنزعة السلطوية للاستيلاء على ثروات العالم التي تتسم بها هذه القوة المجهّزة، والتي تستند إلى بنية اقتصادية قوية، وعلوم تجريبية وتقنية، كلّ ذلك كان ممكناً من النفاذ والتوغّل، ومن اختراق جميع الحدود الجغرافية والسياسية والفكرية، والتدفّق كالسيل العارم إلى مختلف أنحاء الأرض وبسط نفوذه فيها عاجلاً أم آجلاً.

إن التعامل مع ظاهرة عملاقة من هذا القبيل يتطلب نظرة عميقة شاملة، مجهزة بجهاز فكري وإعلامي وثقافي وسياسي، وهذا ما كانت تفتقر إليه - مع الأسف - الفئة المذكورة، بل لم تكن تشعر أساساً بضرورة الحصول على ذلك أيضاً.

لقد مثّل «العصر الغربي» الحديث أكبر «حادثة واقعة» كان على العلماء وجهابذة الدين الإحاطة بها جيّداً والانطلاق، متمسكين بالقرآن الكريم والمتون الفكرية الإسلامية الأخرى - بعد إقامة أسس فكرية متينة وراسخة تتواءم وتتناغم مع روح العصر، وبعد العمل على إقرارها وتثبيتها - كان عليهم الانطلاق لمنازلة

عدوهم. ولكن الذي حدث هو أن أحداً لم يتفضل إلا بالرفض القاطع والذي كانت نتيجته العملية إنكار حقيقة الغرب ومثل هذا التعامي عن الحقائق أدى حكماً إلى إخلاء الميدان للغرب ليتوغل ويتغلغل في صلب الثقافة وإدارة المجتمع. لقد ترك السادة هؤلاء مواقعهم، الواحد تلو الآخر، أمام العدو، لينزوي المتديّنون بنتيجة الأمر، ولينحسر الدين عن الحياة الاجتماعية وليسود الاعتقاد بأن الدين لا يتفق بحال مع الإبداع والتغيير، وهو عاجز عن مواجهة المعضلات وعن إيجاد حلول لشكاوى المجتمع الحقيقية، وهي مزاعم شارك الخصم في إشاعتها بين ظهراني متعلّمي المجتمع ومثقفيه بخاصّة.

أما الفئة الثالثة وموقفها من الغرب ورّدها عليه فلقد كان لعمري الردّ المنطقي والموقف الصحيح والمرجوّ، ولا غرو فمن بين أساطين هذه الفئة المنافحة عن الاسلام الأصيل وعن عزّة الاسلام تطالعنا وجوه عظيمة كالشهيد السيّد محمد باقر الصدر والشهيد مطهري وغيرهما، وهي كواكب سطعت متألّقة في عهد متأخر من تاريخ الإسلام. ذلك أن جهاد هؤلاء العظام في ميدان الفكر قد فتح الأبواب، وما يزال، لمرحلة جديدة في تاريخ الفكر الإسلامي وتاريخ جهاده.

ذلك أن أركان هذه الفئة قد أقاموا بناءهم على نظرة شاملة وعلى اجتهاد فاعل يواكب مقتضيات الزمان للتعرف على الإسلام وتعريفه، بوصفه ديناً جامعاً متكاملاً متمتّعاً بالقوّة والمتانة، قادراً على تحقيق سعادة الإنسان في الدارين، وقادراً على تربية المجتمع. إن الأثر الذي تركه هؤلاء المفكّرون، وهم قلة قليلة، على الحياة الفكرية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية كان واسعاً وعميقاً. فهو

في الحقيقة يُسوّي الأرض لتحوّل جذريّ في تاريخ الأمة، ويؤهل المسلمين للدخول في عهد جديد. وفي ظلّ هذا التحوّل الروحي والفكري يجد الإسلام الأرضية المناسبة للانطلاق إلى آفاق الحياة الجديدة، والبرهنة على قدراته المدهشة في تفسير حياة الإنسان الحقيقية، والنزوع إلى الكمال والسعادة الحقّة، وفتح آفاق جديدة أمام أهل الفكر والذكر في العالم الإسلامي، آفاق تبعث على الأمل.

لقد سبق لنا في هذا الكتاب أن تناولنا بالدراسة والبحث شخصية الشهيد السّامي آية الله مرتضى مطهري، الفكرية والاجتهادية. فهو من أبرز رواد هذه الفئة الثالثة. أمّا الآن فسنحاول الإلمام، وبصورة إجمالية، بقدر المستطاع، بشخصية ممتازة أخرى من شخصيات حركة الفكر الإسلامي المصيرية. إنها شخصية نيرة سنحاول تناولها بالدرس والتعرّف على مكانتها السامقة في حقل الفكر والجهاد الإسلامي. سنلتمّ بشخصية الشهيد العظيم آية الله السيّد محمد باقر الصدر.

الشهيد الصدر مجتهد مجاهد، وفقه مقتدر، وشخصية نابغة في الفلسفة وعلم الكلام والمعارف الإسلامية، ومن أبرز الدلائل على جهوده الفكرية والاجتماعية، محاولاته تقديم الإسلام بأسلوب علمي ومنطقي، وهو عندي المدرسة المثلى مُقابل المذاهب الفكرية الحديثة المعروفة.

الملاحظة البارزة الأخرى التي اتّصف بها هذا العظيم هي اجتهاده العلمي الفكري، وهي في الواقع ثمرة الرؤية الأولى، هي أنه سعى للبرهنة على أن الإسلام ليس قادراً على إدارة المجتمع الإنساني فحسب، بل ذهب إلى اعتبار أن إحلال النظام الإسلامي

محلّ النظم البشرية الصرف، لا سيّما صروح الفكر الغربية والشرقية، من أجلّ مهام علماء الإسلام المؤمنين أهمّ مسؤوليات المسلمين، الذين كانوا دائماً - عدا فترات قصيرة من تاريخهم - يرزحون تحت سلطة الظلمة والمستكبرين.

ناصر الشهيد الصدرُ النهضةُ البَنَاءُ التي انطلقت قبل عشرات السنين بقيادة قائد الثورة الإسلامية الفدّ سماحة الإمام الخميني، على عزم بغية إسقاط كيان الطاغوت، وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية، وتحقيق الاستقلال والحرّية. وبفضل حنكة الإمام وبركة التغيير الذي حصل في رويّة المجتمع الإيراني تكلّلت النهضة بإقامة الجمهورية الإسلامية، وتبدّلت الأحلام التي راودت مجاهدي طريق الحقّ والمجتهدين الحكماء على مدى أربعة عشر قرناً من تاريخ الإسلام الدامي، حقيقة واقعة ظاهرة للعيان.

لا يُدرك قيمة الجهود التي بذلها الشهيد الصدر سوى أولئك الذين آمنوا بالإسلام بكلّ وجودهم، ونشدوا عظمته وسيادته من جهة، وأحاطوا علماً بأوضاع عصرنا الراهن وظروفه المضطربة والمعقّدة من جهة أخرى.

لقد أشرنا كثيراً إلى أن الحضارة الغربية الحديثة وثقافتها لم تكتفِ بإنكار الأسس الفكرية والقيم الاجتماعية التي هي محلّ اعتقاد الشعوب الأخرى وقبولها، بل عملت على وضع الشعوب أمام خيار نمط الحياة وصورة النظام الذي تريده، وذلك عبر طرح المذاهب المنظّمة والقائمة على رؤية جديدة وأفكار جديدة. ذلك أن الدافع المركزي للحركة الجديدة هو الشمولية في ميدان الفكر، والعالمية والتسلّط في ميدان السياسة.

ومن الجليّ تماماً أن المواجهة السليمة والمدرسة التي تتبنّاها هذه الحركة كانت تتطلّب ولادة أفكار وطاقات فكرية واجتهادية جديدة تُماشِي الأوضاع الحادثة، لكي يتمكن المفكّرون المجاهدون في ضوئها - وهم على ثقة كاملة بأنفسهم وقدراتهم في مجال الذود عن الإسلام ونقض الأسس المادّية والإلحادية للمذاهب الفكرية الحديثة الظهور - من معرفة المسائل الحديثة التي كانت تطرحها هذه المذاهب والمسائل التي كان يطرحها أناس العصر الجديد فيقفون عندها لتدبّر الأجوبة عليها، وليعملوا باسم الإسلام والفكر الإسلامي على تفسيرها وتحليلها دون التفريط بالأصول الدينية الأصيلة.

إنّ شخصيّة عظيمة كشخصية العلامة الشهيد الصدر لم تستمدّ عظمتها من ثراء معارفها الدينية والعلمية والاجتماعية وسعّتها وحسب، بل ومن وعيها لعصرها ومن جهودها القيّمة في تحديد معالم الطريق للباحثين عن الحقيقة وطلاب الحقّ، في عصر يزخر بالحوادث والاضطرابات، وكلّ ذلك بلغة وثيقة الصلة بالعصر وإنسان العصر.

ومما يجدر ذكره أنّه منذ بدايات الاتصال بين الغرب، بصورته الحديثة ووضعه الجديد، وبين العالم الإسلامي، ظهرت مساعٍ وجهود عديدة للذود عن الإسلام ومواجهة التحديّ الفلسفي والفكري، والاعتقاد السياسي والاقتصادي والعسكري للقوى الاستعمارية المجهّزة وأذنانها، يستحقّ كلّ واحد منها الاحترام والتقدير، إضافة إلى أنه كان مصدر تأثير في التوجيه، وفي انطلاقة الحركات البنّاءة التي ظهرت بعد ذلك.

ومما هو معروف عن العالم الجديد الذي نقف فيه في مواجهة المذاهب المختلفة، أنه يحفل بحركة نشطة في نقد كلّ مذهب للمذاهب الأخرى وتفنيده لأسسها. وفي هذا المجال نشر كلا الجناحين الفكريين للحضارة الغربية الكثير من الكتب في نقد الجناح الآخر وتفنيده.

ولكن ما يعنينا في هذا المقام، هو التالي: أيّ نقدٍ وردّ انطلق من قاعدة الإسلام الاستدلالية؟ وإلى أيّ حدّ كان هذا النقد والردّ مؤقّفاً؟ فكما أن الرفض المطلق للغرب لم يخل دون نفوذه، كذلك فإن النقد الفلسفي والعلمي للمذاهب الغربية لا يكفي بمفرده للتحرّر من سلطة الغرب، إلّا إذا اتّصف بالوعي والإنصاف، ورافقه عرض لسبل حلّ المشاكل والمعضلات أيضاً.

إنّ الجهل بالإسلام من جهة، وعدم معرفة الغرب بصورة صحيحة من جهة أخرى، وعدم استيعاب حساسية الموضوع وتعقيداته والتعامل معه بشكل سطحي من جهة ثالثة، كلّ هذا يقود أحياناً إلى جهالة مضاعفة، ولن تكون نتيجته سوى التهلكة للجميع، أفراداً ومجتمعاً، في مهبّ ريح الحوادث العاتية. على أننا إذا لم نؤمن بضرورة الحكم الإسلامي فسنبقى على قليل ثقتنا بقدرة الإسلام على تلبية احتياجات إنسان العصر الواقعية والمعنوية والمادّية، وسينتصر المذهب القادر على تلبية تلك الاحتياجات وعلى الإجابة عن أسئلة الناس وتطلّعاتهم، رغم أن الكثير من تلك الإجابات قد لا يكون صحيحاً.

لقد عرف العالم الإسلامي العديد ممّن درسوا الاشتراكية، والليبرالية، وتناولوها بالبحث والنقد. ولكنّ افتقار هؤلاء إلى

الخصوصيات التي أشرت إلى بعضها جعلهم يقصّرون ليس في تقديم الحلول الناجعة فقط بل يقصّرون حتّى في تشخيص ما تُعانيه المجتمعات الإسلامية فتركوها على حالها في قبضة الغرب الفكرية والسياسية المحكمة.

لقد لجأ نفر من أبناء العالم الإسلامي، نزولاً عند مقتهم للغرب الرأسمالي، إلى المعايير نفسها، إلى اقتراح الأخذ بعدو الرأسمالية ومنافسها، أي الاشتراكية؛ رغم أن هؤلاء نفر لم يتوصّلوا بالضرورة بعد إلى استيعاب «الاشتراكية» من طريق الاستدلال، ولا إلى قبولها كطريق للخلاص.

في جهة أخرى وُجدَ من يعمل تحت إملاء إحساسه بخطر الإلحاد المكشوف الذي تنطوي عليه الاشتراكية الماركسية ونتيجة تأثره بمظالم الأنظمة الاشتراكية، وُجدَ من يعمل على إظهار بطلان هذا المذهب. غير أن هذا البعض انساق على غفلة واصطفّ إلى جانب الرأسمالية ودعاوتها.

ألم تتمسك الرأسمالية، من أجل القضاء على الماركسية التي تنفي الملكية الفردية، بمبدأ العرض والطلب وهو مبدأ علمي في الاقتصاد السياسي، ويصدق على المجتمعات ذات الاقتصاد الحر بوصفه معيار قيم في العلاقات الاقتصادية، باسم الدفاع عن أصل الملكية الذي هو محلّ قبول الإسلام أيضاً، وذلك بغية الحؤول دون الماركسية، وإثبات صدق الإسلام؟

ومهما يكن وجه الأمر فإن الجهل وقصور الوعي يؤدّيان أحياناً إلى الترويج لآراء ماركس باسم الإسلام. وأحياناً أخرى لآراء مؤسسي الليبرالية الاقتصادية وأشدّ المتحمسين لها كآدم سميث.

الفقاهة أرضية العطاء

نستفيد من العرض المجلل السابق مقدّمة تتيح لنا تناول خاصيّة بارزة أُخرى في شخصيّة الشهيد الصدر يُعبّر عنها أن هذا العظيم ينطلق بتحركه من قاعدة المعارف والفقّه الإسلامي، ويتناول المذاهب المخالفة بالدراسة والنقد بحیطة وحذر ودراية وإنصاف. ويسعى إلى إقناع المخاطب، بوحى من إدراكه وإنصافه، بأن الإسلام دين جامع، وأن الحكومة الإسلامية هي الهدف الأصلي لنشاط المسلمين الفكري وتحركهم الجهادي. وباعتقادي أن فكرة الحكومة الإسلامية هي محور البحث وهي المفتاح لفهم آرائه السامية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي. وهنا أرى من اللازم الإشارة إلى نماذج من آرائه الصريحة في هذا المجال.

إن محلّ اهتمام الشهيد الصدر كان الاقتصاد الإسلامي، ففي رأي السيّد الشهيد أن من مستلزمات امتلاك مثل هذا النظام قيام الحكومة الإسلامية، فهو يقول في مقدمة كرّاس فطرط تفصيليّة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي، وتحت عنوان «التصوّر الشامل للاقتصاد الإسلامي»:

«تُعطي هذه الأحكام - أحكام التّروة في الإسلام - إسلامياً من خلال صورتين: إحداهما الصورة الكاملة إسلامياً والأخرى الصورة المحدودة إسلامياً.

والصورة الكاملة هي الصورة التشريعية التي تُعطي إسلامياً في حالة مجتمع كامل يُراد إقامته على أساس الإسلام وإقامة اقتصاده وخلافته في الأرض على ضوء سريّة السماء.

أما الصورة المحدودة فهي الصورة التشريعية التي تُعطى إسلامياً في حالة فرد مُتَدَيِّن يُعنى شخصياً بتطبيق سلوكه وعلاقاته مع الآخرين على أساس الإسلام غير أنه يعيش ضمن مجتمع لا يتبنى الإسلام نظاماً في الحياة. والفارق بين الحالتين كبير، وتبعاً لذلك تختلف الصورتان،^(٥).

ثمَّ يوضح بعد ذلك أهم أسباب الاختلاف الجوهرى بين الصورتين. ويصف المؤلف جهده هذا بأنه خطوة على طريق بلورة تصوّر شامل للاقتصاد الإسلامى يكتسب معناه وإمكانية تجسيده في ظلّ قيام الحكومة الإسلامية. وكما أشرت فلقد انصبّت جهودُ آية الله الشهيد الصدر القيّمة على تعريف المدرسة الإسلامية في مقابل المدارس والمذاهب الأخرى^(٦).

(٥) فطرط تفصيلية عن اقتصاد المجتمع الإسلامى.

(٦) إن المهمّ ليس النتيجة المحدودة، بل الجهد المقدّس والناجع الذي يبذله المجتهد الواعى لعصره، والذي يسعى من خلال رؤيته المتقدّمة إلى: أولاً: أن يتعرّف بصورة صحيحة عصره ومعاناته، وأن لا يترك أبناء الإسلام تتقاذفهم أعاصير الحوادث وصخب المذاهب، وأن يتقدّم بثقة لخوض المعترك الفكرى الذي يحيط به.

ثانياً: تعريف واقعية الإسلام بوصفه ديناً يتمكّن، ولا بدّ له من ذلك، من تلبية الاحتياجات الثابتة والمتطوّرة، ولكن هل لدى الإسلام اليوم، بالنسبة لشؤون الحياة الاجتماعية المختلفة (بما فيها السياسية والاجتماعية)، مذهبٌ ونظامٌ محدّد؟ سؤال جادّ آخر ينبغى لأصحاب الرؤية الشاملة والفكر الواضح وأصحاب الكفاءة بذل المزيد من الجهد للإجابة عنه.

ومتى لا شكّ فيه أن جميع أفكار البشرية وحاجاتها، لم تبقَ ثابتة على حال واحدة مع كلّ هذه التغيرات المؤكّدة التي تطرأ على الحياة الإنسانية والمجتمع في

وفي المعاهد العلمية والفكرية اليوم أشخاص ما زالوا يعتبرون أن أكبر خدمة يمكن أن تُسدى للإسلام هي تفنيد الأسس الفكرية والاعتقادية للنظم الاجتماعية المطروحة في الساحة العالمية، وقد قدّموا خدمات في هذا المضمار أيضاً.

ولكن إذا سُئلوا عن المناهج والقيمية البديلة لنظام الاقتصاد الحرّ أو الاقتصاد الاشتراكي، ليحدّد الشعب والحكومة على ضوءها السياسة الاقتصادية وأسس الحياة الاجتماعية، فإنهم إما أن يبقوا عاجزين عن اقتراح البديل، أو يشيرون إلى مجموعة الأحكام الحقوقية والمالية والقانونية التي تكفلّ الفقه الإسلامي بتوضيحها ويقولون: ما دمنا نمتلك كلّ هذه الفقه الشيعي الغنيّ، فما حاجتنا إلى اللجوء إلى الاشتراكية والليبرالية. مع العلم أن ما ينهض في مواجهة الفقه الإسلامي إن هو إلّا مجموعة من القوانين المدنية والمالية والنظم الحقوقية للأنظمة الرأسمالية أو الاشتراكية، وليس

كلّ لحظة. وفي مثل هذه الحال، هل من الممكن أن تبقى النظم التي تحدّد نمط الحياة في المجتمع البشري ثابتة؟ بتعبير آخر، هل من الممكن اعتبار الإسلام الخالد، الذي يدّعي إدارة حياة الإنسان في جميع العصور والأزمنة، مذهباً في صفّ المذاهب الأخرى، يأتي ويذهب وفقاً لأحوال الزمان والمكان وتحولات الإنسان الذهنية والنفسية. أم إنه دين يتمكّن من استيعاب المذاهب المختلفة ومن تلبية حاجة العصر على قدر استيعاب الفكر البشري؟ وأبعد من ذلك، هل الإسلام صاحب حضارة واحدة أم إنه يتمكّن من ضمّ الحضارات المختلفة والمتعدّدة؟ يشير الشهيد الصدر في كتاب اقتصادنا وتحت عنوان «منطقة الفراغ في التشريع الاقتصادي» إلى التحولات التي تحدث في حياة الإنسان وحاجاته، ويؤكد دور هذه التحولات في تنظيم الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي ضرورة حركية النظام الإسلامي التي هي شرط لاستمرار قوّته. راجع كتاب اقتصادنا، صفحة ٣٦٢، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

الليبرالية أو الاشتراكية، فالمذهب هو غير المجموعة الحقوقية والفقهية. والغرب أيضاً لم ينطلق لتسخير العالم عبر مجاميعه الحقوقية. بل إنه، ومن خلال عرضه للمذاهب الفكرية التي تستمد وجودها من المقررات القانونية للحكم، سيطر أولاً على أذهان مخاطبيه ومشاعريهم. ومن الطبيعي أنه عندما يقع المذهب الاشتراكي أو الليبرالي موقع قبول فرد ما فمن الطبيعي ألا يعير هذا الفرد أهمية للفقهاء الإسلاميين وأن يتخذ القوانين الغربية أو الشرقية، أو القوانين المشتلّهة من المذهب والتي تسير الظروف الاجتماعية لشعب ما، أساساً لعلاقاته.

بناءً على هذا، فإن الذين يزعمون بأننا بالفقه نخوض الصراع مع الاشتراكية أو الليبرالية هم مخطئون. هذا فضلاً عن أن هناك فرقاً بين الفقه الذي يُعَيَّن تكليف المسلم داخل المجتمعات غير الإسلامية، والفقه الذي ينبغي أن يُعَيَّن تكليف الفرد والمجتمع في ظلّ الحكومة الإسلامية.

لم يتخلّ الشهيد الصدر، وهو فقيه كبير ومجتهد ذو فكر سام يُحيط إحاطةً تامةً بقواعد الاستنباط والآراء الفقهية، لم يتخلّ عن رسالته بحجة أن تحت أيدينا ذخيرة فقهية ثرة. بل إنه، ومن خلال جهوده الفكرية وإبداعاته في الدُّود عن الإسلام والبرهنة على قدرة هذا الدين على إدارة الحياة، استطاع أن يلفت إليه الأنظار بوصفه أحد باعثي الديانة المتنوّرين في عصرنا الحاضر وفي تاريخ الفكر الإسلامي.

ولقد أوضح آية الله الشهيد الصدر في مقدّمة الطبعة الثانية لكتابه القيم انتصاذاً، وتحت عنوان «عملية اكتشاف المذهب

الاقتصادي» بصورة مفصلة، أوضح الاختلاف الجوهرى بين المذهب الاقتصادي ومجموعة القرارات الفقهية والقانونية والعلاقة بينهما^(٧). ولا يخفى أن «المذهب الاقتصادي» مُصْطَلَحٌ حديث من نتاج عصر النهضة الغربى الحديث، ولذا فليس بعجيب أن لم تبذل حتى الآن جهود مكثفة بين أوساط علماء الحوزات والمعاهد العلمية لتعريف «المذهب الاقتصادي» الإسلامى، أو الإسلام بشكل عام بوصفه «مذهباً».

أما اليوم، وقد وضع الغرب في جملة أهدافه تسخير العالم والإنسان، بمساندة المذاهب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبدعم القوة العسكرية والمالية وحمايتها، فإنَّ جهود عظماء كالشهيد الصدر، تحظى بقداسة وحرمة، خاصة وأن مساعيه في تعريف الإسلام - باعتباره مذهباً - تحظى بمكانة متقدمة وممتازة. وإنَّ عظمة جهوده هذه وأهميتها تتضح أكثر فأكثر مع إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، واتساع نشاط الحركات الإسلامية في العالم، وحاجة المسلمين إليها. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى الاختلاف الجوهرى بين العمل العظيم للشهيد الصدر وجهود بعض المفكرين الآخرين، الاختلاف الذي يشير إليه الشهيد الصدر نفسه في مبحث «عملية اكتشاف المذهب الاقتصادي».

بوصفه عارفاً بالإسلام يخوض العلامة الصدر، ذو الرؤية المتقدمة، معترك الذود عن الإسلام. وباعتباره من خريجي الحوزة العلمية المباركة وفقياً حاذقاً ضليعاً متمسكاً بقوة بتقاليد الاجتهاد الأصيلة، لم يقع في مصيدة الجمود والتحجر.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٤١ وما بعدها.

إن الفقه الإسلامي هو حصيلة جهود المجتهدين الأمجاد والمفكرين المُجاهدين. فعلى مدى ألف عام من النشاط العلمي والفكري أحكم العلماء المؤمنون المتفانون أصول استنباط الأحكام الإلهية من المصادر الأصيلة وأتقنوها، ممّا أهل المجتهدين العارفين بزمانهم لاستنباط أحكام الظواهر والحوادث بكلّ اطمئنان وكفاءة. وقد انطلق الشهيد الصدر، بالارتكاز إلى الفقه الإسلامي الثرّ، وبمراعاته للموازين الإسلامية، وبلورة المذهب والمدرسة، انطلق من مجموعة القوانين المدوّنة أو القابلة للاستنباط الإسلامي في وقت كان اهتمام الآخرين، أصحاب الادّعاء، منقاداً إلى مدرسة غير المدرسة الإسلامية، وكانت جهودهم منصبّة على تلّمس حلّ يتفق وتلك المدرسة. وإن التفاوت بين الشهيد الصدر وهؤلاء لهو كالتفاوت بين من هو متمسك بأصول دين الله ووحيه، وبين من لا يتوانى، بوعي أو بغير وعي، عن تأويل الدين، وحتى عن تحريفه، طمعاً بلفت الأنظار إليه وتسنّم شدّد السلطة.

إنّ الباحثين الإسلاميين اليوم، خاصّة في حوزات العلوم الدينية، والطلبة الشبّان المُتّقين ذوي الفكر المنفتح تحديداً، مكلفون أكثر من أيّ وقت آخر بمواصلة الطريق الذي اختطّه عظماء كالشاهد الصدر، بشجاعة وسعة صدر وحيطة واقتدار. فالإسلام اليوم لم يعد مجموعة آراء فلسفية وكلامية وفقهية وتفسيرية فحسب، بل هو نظام متألقّ شهير، له وجود عينيّ ببركة الثورة الإسلامية، انتصبت قامته في مواجهة مُستغلي السلطة، فلم يعد يهدّد المصالح غير المشروعة للمستكبرين فحسب، بل أصبح يدعو نُظُم فكر الحضارة الغربية وقيمها إلى النزال والمبارزة، ويدعو البشرية إلى طريق جديد.

لهذا ينبغي للإسلام أن يُقدَّم في صورة الدين الجامع، والمنقذ حتماً وأن يُترَهَّن على قدرته في إقامة نظام يواجه النظم الاقتصادية والسياسية العالمية، وأن يُثبت للتاريخ كفاءته عبر تأمين العدالة الاجتماعية، ومحاربة الاستضعاف، وإحراز التحرُّر وتوفير الحرّية ودعمها وتحقيق استقلال المسلمين وتمهيد سبيل تقدّمهم الشامل المتكامل.

إن الطريق إلى تجسيد مثل هذا الإسلام، وهو الإسلام الأصيل، قد بدأ منذ سنين، بفضل تضحيات رجال عظام وعوا معاناة الإسلام والأمة الإسلامية، كالشهيد الصدر والشهيد مرتضى مطهري. ولقد أوضحت الحكومة الإسلامية، التي قامت بِبُيُوتِ القيادة الفذة لأعظم مُخَيِّ لدين الله في عصرنا الحاضر، سماحة الإمام الخميني، أكثر فأكثر أهميّة هذا الطريق وضرورة التعجيل في إنارته ولكن بشكل مدروس. إلّا أننا، وعلى أيّة حال، ما زلنا في بداية الطريق، ومتابعته تتطلب همّة المفكرين الشجعان والمثقفين الإسلاميين العالية وتضحياتهم.

وقد أشار الشهيد الكبير آية الله الصدر في مقدّمة الطبعة الأولى لكتاب اقتصادنا إلى أنه:

«يجب أن ينظر إلى هذا الكتاب على أنه لبنة أولى في ذلك الصرح الإسلامي»^(٨).

ويقول (رض) في مقدّمة الطبعة الثانية:

«أمل أن يكون هذا الجهد المتواضع، الذي تكفل به هذا الكتاب مصدر دراسات أكثر توفيقاً

(٨) المصدر السابق، ص ١٣.

على طريق استيعاب المذهب الاقتصادي في
الإسلام، وإيجاد الحلول لأسرار الشريعة الإسلامية
في جميع ميادين الحياة،^(٩).

والعصر الحاضر في انتظار إجابة جديرة لاثقة لهذه الدعوة
المقدّسة، ولكنّ الجهود في هذا المجال لن تحقّق هدفها المنشود
ما لم يتبلور تيّار عميقٌ وأساسيٌّ في ميادين الفكر وفي الحوزات
والجامعات، تيّارٌ ينطلق نحو الآفاق التي فتحتها أمامنا هؤلاء العظام.
وكذلك فإن الهدف المنشود يطلب أن يجتاز المفكّرون والمتّقون
المؤمنون الشجعان، هذا الطريق الوعر، بقوة المنطق وخلص النية،
وأن يؤدّوا دَينَهم تجاه الإسلام والثورة الإسلامية. إن شاء الله.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

مخاوف وآمال

ثورتنا ثورة عظيمة وكذا يراها حتى أولئك الذين لا يعتقدون بصدقها وصحة مبانيها وأهدافها. وما المحاولات الدؤوبة لإحباطها والمؤامرات التي حيكت ضدها، والتي لا نظير لها في حوليات العقود الأخيرة، بل ربّما القرون الأخيرة، إلا دليل واضح على حنل الأعداء ثورتنا على محمل الجدّ، وتسليمهم بعظمتها وعزّتها.

من جانب آخر، أضحت الثورة الإسلامية مضدّر حركة ونهضة عظيمة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، بل وفي العالم أجمع، وزرعت آمالاً جديدة في نفوس المسلمين والمحرومين وكلّ المتطلّعين للحرّية والعدالة، وخلاصة القول أنها أصبحت مبدأ تحوّل عظيم في الأفق الفكري والسياسي العالمي. ومن الطبيعي ألاّ يخلو المجتمع الذي يشهد مثل هذا التحوّل من توترات وأزمات.

بهذا المعنى، فإن ما يعيشه مجتمعنا من توترات وأزمات هو علامة انتقاله من مرحلة إلى مرحلة أخرى تحقيقاً لأهداف ثورته، وخوضه غمار تقرير مصيره؛ كذلك فليس في الأمر ما يدعو إلى القلق.

ومن جانب آخر فإن الآمال والمخاوف التي تقف في وجه هذه الثورة عظيمة أيضاً عظّمة هذا التحوّل: المخاوف من الأخطار التي تهدّد الثورة، والآمال بالمستقبل المشرق للمجتمع الثوري.

إن ما ننتظره من أهل الفكر والرأي والتحقيق، بمن فيهم أنتم الطلبة الجامعيين الأعزاء، هو أن يتدبروا مختلف الأمور وأن يتعرفوا الثورة وماهيتها ويعوا قضاياها. نعم، أعرفوا دنياكم وما تحفل به من أحداث، وعلاقة الثورة بكل ذلك. حاولوا اكتشاف الحق والحقيقة والعمل بهما ورفض ما سواههما. وإسهاماً مني سأحاول هنا الإمام، ولو على عجل، ببعض تفاصيل واقع الثورة الإسلامية والمشكلات التي تواجهها، والمسؤوليات التي تقع على عاتقنا تجاهها.

بين حضارتين

في اعتقادي أن أهم مشكلة تواجهها ثورتنا وتستحق منا الاهتمام، هي تضادها الجوهرى مع ما يدور في العالم. أي أن الأصول الفكرية لثورتنا وأهدافها تتعارض، بل تختلف، في الكثير من الجوانب مع الأصول والمباني الفكرية والقيم التي هي محل قبول من عالم اليوم. وهو أمر طبيعي، لأن كل ثورة تتعارض والوضع القائم. الثورة تنطلق أساساً لتغيير الواقع القائم الذي تعتبره غير مقبول وغير سليم.

من هنا فإن مجرد تعارض ثورتنا مع ما يدور في العالم ليس مهماً بحد ذاته، بل هو أمر طبيعي. بيد أن بعض الخصائص تجعل من هذا التضاد والتعارض مشكلة. أي أن العوامل الجانبية في الواقع هي التي تعمل على تصعيد التضاد، وتؤدي إلى ظهور مشكلة أساس. وبشكل إجمالي يمكن الإشارة إلى هذه العوامل الجانبية على النحو الآتي:

أولاً: يتمتع العالم المعادي لثورتنا بنظام فكري وسياسي مُستَحصَن وعريق. وهذا يعني أن العالم المعاصر الذي يمثله الغرب

أساساً - الغرب الفكري - يمتلك فكراً تبلور واكتسب قوامه على مدى قرون، وقد تمَّ عرضُه بجوانبه المختلفة من قِبَل مئات العلماء والمُفكِّرين. وعبر تجريبات قرون عديدة تمَّ اختبار هذا الفكر على أرض الواقع، وطُرأت عليه تحولات وإصلاحات مناسبة. وتجلَّى في صورة أنظمة اجتماعية وسياسية ثابتة. إنَّ عدوَّنا اليوم هو، في الحقيقة، النظام أو الأنظمة الفكرية والفلسفية وكذلك السياسية المُتَجذِّرة والشهيرة، التي يقف العلماء والمفكِّرون والخبراء على أهبة الاستعداد للدفاع عنها والمحافظة عليها، هذا فضلاً عن أن عدوَّنا يمتلك قدرةً مذهشةً أيضاً، قدرةً اقتصاديةً وسياسيةً وعسكريةً أعظم وأشمل وأعقد ممَّا كان موفوراً له في الماضي.

ثانياً: إنَّ ما أشرنا إليه على أهميَّته، ليس مشكلة أساساً بحدِّ ذاته. فقد قامت ثورات عظيمة استطاعت مواجهة النظم الفكرية والسياسية القويَّة وتمكَّنت من تغييرها بالقوَّة. ونحن الذين ندَّعي عظمة ثورتنا ينبغي ألا نخشى أو نرهب قوَّة عدوِّ الثورة وريقيها.

إنَّ ما يضاعف المشكلة هو أن النظام الفكري والقيمي والسياسي الغربي، وبالصورة التي يُعرَضُ فيها، يُسائر الرغبات الأولى للبشر. أي أن الإنسان بطبعه الأولي يميل إلى مثل هذه الأنظمة ويدافع عنها. وكما تعرفون، فإن قادة الفكر والحضارة الحديثة يزعمون أنَّ «الحرية» هي قوام هذا الفكر والحضارة، ولا يمكن إنكار أن موضوع «الحرية» في الغرب مسألة جدِّية بنحوٍ ما. وفي الوقت الذي انهزم فيه الفكر «الاشتراكي» مع انهيار النظام الفكري والسياسي للمعسكر الشرقي، راحت تُبذَلُ المساعي لإثبات أن النظام المُؤسَّس على فكرة الحرية أثبت وأرسخ.

إنَّ عدوَّ الثورة الإسلامية يعتمد مبدأ «الحرّية» ويعتبر نظامه، الذي يظهر بمظهر القويّ، مستنداً إليها، في حين أن «الحرّية» تمثّل إحدى حاجات الإنسان وميوله الفطرية. وإن تعريفه للحرّية القائل بأن كل إنسان حرّ في أن يعمل ما يريد - مثل هذا التعريف يُلائم الطبع الأوّلي للإنسان الذي يتطلّع لأن يكون حرّاً، ولأن يعمل كلّ ما يريد عمله. وواضح تماماً أن الحرّية بلا حدود أو قيود غير ممكنة، إلّا أنّ الحدود التي يضعها الغرب لحرّية الفرد ليست إلّا حرية الآخرين، وهكذا فإن معيار الحرّية ومرجعها في هذه الحال أيضاً هو الإنسان نفسه، وأفكار الناس وإرادتهم، أي أنّ الأكثرية هي التي ينبغي لها أن ترسم حدود الحرّية وتضع نهاية لها، أي القانون.

وبناءً عليه، فإننا نرى أن أصحاب النظام الفكري والسياسي الحديث والمدافعين عنه، والذين يمثلون أعداء نظامنا المنشود، يزعمون بأن الحرّية أساس أنظمتهم، وأنها تتحقّق عند زوال ما يردع ويمنع حرّية العقيدة، وإرادة الإنسان ورغبته، بحيث يتمكّن من عمل كلّ ما يريد، إلّا إذا زاحمت رغبته وحاجته رغبة الآخرين وحاجاتهم، فعندها لا بُدّ له من القبول بحدّ وسط، وهو الحدّ الذي يُعيّنه القانون. علماً أن المُشرّع في هذه الحال هو الإنسان أيضاً، على الأقلّ في مجال الشؤون الاجتماعية.

وهكذا نرى مقدار ما تمتّع به زعمهم من سحرٍ ومن موافقةٍ لرغبات الإنسان الأوّلية - تلك الرغبات المركوزة في كيانه أصلاً، فلا يبذل أيّ جهد لاكتسابها. بتعبير آخر، إن الميول المادّية والشؤون الدنيوية التي يُسايرها النظام الشائع في العديد من مناحيه

موجودة في الإنسان بشكل طبيعي منذ ولادته، وتبدي نفسها عند الضرورة من تلقاء ذاتها دونما جهد من صاحبها لإبرازها أو نَصَب.

في المقابل تدعو ثورتنا الناس إلى إقامة نظام أساسه مناقب مُخَصَّلةٌ بالمثابرة والمجاهدة. فنحن مثلاً نعتبر «التقوى» أساساً للعمل ولكن «التقوى» غير موجودة بالفعل ابتداءً في طبيعتنا وشخصيتنا، على الرغم من استعداد الإنسان لاكتسابها. ولكن، ولكي تتحقق لنا التقوى، يجب أن نجد ونرتاض ونثابر. هذا في حين أن الرغبة في «الحرية» حاضرة بقوة منذ البداية في ذات الإنسان وذهنه وشخصيته.

بناء عليه، فإن ما يقترحه عدوّ ثورتنا، فضلاً عن امتلاكه لقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وعلمية وفنية واسعة وعظيمة، يُماشى الرغبات الأولية للبشر؛ وهو إلى ما تقدّم يمهر ما يعرضه بغائية ما. يقول الغرب: ليس الإنسان وحده هو الذي يتحرّر في ظلّ النظام الذي أدعو إليه، وليس الإنسان هو وحده من يحصل على مراده ويُلبّي رغبته، ما يتحقق أيضاً في ظلّ هذه الحياة هو أحد أعظم الأهداف الإنسانية، أي نشدان الإنسان للحرية.

فالبشرية لم تعلق بأمر وتنجذب إليه عبر التاريخ تعلقها بالحرية وانجذابها إليها، ولعلّها لم تُضخّ من أجل أيّ هدف بقدر تضحياتها من أجل الحرية. ولم تخفق روحها كخفقانها للحرية. وهي تقف اليوم في مواجهة نظام أو أنظمة تدعوها إلى حرية الأكل، حرية الملبس، حرية التعبير، حرية التفكير، حرية العيش، وتعتبر هدف حياتها أيضاً الرفاه المادّي والتمتّع بكلّ ما هو متاح وممكن. وفي الوقت ذاته تعتبر أن هذا الطراز من العيش يُحقّق أحد أعظم

الأهداف الإنسانية وأكثرها قداسة: «الحرية». وبهذا فهي تستفيد من أولى رغبات الإنسان، وهي قوّة جدّاً، لدعم نظامها؛ وتراها لا تتوانى عن إغواء غالبية الناس والكذب عليهم بالنسبة لحقيقة الحرية والحرية الحقيقية التي بينها وبين واقع الأنظمة الغربية هوّة واسعة خلاف ما تدّعي هذه الأنظمة.

في مثل هذه الأجواء نتطّلع إلى نظام قائم على الزهد وضبط النفس وتقوية المملكات الأخلاقية وخلافها، ممّا لا سبيل إليه إلا من طريق المجاهدة.

ثالثاً: إضافة إلى كلّ ما قيل، فإن ما يزيد من التضادّ ويعظم المشكلة هو واقع الاتصالات في عالم اليوم. فإنسان اليوم يرتبط بسهولة بمن يريد، وقد أُزيلت، في ظلّ الاتصالات وتقنياتها، كلّ الحدود التي كانت تنتصب في السابق بين المجتمعات والأقوام والطوائف، وبات الناس بالتالي يحصلون بسرعة وبساطة على أخبار بعضهم بعضاً.

ومن النافل القول إنّ تقنية الاتصالات هذه بأيدي أعدائنا أيضاً، فهم يملكون مجموعة الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية وقدرات الارتباط الفنيّة المعقّدة. كما أن قدرتهم على التزوير كبيرة أيضاً. أي أنهم يُسخّرون أدقّ الأساليب العلمية والتقنية وأعقدها وأبعدها تأثيراً لطرح أفكارهم وإيصالها إلى الآخرين. إننا نحيا في عصر يمكن أن نقول عنه، بكلّ جرأة، إنّه ليس باستطاعة أيّة قوة أن ترفع سدّاً بين ذهن الإنسان وما يدور من حوله. وهذا يعني أنّ إنسان اليوم يقف أعزل في معرض الحوادث التي يحفل بها العالم، وفي حومة التيارات التي تسعى القوى العالمية لحقنه بها.

الملاحظة الأخرى التي تستدعي التأمل هي أن عدونا أناني أيضاً، أي أنه لا يتحمل وجود غيره ألبتة. ولا يقبل بأي حال من الأحوال أن يسود العالم غير مبادئه الفكرية والقيم التي يدعو إليها، وهو لا يفكر بغير منفعه في أنحاء العالم كافة. وإذا ما عارضه أحد بوحي من تفكيره وقيمه الخاصة، وأبدى رفضاً لتأمين منفعه، استبد به الغيظ وراح يستنفر كل إمكاناته الرهيبة لشن الحرب ضده لإجباره على الخضوع والتسليم، أو إبادة. وهذا ما حدث لثورتنا حيث ووجهت بمختلف ضغوط العدو ومؤامراته.

إن ما ذكرته أعلاه يوضح إلى حد ما حال ثورتنا تجاه المشكلات التي تفد عليها من الخارج. بيد أن كل هذا ينبغي ألا يفضي بنا إلى الغفلة عن مشكلات الثورة الداخلية.

ففي اعتقادي أن إحدى أهم المشكلات التي نعاني منها بوصفنا أصحاب الثورة، هي «ابتعاد الإسلام عن ميدان إدارة الحياة». فالثورة الإسلامية لم تستنفد مشروعها بإسقاطها النظام السابق بل هي سعت وتسعى إلى إيجاد نظام جديد لإدارة الحياة، والتعامل على ضوئه مع العالم وواقعه؛ وهنا لا بد لنا من الاعتراف بأننا نعاني فراغاً نظرياً. إننا نواجه فراغاً نظرياً في الجانب المتعلق بالحياة الخارجية والنظم الاجتماعية، وفي إقامة نظام يعمل على إدارة شؤون الحياة وإيجاد علاقات مناسبة بين الأفراد. ذلك أن الإسلام كان غائباً لقرون عديدة عن هذا الميدان. أي أنهم لم يسمحوا للإسلام بأن يتعهد شؤون الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية. أمّا قيادة المجتمع فلقد كانت إمّا في أيدي القوى المعادية للإسلام، وإمّا في أيدي أولئك الذين اتخذوا من الإسلام وسيلة لتأمين

منافعهم الدنيوية وتحكيم سلطتهم. فراحوا يُزَوِّجون بالتالي للإسلام الذي يسوّغ تسلُّطهم ويُبرِّز استبدادهم.

كان الإسلام الحقيقي حاضراً خلال هذه الفترات المديدة، بصورة قوّة تُقارع الحكومات والأنظمة الباطلة والفسادة، وهو ما نَعَتَه المعاصرون بالإسلام «المُعارض»، أمّا ذاك الذي كان يتربّع على سدّة الحكم بأسم الإسلام، فهو غير الإسلام الذي استلهمناه في تفجير ثورتنا، والذي نحاول أن نُقيم نظام حياة متناسباً معه، ومن الطبيعي أن يُواجهَ فهْمنا المألوف للإسلام أحياناً، عوائق في تدوين نظام قيادة المجتمع وحلّ قضاياها، عندما يصطدم بالواقع العيني والمسائل الاجتماعية. وبالطبع فإنّ حقائق الإسلام بقيت في منأى من تأثير أعاصير الحوادث والزوابع العقائدية والسياسية الشديدة، بفضل جهود العلماء المُضَحِّين والمجتهدين المجاهدين المجدّين، وقد نقلت المعارف الإسلامية كموروث ثمين إلى الأجيال التالية. ومن هنا ما عرفته المعارف الإسلامية التي تناولت المواضيع المتعالية عن نطاق الزمان والمكان، وتلك الأعمق من شؤون الحياة اليومية للناس، من ثراء وقوّة كبيرين.

فالعرفان الإسلامي لا نظير له في تاريخ الفكر الإنساني، ويتّضح ذلك لدى مقارنة العرفان الإسلامي بما يعرفه الآخرون بأسم العرفان. ومثله قُل في الحكمة الإسلامية في بُغدها المختصّ بما وراء الطبيعة والحقائق المتعالية.

بيد أنّه إذا أُريد للإسلام اليوم أن يَحْكُم في واقع الحياة، وأن يُدير الحياة الاجتماعية للناس، فإنّنا، بوصفنا مسلمين، سنواجه فراغاً نظرياً يُملي علينا الرجوع إلى المصادر الإسلامية الأصلية لاستخراج

المعايير والأصول وضوابط السلوك. وهنا أرى من الضروري أن أتناول الموضوع بشيء من التفصيل.

حملت الثورة الإسلامية أهدافاً تجلّى بعضها في الشعارات الأصلية التي طُرِحت أثناء أحداث الثورة. وهذه الشعارات إما أنها كانت نابعة بشكل طبيعي من أعماق فطرة الناس وضميرهم، وإما أنها كانت قد اقترحت من قِبَل القيادة الحكيمة والواعية لثورتهم، واستقبلها الناس بكلّ شغف. وكثيراً ما تُشير الشعارات إلى أمور غير متوافرة فعلاً ولكن مطلوبة ومقصودة. وواضح تماماً أنّ أيّ دين أو رسالة يكون قوياً وخالداً بقدر ما تكون شعاراته قابلة للتحقيق عملياً، لا أن يُقتَصَر تحقيقها على خيال الإنسان فحسب. فالشعارات تشير إلى الأهداف، وتصور الأهداف السامية هو ما يحملنا على تحقيقها. ولكي ننقل من الوضع الفعلي - الذي هو دون مستوى الطموح - إلى ذاك الذي هو غاية هدفنا، فإنّ حياتنا تستوجب تنظيمًا وترتيبًا وإيقاعاً مناسباً، فإذا لم يكن إيقاع حركة حياتنا مُسايراً لتطلّعات الثورة ومقتضيات العصر، فمن الطبيعي أن تُواجه عقبات في هذا المجال. وباعتقادي أن إحدى أهمّ القضايا التي تستحقّ التأمل، وتحتاج إلى جهد كبير، هي هذه القضية. ومن أجل التوصل إلى نظام عملي يساير دعوات ثورتنا ومتطلّباتها، لا بدّ من جهاد فكريّ واقعيّ حقيقيّ. إن فكرنا، نتيجة انتحاء الإسلام قروناً عديدة عن ميدان إدارة الحياة الاجتماعية، يُعاني من نقص على مستوى النظم الاقتصادية والثقافية وتوجيهها.

فقه التطبيق

ففي الجانب العلمي لا غناء لنا عن الفقه. فالفقه هو الذي

يُحدّد النظام العملي لسلوك الإنسان المسلم، فرداً أو جماعة. ونحن نعاني من نقص في هذا المجال. وهذا يعني أنه ينبغي لفقهنا أن يواكب الثورة وتطلّعاتها ويرفدها بالحاجات الأساس التي يعاني المجتمع من فقدانها. وهو موضوع بحاجة إلى بحث مطوّل تُرجىء الخوض فيه إلى مكانه المناسب. إلّا أننا في هذه الفرصة الضيّقة، ولكي يتّضح الموضوع ونعي أبعاده وأهمّيته، نستعين بالفكر السامي لقائد الثورة الإسلامية الإمام الراحل (رض)، وهو الفقيه الحاذق والفيلسوف الكبير والعارف الحقيقي.

الجميع يُسلّم بأنّ الإمام العظيم كان في قمّة صرح الفقه والحكمة والعرفان، وقد تجلّت حقيقة الثورة في فكره وعلمه أيضاً. وضناً بوقتكم أكتفي باقتطاف بعض من أقواله (رضي الله عنه) كشاهد عزيز على ما قدّمت وعلى رأيه، وهو وجه هذه الثورة الإلهية البارز وهادي المجتمع الثوري، رأيه في موضوع الفقه وهل إن باستطاعته أن يُلبّي متطلّبات حياتنا كمجتمع ثوري أم أننا نعاني نقصاً ما في هذا الجانب؟ فإذا كنّا نعاني نقصاً فإن سدّ هذا النقص لا بُدّ أن يُخطى بالأولية؛ وإذا ما ظهرت في المجتمع بعض مظاهر التداعي والاضطراب، وإذا كان مجتمعنا يعاني من أزمات اقتصادية وسياسية ويشكو من رواسب تغريبه وتشريقه، فأصول كلّ أسباب الخلل هذه لا تضرب فقط تحت كلّ مشكلة بعينها ولكن أبعد منها. وإذا ما وقّفنا في معالجة جذر هذه المشكلات جميعاً فسَنُوفّق إلى التعامل مع سائر القضايا الجزئية بشكل أسرع وأكثر ثقةً واطمئناناً. يقول سماحته (رض):

«ينبغي لنا، ومن غير أن نُعير أهمية للغرب المحتمل والسّرّو المعتقد، وبعيداً عن

الدبلوماسية التي تحكم على العالم، أن ننطلق لإنجاز الفقه الإسلامي العلمي. وإلا، وطالما بقي الفقه محفوظاً في الكتب وصدور العلماء، فلن يَمَسَّ ناهبي العالم أيُّ ضرر. وإذا لم يكن لعلماء الدين حضور فاعل في جميع القضايا والحوادث، فليس باستطاعتهم أن يدركوا أن الاجتهاد اللفظي غير كاف لإدارة المجتمع. لا بد للحوزات العلمية ولعلماء الدين أن يتحكموا دائماً بحركة الفكر وحاجة المجتمع المستقبلية، وأن يستبقوا الأحداث دائماً متأهبين لأن يرفضوا عليها الرد المناسب، فكم من الأساليب السائعة في إدارة أمور الناس ستتغير في المستقبل. وستحتاج المجتمعات الانسانية إلى مسائل إسلامية جديدة لحل مشكلاتها، (صهيفة النور، ج ٢١، ص ١٠٠).

إن رأي الإمام هذا صريح وواضح وليس بحاجة إلى تفسير أو تأويل. إن نظر المجتهد الذي لم يعيش عصره ويحوم ذهنه في فضاء يعود لقرون ماضية - حتى ولو كان عالماً حَسَنَ السيرة صالحاً - ليس وحده الذي يستطيع أن يكون مخلصاً للمجتمع، بل لا بدّ للمجتهد، فضلاً عن الإحاطة بالوضع الفعلي، أن يمسك بنبض حركة الفكر وحاجة المستقبل، وأن يكون سباقاً للحوادث، ليكون متمكناً منها لا أسيراً لها.

ويقول سماحته في مكان آخر:

«... في الدائرة الإسلامية ينبغي أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً دائماً، فطبيعة الثورة والنظام

تقتضي ألا يتوقف طرح الآراء الاجتهادية - الفقهية بشكل حرفي المجالات المختلفة حتى ولو خاف بعضهم ولا يحق لأحد أن يحول دون ذلك. بيد أن المهم هو المعرفة الصحيحة للحكومة والمجتمع، إذ إنه على ضوءها يمكن النظام الإسلامي أن يخطط لصالح المسلمين وهذا التخطيط بحاجة إلى وحدة الرؤية والعمل. ومن هنا فإن الاجتهاد اللفظي المصطلح عليه في الحوزات لن يكون كافياً، (صهيفة النور، ج ٢١، ص ٤٧).

وفي موضع آخر يقول (رض):

«... إن إحدى القضايا المهمة جداً في عالم اليوم المليء بالفتن، هي دور الزمان والمكان في مسألة الاجتهاد واتخاذ أنواع القرارات. فالحكومة هي التي تحدد الفلسفة العملية في التعامل مع الشرك والكفر والمعضلات الداخلية والخارجية. ومن هنا فإن البحوث التي يقوم بها طلبة العلوم الدينية في المدارس في إطار النظريات غير مجدية، ليس هذا فحسب بل إنها تقودنا إلى طريق مسدود. وهذا ما يتناقض مع الدستور في الظاهر. إنكم في الوقت الذي ينبغي لكم فيه أن تبذلوا كل ما في وسعكم لئلا يحدث ما هو مخالف للسرعة - لاسمح الله - ينبغي لكم أيضاً أن تبذلوا غاية جهدكم لئلا يُتَّهم الإسلام، أثناء خوضه المعترك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، بعدم قدرته على إدارة العالم، (صهيفة النور، ج ٢١، ص ٦١).

وفي مناسبة أخرى يقول سماحته:

«بالنسبة لأسلوب الدراسة وتحصيل العلوم في الحوزات، كلي إيمان بالفقه التقليدي والاجتهاد الجواهري واعتبر التخلف عن ذلك غير جائز. فالاجتهاد بهذا الأسلوب هو الاجتهاد الصحيح ولكن هذا لا يعني أن الفقه الإسلامي غير حركي. الزمان والمكان عنصران أساسان في الاجتهاد...» (صهيفة النور، ج ٢١، ص ٩٨).

هذا غيض من فيض ممّا سمعناه من فقيه عظيم أخذ على عاتقه قيادة أكثر ثورات العصر شعبية وتوجيهها، وتسلّم زمام الدولة الإسلامية والمجتمع الثوري في أحلك الظروف وأصعبها.

وممّا لا شكّ فيه أن الآراء الفقهية التي كنّا نتعامل معها حتّى الآن لم تكن كافية لإدارة المجتمع. ولا بدّ من إيجاد نظرة جديدة تأخذ بالاعتبار متطلّبات الزمان والمكان، وتُلِمّ بقضايا المجتمع. وأما الفقاهاة والاجتهاد الرائجان، مع كلّ الفخامة والعظمة والعراقة العظيمة التي يتمتّعان بها، ورغم استنادهما إلى ما لا يقوم نظام إسلاميّ بدونه، فهما غير كافيين. إن الغرض ممّا تقدم كان الإشارة إلى مشكلتنا الأساس. ومن يتجاهل هذه المشكلة ويُقدِّم عليها المشكلات الأخرى، وبعضها فرعي، يحول دون بلوغ المجتمع الحلّ المطلوب. علينا أن نحمل الموضوع المذكور على محمل الجدّ وألا نألو جهداً في تناوله من جميع جوانبه. كما أن علينا، خاصّة جيلنا المفكر الشاب، التمسك بالأمل. لا بُدّ من النزول إلى الساح بروح ملؤها الرجاء والتفاؤل. إن أبعث الأمور على الأمل بالمستقبل هو الثورة نفسها وإقامة الحكومة الإسلامية على

أساسها وهما إرث الإمام الفقيه. إنَّ من مزايا الإمام، وهو مُحيي عظيم لدين الله في عصرنا، مقارنة بسواه من محيي الفكر الديني، دور سماحته الفريد في تأسيس الحكومة الإسلامية. فما لم تؤسَّس الحكومة الإسلامية، وما لم يقف العلماء والمفكِّرون والمثقفون وجهاً لوجه أمام الواقع وتفاصيله، فإنهم لن يفكِّروا في إيجاد حلول لها. واليوم، وقد نزل الإسلام إلى الساحة وأُسِّسَت الحكومة وتسلَّم زمام السلطة بيده، فلا مفرَّ من توفير احتياجات الناس والشعوب التي عشقت الثورة، وإيجاد حلول لمشكلاتهم. وهي خطوة كبرى على طريق التحوُّل الفكري وبلورة نظام فكري وقيمي وعملي يساير روح العصر واحتياجات المجتمع الإنساني المعاصر، بالاستناد إلى الأصول والمعايير الإسلامية.

ومن هنا فإن وجود الحكومة الإسلامية يُعدُّ عنصراً إيجابياً عظيماً أمام مفكِّري عصرنا الحاضر المخلصين. والحقُّ أنَّ أهمَّ إرث خلفه الإمام الراحل هو هذه الحكومة الإسلامية التي استطاعت أن تقف بثبات، لحسن الحظِّ، وأن تُقاوم رغم كلِّ الضغوطات والمؤامرات. ولعلَّ أعداء الثورة كانوا يعيشون أملَ انهيار كلِّ شيء بعد رحيل الإمام (رض)، أو أملَ تَزَلُّز أركان النظام على أقلِّ تقدير. وقد رأينا كيف أنه لم يحدث شيء من ذلك بحمد الله. والحقيقة أن استقرار موضوع القيادة بعد الإمام ومواصلة نهجه، واستمرار نشاط المجتمع الثوري وحماسه، لأمر يبعث الأمل لنا جميعاً.

هناك نقطة مضيئة أخرى تبعث على الأمل أيضاً، وهي الوضع الراهن للعالم والإنسان. فالثورة الإسلامية أضحت منشأ تحوُّل عاصفٍ في العالم الإسلامي بل عالم المحرومين بأجمعه. وإن من

دعائم ثورتنا تلك الطاقة الهائلة الكامنة في دنيا المحرومين واندفاعهم لتحقيق أهدافهم. ولو عرفنا هذه الطاقة بشكل صحيح وسخرناها على نحو سليم، سَنَتَمَكَّن من مواجهة العدو، بالرغم من اقتداره الفني والاقتصادي والعسكري والسياسي، ومن خوض الصراع ضده، شريطة أن نَعْتَمِد، بجد، على هذه الطاقات التي يجيش بها العالم الإسلامي والمُستضعفون. وهذا يتطلب أن يكون لدى الجمهورية الإسلامية في إيران اعتقاد راسخ بأن مصدر قوتها في العالم هو هذه الطاقات المحرومة التي تتطلع إلى تحقيق أهدافها والمُستَعْدَّة للتضحية، والتي لن تتوانى عن بذل أيّ جهد في سبيل سيادة النظام الإسلامي الفكري والقيمي، وإنزال الضربات بالعدو.

إن ما يزيد من أملنا في المستقبل، هو أن عدونا، رغم كلّ اقتداره الظاهري، يعيش الآن شيخوخته ويقترب من نهايته. ولعلّ الأزمة التي تمر بها حضارة الغرب وفكرها، مؤشّر على شيخوخته، وخير شاهد على هذا الادعاء.

أجل، إذا كانت مشكلتنا تتلخّص في التعارض الجوهرى، الفكري والقيمي، بين ثورتنا وبين النظام الفكري والقيمي والسياسي الحاكم في العالم من جهة؛ وانعدام التجربة العملية لتأسيس الحكومة الدينية الحقيقية طوال قرون من جهة أخرى، فماذا ينبغي علينا أن نعمل لحلّ هذه المشكلة، وصيانة الثورة من الخطر الجادّ الذي يهددها؟

استراتيجية المنع

ربّما اختار السطحيون أسهل الطرق وأبسطها، وقالوا إن معتقدات خصمنا والقيم التي يؤمن بها باطلة ومعادية للفكر الذي

نؤمن به وقيمه، وإن طريق المواجهة الوحيد هو أن نحول دون تلك الأفكار والقيم التي لا تعجبنا أو لا تروقنا فلا نسمح لها بالنفاذ إلى مجتمعنا والتمكن منه.

ولكن هل هذا هو طريق الحل الواقعي؟

(أ) ما هو معيار القبول والرفض والمنع؟ فكم من الأمور تبدو غير مُحِبَّة يُوْخِي من الجهل وضيق الأفق، ومن الممكن للبسيط الساذج أن لا تعجبه بعض الأمور، وربما تذرّع لتبرير ضيق أفقه بالقول: هذه الأمور ضدّ الإسلام، ضدّ الثورة، وتتناقض مع ما ضحّى الشهداء في سبيله... إنّ مثل هذا الفهم موجود، مع الأسف، في مجتمعنا، وهناك تيارات وفصائل تعتبر نفسها محور الثورة والإسلام - رغم افتقارها للمنطق السليم - ولا توفر وسيلة صالحة لنعت مخالفيها بأنهم ضدّ الإسلام وضدّ الثورة، ولا تسعى لإقصائهم عن الساحة.

ينبغي إذن، وقبل أي شيء آخر، أن يتّضح المعيار الذي يقاس به الصحيح وغير الصحيح، والمُحِبُّ والمكروه. وهو بحث واسع وقد تمّت الإشارة إليه من قريب وبعيد في مكانه، وسنعود لنشير إليه بإذن الله.

(ب) ما هي السياسة المبدئية أو ما يسمّى بالاستراتيجية في مواجهة المشكلات والأعداء؟ هل إن استراتيجية نظامنا، وخاصة في المجال الثقافي، تقوم على «المنع»؟ وهل إن سياسة المنع سياسة موفقة في العالم؟ وهل باستطاعة أيّ نظام أن يقيم استراتيجيته على «المنع»؟

لم يوضّ الإسلام على مدى تاريخه الباهر باستراتيجية المنع في

الميدان الثقافي والفكري. وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد مورست يوماً ما، بأسم الإسلام، بحق المجتمع، فإنها انتهت إلى الهزيمة، ملحقّة أضراراً لا دافع لها.

لقد كان الإسلام يستقبل الأفكار المخالفة والمعارضة بصدر رحب، وكان المفكّرون العظام وأبناء المجتمع يُواجهون أفكار الآخرين برحابة صدر وثقة عالية بالنفس، ويستفيدون من محاسنها ويَدعون مساوئها تنسحق وتتلاشى في حركة النظام الفكري والقيمي الإسلامي، وبذلك استطاعوا أن يزيدوا من آسْتِحْكام البنية الفكرية للمجتمع الإسلامي.

وبغضّ النظر عن النظرة الإسلامية الأصيلة، فأنا أعتقد أن «المنع» غير ممكن، لا سيّما في الظروف العالمية الراهنة. ذلك أن منافذ انتقال الأفكار والأخلاقيات إلى ذهن الإنسان وقلب المجتمع، لا تُقْتَصَرُ على المنافذ التي يمكن السيطرة عليها. فعلى افتراض أننا لم نسمح بنشر كتاب سيّئ أو بأن تكتب جريدة أو مجلة مقالاً مخالفاً لرغبتنا ونظرتنا، أو لما نراه، أو لم نُجزِ إنتاج فيلم لا يتفق مع تصوّرنا أو عرضه، هل إن منعنا لمثل هذه الأفكار والرؤى والتوجّهات التي لا تعجبنا من الظهور والانتشار بالطريق الرسمي، يعني أنها لن تتمكّن من التسلّل إلى متناول الناس من أيّ طريق آخر؟ هذا فضلاً عن أن المعيار الذي نحكم به على الجيّد والسيّئ والصحيح والسقيم والصالح والطالح من الأمور تدخل فيه، أحياناً كثيرة، الأوهام والعادات الواهية لا العقل والمنطق.

على أيّ حال، فإن الزعم بأن انتقال الآراء والأفكار والأخلاق من الفرد إلى المجتمع ومن مجتمع إلى مجتمع آخر، لا يتمّ إلا من

خلال المعابر الرسمية الواقعة تحت رقابة الحكومة أشبه ما يكون بالهراء. فليس بالإمكان - اليوم - السيطرة على البث المرئي والمسموع بأية صورة. فهل من المُمكن أن نحول دون تفكير الإنسان؟ وهل يمكن إقامة سدّ نحول به بين عقل الإنسان والعالم؟ علماً أن كلّ هذا يجري في وقت لم تصل فيه وسائل الإعلام والاتصال بعد إلى المستويات المدهشة والانتشار الواسع الذي ينتظرها في السنوات القليلة القادمة. لذا فمن غير الممكن الحؤول دون انتقال الأفكار سواء عن طريق النشر الطباعي أو الصور أو الموجات المسموعة والمرئية أو غيرها من الوسائل التقنية التي تضع كلّ شيء في متناول كلّ الناس.

إن ما ذكرته لا يعني أن لا حقّ للنظام الإسلامي في أن يمارس أيّ نوع من المنع والردع. فهل يصحّ مثل هذا؟ إن ممارسة السيادة لا تمكن بدون المنع، وما من نظام لا يستغني عن ذلك حتّى النظام الليبرالي - الديمقراطي المتقدّم. ولكنّ هناك فرق بين نظام يُقيم سياسته الاستراتيجية على المنع، وآخر يستفيد من المنع كخطوة تكتيكية تقتصر على حالات معيّنة. إن الإسلام لم يأخذ، على مدى تاريخه، بمبدأ المنع استراتيجيةً سوى في مثل هذه الأحوال، حيث تكتنفه الأخطار وتحقيق به المحن.

وعلى أية حال، وعلى ما أفهم، فإن الاستراتيجية الثقافية لمجتمع إسلامي حيّ، لا يمكن أن تبنى على المنع، ومرّد ذلك استحالة المنع أصلاً. فإن ديناً حيّاً حركيّاً شاخصاً أبداً إلى المستقبل، كالإسلام، لا يمكن أن يتبنّى المنع استراتيجيةً له. على العكس من ذلك، إن محور سياسة الإسلام هو الحصانة بأوسع معانيها.

فالإسلام يُوفّر لمريديه وأتباعه الحصانة الفكرية والعاطفية والعقائدية والعقلية ويربّيهم على نحو يتمكنون معه أن يُقاوموا التهديدات والهجمات بأنفسهم مقاومةً ذاتية. ومع التسليم بمبدأ الحصانة هذا لا يبقى من حرج في أن تتلاقح الأفكار وتتقابل الآراء والنظريات في إطار المجتمع الواحد.

فهل من الممكن لبدن ما أن يُصان من هجوم الميكروب من غير أن يُحقن بجرعة ضعيفة من ذلك الميكروب نفسه؟ إنَّ طريقة حفظ الجسد وصيانه ليست في منع اقتراب أيِّ ميكروب أو فيروس أو بكتريا منه، بل في تحصينه بكلِّ ما يجعله قادراً على مواجهتها وهو كذلك بالنسبة للمجتمع البشري.

وهكذا فلا بدّ لمجتمع حيٍّ حركيٍّ فعّال، أن يكون على معرفة بأفكار الآخرين وآرائهم. والمعرفة وحدها غير كافية أيضاً، بل لا بدّ من التحصّن بفكر ومنطق أقوى وأكفأ. منطق أقوى من منطق الخصم، وأفكار أكثر جاذبية من تلك التي يقترحها. إذا ما أراد أصحاب الفكر الثوري والديني أن يُحافظوا على الثورة وأن يصونوا النظام المُستَملّهم منها، وأن يؤمّنوا مستقبله، فليس من خيار أمامهم غير أن يُوفّروا للمجتمع مثل هذا الفكر والمنطق.

لقد شهدنا جميعاً، إبان الثورة، كيف أنّه لم يكن في خطتنا أن نقف في وَجْهِ كَلِّ ما لا يعجبنا ولا نرغب فيه. وكما أشرتُ في مكانٍ آخر، فإن ما حدث في البدايات التي أعقبت الثورة حدث بحيلة وحذر وبإشراف الإمام مباشرة. وثورتنا تفتخر بأنها انتهجت، منذ أيّامها الأولى، نهج الحرّية. ولم يكن هذا النهج بالنهج الاعتباري لدى مسؤولي الثورة. بل كان القرار أساساً أن يُمنَح

الجميع حق التعبير والرأي. ولكن هذا الحق آسْتُغِلَّ للتآمر على الثورة. وهكذا فأن يتجاوز فصيل ما حدود التمتع بهذا الحق فالذنب ذنبه لا ذنب الثورة، ومن النافل أن أضراراً كبيرة لحقت بالمجتمع نتيجة سوء تصرف هؤلاء بالحق المعطى لهم. والذين استغلوا الحرية وأسأؤوا التصرف قد انتهكوا حرمة الفكر والمجتمع بسعيهم إلى تلويث فضاء الحرية بسمومهم وبسعيهم إلى دس الآراء الباطلة بيد أن الحكومة المستأجرة بالإيمان وإرادة الشعب النابعة من دماء الشهداء وهمة الملايين الاطهار لم تهزمها المؤامرة ولا نال منها الكيد.

إن المهم في هذا المجال هو وجوب أن يتضح مفهوم المؤامرة نفسها ومداها وأن يُنظر إليها من خلال نظرة شاملة إلى المجتمع ومشكلاته ومتطلباته وإلا - بدون هذا الإيضاح وهذه الرؤية - فكل فرد عاجز ضيق الأفق قد يُلقى على منافسه تهمة التآمر إقصاء له من الساحة. وعليه فلا بُد للمجتمع إذن من قوانين ونظم لأنه من المُمكن والمعقول تحديد مصلحة البلاد والكشف عن مواضع التآمر بالتهريج والارتجال والمحاباة وإلا فسوف نرى كل ذي مصلحة ذاتية أو كل ذي أفق ضيق يرمي منافسيه أو من يظنهم خصومه بسهام التآمر تذرّعاً بالدفاع عن مصالح البلاد والعباد والثورة والدين والشعب.

بناءً على ما تقدّم، ينبغي أن يكون أساسُ تحرّكنا لإيجاد حلٍّ لمشكلتنا، بذلّ المزيد من الجهد لاكتشاف وعرض فكر أسمى، ومنطق أقوى وسبل حلٍّ لمعاناة المجتمع أنسب وأكثر جاذبية.

قراءة التجربة

وفي هذه الحال فإننا سنمنح الأوفياء للثورة والنظام القوة والثقة والأمل، وسنعمل على زيادة عددهم ومستوياتهم في كل آن، والحقيقة أن لا سبيل أمامنا غير هذا وغير أن نسعى لأن تكون المباني الفكرية التي نقترحها باسم الثورة والإسلام على درجة من القوة والاستحكام لا تمكنها من منافسة المذاهب الأخرى فحسب، بل وأن تتفوق عليها. وبفضل هذا فقط نحفظ الفكر الإسلامي على مر التاريخ وأغتنى.

نحن الآن أصحاب ثورة ونظام أقيم على هديها، نحيا في عالم يُشاركنا فيه آخرون هم أيضاً أصحاب فكر ومنهج ونظام، يجدون في الدفاع عنه بل ويعملون على نشره في العالم وتعميمه؛ فماذا ينبغي لنا أن نفعل؟

لقد سبق لي أن حاولت الإجابة عن هذا السؤال وسأحاول في ما يلي تقديم مزيد من عناصر الإجابة عنه.

توضع في النظم الهادفة والمبنية على مذاهب ما، بما في ذلك النظام الإسلامي، توضع في كل الأحوال ضوابط وتشرع نوااميس لنشاط الأفراد وذلك من أجل تحقيق هدف أو جملة أهداف يعتبرها المذهب الأساس سامية ورفيعة. أمّا نحن، وقد أقمنا في بلدنا هذا نظاماً أسسه الدين، فمن الطبيعي أن يُحظر على مواطني البلد الإسلامي ذي الحكومة الدينية، وعلى الشباب منهم بخاصة، بعض أمور يُبيحها الغرب. وهو أمر طبيعي عندنا لأنه من مقتضيات قيمنا التي كانت باعث ثورتنا.

فالشباب الجامح الميول، والعارم الرغبات، سيجد حين يعيش

في بلاد الغرب اللذة متاحة له، وباب إشباع الشهوات مفتوحاً أمامه على مصراعيه؛ في حين تحولُ دونه ودون ذلك في بلد إسلامي النظام ضوابطٌ دينيةٌ ومعاييرُ أخلاقي وقيّمٌ عديدةٌ؛ وعليه فإنه لمن الضروري عندنا، لإقرار المجتمع وترسيخ تناغمه ونشاطه وهنائه، إيجاد حافزٍ يغلب شهوات الجسد وانفعالات النفس عند هذا الشاب، وتقوية هذا الدافع حتّى يتمكن الشباب بيؤمن بركته من مقاومة الحرمان، مادياً كان أم جسدياً، وتحويل الامتناع وكبت النفس إلى متعة أيضاً.

إن مفتاح المحافظة على ثقة الأفراد والإبقاء على اندفاعهم في ظلّ النظام الهادف، هو في وجود الهدف، خاصّة بالنسبة للشباب. فلا بدّ للشابّ المسلم، في النظام الإسلامي، من الشعور والاعتناع بأن الإسلام يمنحه الشخصية، ويؤجّه حياته من خلال الضوابط والنواميس التي يضعها. هذه هي العناصر التي يمكن أن تشعر بالفخر والغنى والعزّة والسكينة والاطمئنان في آن معاً. فلا بدّ للإنسان من الاعتناع فكرياً وعاطفياً ومن التسليم عاطفياً لكي يشعر بالرضى. وطبيعيّ ألا تكون أسس مجتمعنا مكيّنة إذا كان الإسلام الذي نقترحه غير ذلك.

ومهما يكن من وجه الأمر فإن رعاية ما ينشده الناس من أهداف وتطلّعات، بخاصّة الشباب منهم، في داخل البلاد أو في صفوف الأوفياء للثورة على مدار العالم، ضرورةٌ من ضرورات الثورة. وبفضل رعاية هذه الأهداف والاهتمام بها يسعنا الدفاع عن بقائنا ولهذا فلا يتخيّلن أحدٌ أن بقاءنا رهْنُ تبنيّنا سياسةً تخضع لمعايير السياسة المعمول بها في عالمنا فقط. حكماً ينبغي الدفاع

عن الإسلام وإيران من خلال سياسة خارجية قوية وحضور فاعل في المحافل الدولية، وبلا ريب ينبغي علينا الاستفادة من جميع المنابر والفرص المتاحة، ولكننا لا نستطيع أن نشعر بالأمان وسط أنظمة لا تُشاركنا مفاهيمنا الأولية ويمسك مقاليدها آخرون، إلا بأن ندعم نظامنا بدعامة قوية.

والدعامة القوية اللازمة لحضورنا في الميادين الرسمية الدولية، هي القوى الثورية التي تنشد الأهداف السامية، وهي موجودة في إيران وفي العالم أيضاً، وقد ساعدت الثورة الإسلامية على تعزيز قوتها كثيراً.

لماذا لم تُعانِ زمن الحرب من مشكلات ثقافية؟ لأن الطاقات الشابة والثورية، وبقية أبناء الشعب كانت منغمكة في الدفاع عن البلاد والثورة. وكان يستأثر بهم هاجس الذود عن الثورة والوطن. كما غمر الناس إحساس مفعم بالمعنويات، كان يشعرهم بأنهم شخصية واحدة وكيان واحد، وأنهم يواجهون الظلمة والمعتدين كبنيان مرصوص. لقد كان الدفاع عن الإسلام، وعن الثورة، والذود عن تراب الوطن وكرامة أبنائه، يملأ كيان هؤلاء ويُضفي على حياتهم معنى وغاية، في إيران وخارجها.

أمّا الآن وقد انتهت الحرب، فما الذي ينبغي له أن يحلّ محلّ الحرب؟ هل من سبيل غير توفير أرضية صالحة لمشاركة هذه الطاقات الشابة الفعّالة في المجالات حيث تملك الاستعداد والكفاءة اللّازمين؛ وإلا فإنها شرعان ما سيصيبها القنوط وتضيق ذرعاً بالواقع الذي يحجب عنها المشاركة ولذة الإحساس بها.

إن سبيل المجتمع للاحتفاظ بعافيته هو أولاً ثقة أبنائه - لا سيما

أهل الفكر والبحث منهم - بالإسلام باعتباره أسس النظام وصاحب الفكر الأسمى والمنطق الأقوى والسبيل الأمثل لحلّ المعضلات؛ وهو ثانياً في أن يتمتع كلّ فرد ما وسعه ذلك بالشعور بالمشاركة في صياغة المصير.

إن أهمّ مسؤولية ثورية وتاريخية تقع على عاتق المفكرين والمثقفين، في هذه المرحلة التاريخية، هي السعيّ للتعرف على الإسلام الحقيقي الذي هو أساس ثورتنا، ومحاولة عرضه بشكله الصحيح، وبذل الجهود لإقرار النظام على ضوئه.

ثورتنا ثورة إسلامية، ونحن نحيا في عالم يتعارض في جوانب كثيرة مع ما لدينا وما نصبو إليه؛ ثم إن أعداءنا لن يدعونا وشأننا. إننا نريد أن ندير حياتنا على أساس الإسلام وبركته. فليكن ذلك، ولكن يجب أن نرى أيّ إسلام هذا الذي يشكّل أساس ثورتنا، والذي يراد له أن يكون قاعدة نظم حياتنا الجديدة؟ لا بدّ لحوزاتنا العلمية ومعاهدنا العلمية، من الإجابة عن هذا السؤال.

من غير المتصور أن لا تكون هناك وجهات نظر مختلفة عن الإسلام نفسه، أو أن تكون مسألة التكليف واضحة لدى الجميع تجاهه. فطوال القرن الماضي - إن لم نقل طوال تاريخ الإسلام - عرفنا ثلاثة أنواع من الإسلام، ولا بدّ لنا من إيضاح مسؤولية المجتمع الثوري تجاه هذه الأنواع الثلاثة، وتحديد طريقه المستقبلي، بمعزل عن الانفعالات السياسية، وبعيداً عن التحزّبات والضجيج المفتعل.

نحن نرى ثلاثة أنواع من الإسلام: الإسلام الرجعي، والإسلام الالتقاطي، والإسلام الحقيقي. فأيّ إسلام من هذه الثلاثة كان

أساس ثورتنا، وبإمكانه أن يكون المُثَقِّدُ لنا وباعث عزّتنا وفخرنا؟

نحن نعتقد أنّ أساس ثورتنا الإسلام الحقيقي. الإسلام الذي تتصل جذوره بالوحي والرؤية التوحيدية المحكمة... الإسلام الذي يؤمن بكرامة الإنسان الذاتية، وينشد السعادة لكلّ الناس... الإسلام الذي يستطيع إيجاد الحلول اللازمة لكلّ الأزمنة والأمكنة بما يتواءم واحتياجاتها. الإسلام الذي كان على مرّ التاريخ في صراع ضدّ الكفر، وفي مواجهة مع الإسلام المحرّف، ولم يُسمح له بالظهور والبروز إلى ميدان الحياة. وهو الآن لا يخوض الصّراع ضدّ الكفر والاستكبار فحسب، بل يُواجهُ بعداءٍ شديد من الإسلام المحرّف أيضاً.

فلا يَتَصَوَّرَنَّ أحدٌ أن الإسلام انتصر اليوم، وأن الجمهورية الإسلامية قد آستتب أمرها، وأن انتصار الإسلام الحقيقي قد تأكّد. لا، ليس الأمر كذلك. فنحن نقف في مواجهة أخطار ومعضلات جدّية. وبالطبع ينبغي لأنصار حقيقة الإسلام والإسلام الحقيقي، بالدرجة الأولى، أن يتسلّحوا بالفكر والمنطق أكثر من أيّ وقت مضى. ذلك أن مضمار الصراع الفكري أكثر خطورة من المواجهة السياسية والعسكرية. وينبغي لنا في البدء أن نرى أيّ إسلام قبلنا ولماذا قبلناه، وأن ننطلق من ثمّ بقوة وعزم، وبذخيرة فكرية وعقيدية كافية، لخوض معترك التحدي الحضاري.

وهنا يجب أن لا نغفل عن تجربة ثورتنا، وهي تجربة قيّمة ومُعَبِّرة جدّاً. فمنذ الأيّام الأولى التي نزل فيها الإمام الخميني إلى الميدان، وبدأ جهاده على نطاق واسع للدفاع عن الموقف الإسلامي والديني ضدّ الاستبداد والتبعية والابتذال والفساد، وأميركا

والاستكبار، وُجِدَ في صفوف العلماء، مِنْ أولئك الذين آبيضَتْ لحاهم في الإسلام - كما يقال - مَنْ وقف في وجهه وأعلن عن رفضه لأسلوبه في الجهاد، وهذا البعض في حقيقة الأمر يرفض إسلامه. وبطبيعة الحال كان هؤلاء الأفراد المُعَمَّمين من العملاء ومن رواد البلاط، ومَنْ ينشدون الدعة والراحة. ولكن الآخرين، وهم كثرة، لم يكونوا خونةً أو عملاء، بل كان فهمهم للإسلام لا يتَّفِق وإسلام الإمام ونهجه، أو قل، لم تكن الثورة تُشَق وتُنسجم، بأيّ وجه، مع الموازين الإسلامية التي يؤمن بها هؤلاء.

وُجِدَتْ أيضاً فئة خَطَّتْ مع الإمام الخطوات الأولى، لكنها ما إنْ رأت أن الأمر قد أصبح جدّيّاً، حتّى تراجعَت وتخلَّت عن الإمام وإسلامه.

فضلاً عن هؤلاء، تابعت مجموعة الطريق مع الإمام، وكان لها دور في الثورة، وقد سجن الكثير من أفرادها ونُفي الكثيرون منهم أيضاً، وهؤلاء أناس طيّبون وما يزالون بيننا، ولكن ما لبث أن اتَّضح في مراحل تالية أن نظرتهم إلى الإسلام مخالفة لنظرة الإمام. نعم، لقد واصل هؤلاء المسيرة حتّى مرحلة إسقاط النظام بجدّ وفداء، ولكن مرحلة الاستقرار وتشكيل النظام، بَيَّنَّت فرقاً بين طرز تفكيرهم وتفكير قائد الثورة الإسلامية. وسأكتفي هنا بذكر بعض الإشارات:

من الناحية الاقتصادية، إنَّ الحوادث التي شهدتها مجتمعنا في السنوات القليلة الماضية جاءت ردّاً على ذلك. هذا مع ملاحظة أن تحقيق العدالة الاجتماعية وفقاً للإسلام الذي جسَّده الإمام كان من الأهداف الأولى والأساسية للثورة.

وُجِدَ كذلك من يقول بضرورة إبقاء المرأة حبيسة البيت لأن

حضور المرأة في الحياة العامة يقود إلى الفساد. وكان هذا البعض يرفض السماح للمرأة بمواصلة دراساتها العليا، ويعارض مشاركتها في النشاطات الاجتماعية. هؤلاء أيضاً كانوا يطرحون آراءهم تلك باسم الإسلام. لقد حاولت فئة من «المحترمين»، بعد انتهاء الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي، إقناع الإمام بعدم السماح بمشاركة المرأة في انتخابات الدورة الثانية للمجلس، وحرمانها من هذا الحق، إلا أن الإمام واجه هذا التيار بحزم، ودافع عن حق مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى بقوة.

وهناك أيضاً مَنْ كان يقول: ليس لأحد - عدا الشيوخ والمجتهدين وعلماء الدين - أن يتدخل في تقرير مصير البلاد السياسي والاجتماعي. وكان هناك مَنْ يقول، إبان فترة الانتخابات، بأنه يجب على الآخرين أن يذهبوا إلى المرجع الديني الفلاني المحترم، للتعرف على واجبهم بالنسبة لانتخاب النواب. وقد كانت هذه المجموعة حساسة بشكل خاص تجاه طلبة الجامعات والجامعيين، إذ إنها كانت تزعم بأن هؤلاء إما من «المتنوّرين» أو من المُتَنَحَرِّفين، أو أن لديهم استعداداً كبيراً للانحراف. على أية حال، لقد نجح هؤلاء في منع قسم من المجتمع من التدخل في مسألة تقرير مصيره السياسي، وقد جهدوا في إيجاد مسوّغ إسلامي لهذا المنع. ولكن الإمام نهض بشدّة وحزم لمواجهة هذا التيار.

مجموعة أخرى وقفت في مواجهة الكثير من سياسات النظام وبرامجه الثقافية والاجتماعية، إلى درجة اضطّر الإمام عندها إلى إعلان رأيه في الكثير من حقائق النشاطات الثقافية والفنيّة، لدفع كلّ الشبهات. لقد أنكرت هذه المجموعة الموسيقى، ولم تكن

مُستَعِدَّة لاستساغة النشاطات السينمائية والمسرحية. لم يُقْتَصَر اعتراض هؤلاء على الموسيقى السيئة، بل لقد رموا الموسيقى كلّها بالسوء. ومعلوم أن ليس ثمة مَنْ يناصر الموسيقى السيئة. وبالطبع فإن من الممكن أن تتسلَّل بين العشرات من النشاطات الفنيّة، بعضُ النشاطات الخاطئة أو الملتوية، ذلك أن كلّ عمل عند تنفيذه لا يخلو من عيوب. ولكن ليس من العدل وسلامة الرأي في شيء أن تُؤخذ الاستثناءات ذريعةً للقضاء على أصل النشاط ومحوه. لقد كانت هذه المجموعة تُعارض الموسيقى والسينما والرواية... بل لقد وُجِدَ مَنْ يُعارض إذاعة النشاطات الرياضية والمسابقات عبر جهاز الشاشة الصغيرة. كانوا يرون في ذلك إثمًا! بيّد أن الإمام الخميني واجه كلّ هذه الحالات ورأى رأيه فيها، ولقد اتَّفَق، حسبما أذكر، أن آراء الإمام انحصرت إذ ذاك في حقائق الشؤون الثقافية والفنيّة فقط. ولقد رأى جواز الكثير من النشاطات التي كانت محلّ تحامل وهجوم. لقد استخدم الإمام، في مواجهة هذه الآراء الخاصّة، في السنوات الأخيرة من حياته المباركة، أحد أكثر التعابير إثارة للإعجاب وأدهشه حيث قال:

«علينا أن نسعى إلى تحطيم معازل الجهل والخرافة، لكي نرد الإسلام المحمدي الأصيل نبعاً زللاً كما كان. إن الإسلام غريب أيما غربة في عالم اليوم، وإن إرجاعه من غربته هذه بحاجة إلى تضحية والله أسأل أن أكون أحد الضحايا» (صهيفة النور، ج ٢١، ص ٤١).

إذن، لا بدّ لنا من تحديد الإسلام الذي اخترناه، وأُسِّس ثورتنا ومسيرة مجتمعنا. ومن الطبيعي، أن يختار الإنسان المُتَمَسِّكُ

بالثورة، والذي يتطلّع لرفعة الإسلام في عصرنا، أن يختارَ الإسلامَ الحقيقي الذي كان الإمامُ أعظمُ مُجسّدٍ له في عصرنا، وأن يسعى إلى اكتشاف أصوله ومبانيه، وتبيينها وتوعية الناس والمجتمع عليها. وبالطبع فإن هذا لا ينفي حقّ الآخرين في التعبير عن آرائهم ولا يلغي وجهات نظرهم. فلكلّ شخص الحق في التعبير عن رأيه وعقيدته في حدود المنطق والقانون.

ولكن أيّ إسلام تتبناه الثورة؟ وهل يحقّ للتّيار الذي وقف الإمام في مواجهته أكثر من مرّة، أن يفرض فهمه وآراءه على المجتمع، وأن يصمّم مخالفتي آرائه ومعارضتي ميوله، بأنهم أعداء الإسلام والشرعية بل وأعداء الثورة؟

إن ما أشرنا إليه يُحيل إلى إسلام كان يُمثّله أشخاص محترمون حسنو النية سليمو الطويّة ينبغي أن لا تنتهك حرمتهم في أيّ حال من الأحوال. ولكن، إلى هؤلاء وجد أولئك المُعتمِدون المُتخجّرون المتقاعسون، الذين وصفهم الإمام أفضل من أي شخص آخر ونبّه إلى خطرهم؛ فهؤلاء لا يقفون مكتوفي الأيدي، وعلى الطاقات الثورية أن تحذّره الحذر كله.

والى جانب الإسلام الرجعي، نجد أيضاً الإسلام الالتقاطي. إسلام الذين يُؤسّسون آراءهم على أهوائهم وأمزجتهم، ويجهلون الإسلام ومصادره ويرتبط هؤلاء بـ«شيء» اسمه الإسلام بحكم العادة والتقليد، أو إنهم لا يدينون بالإسلام أصلاً، ولكن كونهم يعيشون في مجتمع إسلامي، تسمعهم يتحدثون عن الإسلام تدليساً ومخاتلةً للخلق، ويحرصون على صباغة مواضيعهم غير الإسلامية بل والمناوئة للإسلام بصباغ إسلامي حيث يستظهرون ببعض العقائد أو

البديهيّات أو المشهور من المسائل ويلحقونها بآرائهم غير الإسلامية ثمّ يقدّمون هذا الخليط العجيب على أنه الإسلام.

إن الإسلام الالتقاطي كما خبرناه، لا غاية له سوى الإلحاد، وقد شهدنا هذه الكارثة في حياتنا السياسية. ناهيك بأن الإسلام الالتقاطي هو أحد أخطر تيّارات التغريب بين المسلمين. ذلك أن التيّارات الفكرية أو السياسية غير الإسلامية أو المعادية للإسلام في العالم الإسلامي، لم تتمتع بقاعدة شعبية ملفتة للنظر أبداً، ولم تعتبر خطراً جدّياً في أي وقت من الأوقات. بيد أن الأشخاص الذين حملوا هذه الأفكار أو بعضها وكانوا يضمرون فكراً معادياً للإسلام، وتمكّنوا من الظهور في المجتمع بوجه إسلامي، استطاعوا أن يروّجوا لأفكارهم الالتقاطية المُستوردة، التي استعاروها بشكل سطحي من الغرب أو غيره، في جوانب مختلفة من نشاطات المجتمع.

وتكمن جذور الالتقاط في أمور منها:

أولاً: إن الالتقاطيين يجهلون مباني الفكر الإسلامي ومصادره، ويعوزهم الاستعداد والكفاءة اللازمة للإحاطة بها.

ثانياً: إنهم يجهلون الأسلوب الإسلامي في التفكير والاجتهاد، هذا الأسلوب الذي اكتسب قوامه بفضل الجهود الباهرة لعلماء الدين المؤمنين ومُجاهدي الإسلام على مدى تاريخ الفكر والفقه الإسلامي. وهو الأسلوب نفسه الذي أكّد عليه الإمام كثيراً، وكان يعتبر الزيف عنه مدعاة لإضعاف أركان البحث والتحقيق.

لا بدّ إذن من التعرّف على الإسلام الحقيقي، في مقابل هذه الأفكار الرجعية والالتقاطية. ثمّ إنّ بقاءنا منوط أيضاً بمعرفة هذا

الإسلام وتطبيقه. وفي ظلّه فقط نتمكّن من تجاوز الأخطار العظيمة التي تهدّد وجود الثورة وسلامتها وصلاح المجتمع الإسلامي. إنه الإسلام الذي كان الإمام الخميني يدعو إليه، وهو الإسلام الذي ضحّى من أجله عظماء أمثال الشهيد مرتضى مطهري.

في سبيل ذلك لا بدّ لنا، بادئ ذي بدء، من التعرّف على آراء الإمام التي أحدثت كلّ هذا التحوّل، خاصّة تلك التي صرّح بها في السنوات الأخيرة من عمره الشريف. فآية آراء وأفكار كانت؟

إن قليلاً من التمعّن في أفكار الإمام يكفيّننا للتعرف على موقفه من الرؤية السائدة في المجتمع الإسلامي تجاه الإسلام، والتي تعيق تطوّر المجتمع الثوري، وتحوّل دون إيجاد مخارج لمعاناة النظام والمجتمع ومعضلاته المعقّدة. فإذا كان الالتقاط قد أدّى إلى استشهاد مطهري العظيم، فإن الفكر الرجعي أيضاً سعى ويسعى لعزل جوهر فكر مطهري ونبذه. إنّ المعاملة التي لاقتها أفكار مطهري وبهشتي وأمثالهما في جوانب من نشاطات المجتمع، كانت خطيرة جداً. بل لقد رأينا كيف وقف هذا التيار موقفاً معادياً لسماحة هاشمي رفسنجاني عندما أخذ يبحث في خطب صلاة الجمعة موضوع «العدالة الاجتماعية»، وكيف كان التصرف حياله خلواً من الكياسة.

إن الآمال في التعرّف على الإسلام المنقذ وجعله قاعدة لجميع نشاطات المجتمع وبرامجه، معقودة على حوزاتنا العلمية وجامعاتنا والمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث، ولا سيّما على الطاقات الشابة المؤمنة والمثقفة. فلا بدّ من إحراز تقدّم في معرفة أدقّ وأشمل بالإسلام الذي هو أساس الثورة، وذلك بالاستفادة من علم

ومن تقوى المجتهدين العظماء الذين يتحلّون بسعة الصدر.
 إن من شأن تجارب ومعارف هؤلاء المجتهدين أن تكون حيّزاً
 يتّحيّز فيه مجتهدون واعون ومتفتحون يواكبون زمانهم. وإلى هذا
 أو ذاك فلا بدّ من الجدّ والمثابرة والتخطيط السليم والمدرّك
 والواعي.

فضلاً عن أن معرفة هذا الإسلام وتبيينه، من شأنهما أيضاً صون
 مجتمعنا وتحصينه في مواجهة الأفكار والمذاهب الأخرى.

ثورتنا ومستقبل الإسلام

تُولد الحضارات وتزدهر وتموت. ولقد وَسَمَ هذا المصيرُ حياةَ الإنسان منذ فجر التاريخ بِمَيَسَمِهِ. ويشهد على ذلك ما آل إليه أمر سومر وكلدّة وآشور والصين والهند وإيران واليونان وروما في الماضي، ومن ثم الحضارة الإسلامية وحتى عصرنا الحاضر. إن الحضارة السائدة اليوم هي الحضارة الغربية، ولا نبالغ إذا ما اعتبرنا ما يدور هنا وهناك في العالم متأثراً بحضارة الغرب وتابعاً لها.

تأثير الحضارات وتأثيرها

تتأثر الحضارات بعضها ببعض، إلّا إذا كان الاتصال بينها مقطوعاً تماماً. فعلى سبيل المثال، كان يعيش في أميركا، قبل أن يتم اكتشافها من قبل الأوروبيين، أقوام ذوو حضارة مختلفة بطبيعتها، ولكن الناس في هذه الجهة من المحيط كانوا يجهلون ذلك. وعندما تم الاتصال في مرحلة من عمر هذه الحضارة، انطلق المغامرون الذين تُسَيِّطِر عليهم نزعة التسلُّط مِنَّ وطئت أقدامهم تلك القارة، ورائدهم التملك والاحتلال فأخذوا باضطهاد السكان الأصليين وقمعهم وتدمير حضارتهم، مُسَخِّرِينَ كل قدراتهم وإمكانياتهم لفرض أسلوب معيشتهم وطريقتهم في الحياة. ونتيجة لذلك اتسعت أمواج حضارة الغرب بشكل مباشر لتغمر المنطقة بأسرها. وخلال زمن قصير استطاع الأوروبيون المهاجرون أن يجعلوا من أميركا الشمالية محوراً أصلياً أو على الأقل أحد أهم

أقطاب حضارة الغرب في التاريخ.

أما بالنسبة لآسيا وأفريقيا وأوروبا، التي كان بين أقوامها وشعوبها تواصل وتداخل منذ القدم، فإن تلاقح الحضارات وتأثر بعضها ببعض واضح للعيان تماماً. فالحضارة الإسلامية تأثرت بالحضارة اليونانية، وهذه بدورها تركت تأثيرها على الحضارة الحديثة بشكل واضح. وبالطبع فإننا لا نقصد بالتأثير والتأثر أنَّ الحضارات من سنخ واحد، بل إنَّ كل حضارة حيّة ومبنيّة على أفكار ورؤى جديدة، تنمو وتتغذى من الحضارات السابقة لها... تأخذ ما يلائمها منها وتهضمه، وتطرح ما لا ترتضيه.

العناصر المؤثرة في ظهور الحضارات

إن العناصر والعوامل التي تؤثر في ظهور الحضارات وفي سموها وانحطاطها أيضاً كثيرة. لكننا سنختار من جملة هذه العوامل اثنين، يبدوان لنا الأهم: الأول، حيوية عقل الإنسان واتقاده. والآخر ما يظهر في حياته من حاجات جديدة. فالإنسان، بفطرته، ذو عقل باحث يتطلع إلى معرفة كل ما يحيط به، وهو يواجه أسئلة جديدة باستمرار. وما دام السؤال يتردد في ذهنه تراه لا يهدأ حتى يحصل على إجابة عنه. غير أنَّ الإجابة نفسها تفتح أمامه نوافذ على عوالم جديدة زاخرة بدورها بالأسئلة فيستمر على هذه الحال إلى ما لا نهاية. وللإنسان حاجات يسعى إلى تأمينها، ومثل هذا السعي، خاصة في حالة الحاجات الماديّة، يطلب منه التحكم بالطبيعة وإبداع قدرات تغيّر من هيئة حياته؛ الأمر الذي يستدرج أسئلة جديدة وحاجات لم تكن في حسبانته.

إنَّ اتقاد ذهن الباحث، وقلق روح الإنسان المحتاج، ومحاويلته

بالتالي الحصول على إجابات عن أسئلة وتأمين حاجاته، كل ذلك مدعاة لتجديد حياة الإنسان في ساحة التاريخ لحظة فلهظة. وإن هذين المظهرين الإنسانيين هما في الحقيقة عاملا التغيير الأساس في حياة الإنسانية، وفي ظهور الحضارات وموتها، رغم وجود عوامل إنسانية واجتماعية وطبيعية أخرى، تترك تأثيرها أيضاً في تسريع مسيرة الحضارة وتعزيزها أو إبطائها وإضعافها، أو حتى اضمحلالها وموتها. فكل حضارة تُبنى على أفكار ورؤى عن الوجود والطبيعة والإنسان، تُماشي وضع شعبها التاريخي. وما دامت تلك الأفكار والرؤى قادرة على توفير إجابات عن أسئلة القوم والمجتمع وتلبية احتياجاتهما، فإن الحياة تبقى فاعلة نشطة ممتعة. ولكن إذا ضاقت آفاق الحضارة التي ترسم طريق الحياة، عن استيعاب أفكارهم، أي أفكار الشعب وتطلعاته، تراه يلجأ إلى إنتاج أفكار جديدة وبالتالي حضارة جديدة. وهذا هو السر الذي يقف وراء ولادة الحضارات، وتفتحها وازدهارها، وموتها.

أزمة الحضارة

تسبب كل حضارة أزمة في المجتمع الذي تنشأ في كنفه مرتين على الأقل: مرة عند ولادتها ومرة أخرى عند موتها. فإذا ما حان العصر الجديد لتاريخ قوم ما، ومُهدت الأرضية لظهور الحضارة الجديدة، أُصيب المجتمع بالغليان لأن الحضارة الجديدة تقتضي صورة جديدة للحياة. ونظراً لأن المجتمع يعيش عادات ذهنية وعاطفية وُسناً اجتماعية تماشي وضعه السابق، قد أنس بها وتطبع، فإنَّ التَّخَلِّي عن الصُّورة واطِّراحها والقبول بالوضع الجديد، يخلق أزمة؛ ناهيك بأنَّ الحضارة الجديدة لا تكون قد وُضعت بعد

على المحك، ولا اختبرت بالتجربة والواقع ولا تبين منها بالتالي، كم من الأفكار الخيالية الحالمة والذهنية المتعالية الذي تنطوي عليه. فلأجل أن تبقى الحضارة وتزدهر، لا بُدّ لها من تصحيح نفسها من خلال ارتباطها بحقائق الوجود، وترجمة مشروعها النظري عملياً. وبناء عليه فليس هناك ما يقلق في غليان المجتمع طالما أن التجربة وقرينها، التصحيح، مستمرّان.

أما الأزمة الأخرى، فهي التي ترافق مرحلة احتضار الحضارة وموتها. فعندما تكون الحضارة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الفكرية والمادية والاجتماعية للمجتمع، تموت، ويفرغ المجتمع من روحها. ولكن آثارها ومظاهرها، التي تكون بصورة عادات وتقاليد وشئ، وأساليب مادية ومعنوية للحياة، تبقى بسبب أنس الناس وتمسكهم بها. ولكن المظهر الفارغ والصورة الفاقدة للمعنى تضع المجتمع أمام أزمة الهوية^(١).

(١) لا نقول إن كل واحدة من الأزميتين المفترضتين استمرار للأخرى. بل ينبغي اعتبارهما أزمة واحدة، نظراً لاتصال أزمة موت الأولى بأزمة ولادة الثانية، وذلك لأنني:

أولاً: أعني بالأزميتين اللتين توجدان حضارة ما، الأزمة الأولى في بدايات ظهور الحضارة، والأخرى لدى انتهائها، وليس أزمة موت الأولى وأزمة ولادة الثانية.

ثانياً: حتى ولو كان المقصود بهما أزمة انتهاء حضارة ما وأزمة بدء حضارة جديدة، فإن مجرد الاتصال بينهما لا يعد سبباً في أن نعتبرهما واحدة، لأن سنخ هاتين الأزميتين وماهيتهما مختلفان اختلاف الحياة والموت.

ثالثاً: ليس الأمر بهذه الصورة وهي أنه نظراً لغياب حضارة ما عن مجتمع ما، تظهر مباشرة حضارة أخرى في المجتمع نفسه. بل تنشأ الحضارة وتبقى قروناً ثم تضمحل وتنتهي. وتظهر أخرى في مجتمع آخر: بشكل عام فإن بيئة الحضارات المتنوعة مجتمعات مختلفة. هكذا يبدو الأمر في ظاهره، إلا أن حسمه والجزم به

ما سلف، على إيجازه، بمثابة مقدمة لطرح السؤال المهم والأساس؛ أعني: في أية مرحلة تاريخية واجتماعية يعيش مجتمعنا الآن؟ وما هو مصيره؟ وسأحاول فتح باب الإجابة عن هذا السؤال بقدر ما تسمح الفرصة.

أزمة الغرب

سبق أن أشرت إلى أن العصر الراهن، هو عصر سيادة حضارة الغرب ونفوذها. الحضارة التي عمّرت أكثر من أربعة قرون، وكان لها معطيات متنوعة ومهمة في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاجتماعية. ولكن علينا أن نسلّم بأن الغرب المعاصر يُواجه أزمة جدية، أزمة في الفكر وفي جميع سُبل الحياة. فكل ذي إمام بمسيرة حضارة الغرب، وبأفكارها الفلسفية ومعطياتها العلمية والفنية، يدرك، إلى حد ما، معالم هذه الأزمة، وإذا كان لا مجال هنا للبرهنة على هذا الادعاء وإثبات صحته، فإنني مع ذلك أؤمن بأن هذا التشخيص واضح إلى حد لا يحتاج معه إلى إثبات. فمثل هذه الأزمة لم تكن قائمة في القرن السابع عشر وحتى خلال بعض القرن التاسع عشر. فما الذي تعنيه هذه الأزمة الآن؟ هل يمكن القول إنّ الحضارة بلغت مرحلة الشيخوخة والعجز؟ إن أربعة قرون من عمر الحضارة ليست بالقليل. رغم أن بعض حضارات الماضي عمّرت أكثر من هذا، ولكن المعرفة والتكنولوجيا وتقنية الاتصالات وبالتالي سرعة التحولات والتغيرات، لم تكن في أي وقت بمثل ما

بحاجة إلى تتبع واستقصاء كبيرين لا يتسع وقت المؤلف لهما. ولكن على أية حال يجب أن لا نتردد في تقرير اختلاف وتفاوت ماهية الأزميتين.

هي عليه الآن. وعليه فإنَّ عمر الحضارة من عصر النهضة وحتى عصرنا الحاضر ليس بالعمر القليل، وإن ادعاء شيخوخة هذه الحضارة ليس بالادعاء المجحف أو المبالغ فيه.

هل الأزمة الراهنة مؤشر على احتضار حضارة الغرب؟

ليست الإجابة عن هذا السؤال بالأمر السهل. فمن الممكن أن تكون الأزمة مرحلية عابرة، كثيراً ما تطرأ على مسيرة الحضارات، ومن الممكن أن تنجح الحضارة نفسها في مواجهة الأزمة والتغلب عليها. كما حصل لحضارة الغرب في القرن التاسع عشر، حيث واجهت أزمة وتجاوزتها. لقد واجه النظام الرأسمالي، وهو وجه حضارة الغرب البارز، في القرن التاسع عشر الميلادي، خاصة في النصف الثاني منه، مشكلات جمة. وكانت الحربان العالميتان اللتان اندلعتا في النصف الأول من القرن العشرين، امتداداً في واقع الأمر لهذه الأزمة. إلا أن الماركسية جاءت لتتقذ الغرب، فلقد استطاعت الحضارة الغربية، ومن خلال إصلاح بُناها الفكرية والاقتصادية والعملية، أن تخرج من هذه الأزمة بسلام.

لقد كانت الماركسية، رغم ادعاءات مؤسسيها وشارحيها، مذهباً خيالياً حالماً، ولهذا لم تتفق مع الواقع، ولم يُكتب لها البقاء والاستمرار. لقد نجح بعض الذين تبنا الاشتراكية خارج الغرب من الإبقاء عليها سبعين عاماً بفضل ما استنفروا في سبيل ذلك من أدوات دعاية ومؤسسات قمع. وهنا ينبغي أن لا نغفل عن نقطة مهمة وهي أن ماركس، وإن لم يقدم فلسفة أصولية قوية وثابتة، إلا أنه كان خبيراً حاذقاً في تشخيص مساوئ النظام الرأسمالي وما

طرحه، هو وأشيأه، كان سبباً في أن يعي الغرب واقعه ويفكر في إصلاح طريقته ونهجه، كأن يعيد النظر في علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من طريق القيام بإصلاحات نسبية في بنى الرأسمالية، واستبدال مبدأ الاستعمار القديم، الذي بات أرضية تمهد للثورة والانفجار، بالاستعمار الجديد، وهذا ما مكّنه تالياً من التحكم بالأزمة وتأخيرها بعض الوقت.

ولكن، ماذا تعني الأزمة الراهنة، وماذا سينتج عنها؟ وهل يُمكنُ الغرب اجتياز هذه المرحلة الصعبة، بسلام مرة أخرى؟

ليس بالإمكان التنبؤ بشكل قاطع بهذا الشأن، إلا أن البحث والتحقيق الإنسانيّ يتيحان، إلى حد ما، جمع الوثائق والقرائن اللازمة، وتحليل الأوضاع على ضوءها وبلورة نظرية حول ذلك. وهذا جهد علمي وجامعي مهم تقع مهمة إنجازه على عاتق الباحثين والدارسين المنصفين والموضوعيين. بيد أننا، واستجابة لمقتضى الحال، نكتفي بذكر بعض ما يسمح به المجال.

أسلوب الغرب في التعامل مع الأزمة

إتخذ الغرب في الظرف الراهن، تدبيراً شبيهاً بتجربته أوائل هذا القرن. تلك التجربة التي كانت سبباً في إنقاذه من أزمتة السابقة باستبداله مبدأ الاستعمار القديم بالاستعمار الحديث. ويمكن القول إن ما يطرحه الآن باسم «النظام الدولي الجديد»، هو محاولة جديدة يهدف من ورائها إلى إنقاذ نفسه من الأزمة التي تعصف بأركان وجوده. إن الصلة بين النظام الدولي الجديد، الذي تسعى أميركا لتزعمه، والاستعمار الحديث، لكأصلّة بين الاستعمار

الحديث والاستعمار القديم^(٢). وفي هذا الصدد يُمكن العثور على شواهد أخرى تشير أيضاً إلى احتضار الحضارة المعاصرة.

إنَّ الحدَّ الأدنى المُسلَّم به هو أن الحضارة الراهنة تمر بمرحلة الشيخوخة؛ بيد أنها وصلت إلى نهاية المطاف أم لا تحتاج إلى تَفْحُص ودقة أكبر. ولكن وعلى أية حال، فإن العالم اليوم هو إما الغرب أو ما هو غربي، أما ما سيكون عليه في المستقبل، فهذا ما ستجيب عنه الأيام.

أزمة مجتمعنا الثوري

مجتمعنا أيضاً مبتلى بأزمة. ورغم أن هذه الأزمة متأثرة بالأزمة العالمية، إلا أنها تختلف عن أزمة الغرب. إنَّ السبب الأقوى وراء أزمنا هو أننا سَعَيْنَا بشورتنا لنخرج من تبعيتنا لحضارة الغرب. وهذا يعني أننا عُذْنَا إلى ذواتنا في هذه المرحلة من تاريخنا، وقررنا أن نَعتمد على أنفسنا رؤيةً وتفكيراً وسياسةً واقتصاداً وسواها. ولقد حققنا نجاحات تُذكر في هذه المجالات ولكن من المحتمل أن نقع ثانية في شرك الغرب؟ إن ذلك يتعلق بالعنصرين التاليين:

(٢) «النظام الدولي الجديد» ضرورة تاريخية من ضرورات المجتمع الإنساني، وهو بحد ذاته دليل واضح على أن النظام الفعلي لا يناسب شأن الإنسان، وغير قادر على تلبية حاجاته الأساس. وإن إثارة هذا البحث ورواجه تعد من أوضح الأدلة على الأزمة التي يمر بها الغرب والعالم.

والذي ينبغي أن لا نغفل عنه هو أن القوى الاستكبارية، خاصة أميركا، تسعى بشكل خادع إلى استغلال هذا الظرف التاريخي والإنساني، متخفية وراء واجهة مُنمَّقة باسم «النظام الدولي الجديد»، والوقوف في وجه التحول الأساس الذي يصب في مصلحة الإنسانية كافة. هذا وتوجد بحوث كثيرة بشأن «النظام الدولي الجديد» نرجى طرحها إلى فرصة أخرى ومكان آخر.

أولاً: الطريق الذي سنسلكه في المستقبل،

ثانياً: المصير الذي سيؤول إليه الغرب.

لقد كانت الثورة الإسلامية واقعة كبرى في تاريخ الشعب الإيراني والأمة الإسلامية. وبإمكاننا أن ندعي بحق أننا، ببركة هذه الثورة، تخلصنا من الصورة المُستعارة التي كانت غالبية على تفكيرنا وحياتنا ونبذناها جانباً. ومع عودتنا إلى هويتنا الإنسانية والتاريخية والثقافية، بتنا مستعدين لتقبل الصورة الجديدة في حياتنا الاجتماعية. فالثورة دعت إلى تأسيس نظام ديني، وقد استقبل مجتمعنا ذلك بشوق ولهفة، وراح يخطو خطوات راسخة على هذا الطريق أمل تحقيق هذا الهدف السامي. وإذا كان مجتمعنا يعيش الآن أزمة فمرّد ذلك إلى خلعه لزيّه المستعار وارتدائه الثوب الجديد، وإلى أن بإمكاننا اعتبار الأزمة الراهنة بمثابة أزمة ولادة. والتاريخ يسجل في هذه الآونة أن وضعاً وحالاً وحضارة جديدة في طريقها إلى الظهور.

ليس لنا ألا نقلق من هذه الأزمة فحسب، بل علينا استقبالها والتعامل معها، شرط أن نتعرّف أكثر الأسئلة التاريخية أهمية لهذه المرحلة، وأن نهتم بالإجابة عنها. فنحن نطالب باستقرار الحياة على أساس الإسلام. وبتعبير آخر، لقد عقدنا العزم على إنشاء حضارة إسلامية في وقت تطوي فيه الحضارة المعاصرة سنوات عمرها الأخيرة؛ أو هي على الأقل تعيش مرحلة شيخوختها. والسؤال الأبرز - في جملة الأسئلة - هو التالي: ألم تظهر حضارة إسلامية سَمَتْ إلى أوج عظمتها في القرون الماضية؟ ألا يعني اضمحلال حضارة ما، انتهاء عصرها الفكري الذي هو قوام

حضارتها؟ ألم يضع ظهور الحضارة الحديثة نهاية للقرون الوسطى
المتمادية بعدما عجز فكرها وقيمها عن مواجهة حقائق الوجود
والحياة واحتياجات الإنسان المادية والمعنوية؟

ألا تُصدّق هذه القاعدة على تاريخنا؟ ألا يقودنا اضمحلال
الحضارة الإسلامية إلى الاستنتاج أن العصر الإسلامي، الذي كان
قوام الحضارة الإسلامية، قد انتهى؟

ألا يعني التسليم بذلك إذن تسليماً بالتالي بأن ثورتنا ليست
بأكثر من محاولة عابثة تتعارض وسنن الخلقة والنواميس التي
تحكم المجتمعات البشرية.

هذا السؤال من أهم الأسئلة التي تواجه ثورتنا وأكثرها جدية.
وإذا لم نفكر به برزانة وموضوعية، ولم نحاول الإجابة عنه بشكل
سليم ومحكم، فإن ثورتنا سوف تواجه معضلات وأخطاراً جسيمة.

شخصياً أجيب عن هذا السؤال بالنفي. طبعاً لا أقصد بهذه
الإجابة الطعن في ما اعتبرته ناموساً يحكم نشوء الحضارات وأفولها
من خلال ذكر الاستثناء، بل إنني أعتبر شمولية القاعدة صحيحة،
ولكن نتيجة للرؤية التي أحملها عن الدين، أعتبر ذلك استثناء
للقاعدة لا نقضاً لها. فما يُوجد الحضارة، إنما هو الفكر وجهد
الإنسان، في حين أن «الدين» أسمى من فكر الأفراد والمجتمعات،
وأرقى بالتالي من الحضارة وأعظم. وإذا ما كانت شمس الحضارة
الإسلامية قد أفلت وانتهى عصرها، بعد شروق وسطوع معطيات لا
تعد ولا تحصى، فإن الذي انتهى حقاً هو رؤية للدين كانت توافق
حضارة ذلك العصر، ولم ينته عصر الدين.

إن من المصائب التي ابتليت بها الأديان على مرّ التاريخ، عدم

التفريق بين الدين نفسه، وبين الصورة الخاصة للحياة التي هي وليدة رؤية محددة للكون والطبيعة والإنسان وتجسيد لفهم خاص للدين، ابتكره أناس معلومون في زمان ومكان محددين. ومن الطبيعي أن يربط بعض الناس أحياناً انتهاء عصر الدين بانتهاء تلك الرؤية وذلك الفهم وعجزهما وقدمهما. إلا أن الدين أعظم من الرؤية الخاصة والحضارة الناشئة عنها. ثم إن الحضارة تعبير عن نمط الحياة الخاص الذي يتلاءم مع الأسئلة والحاجات التي تناسب بدورها مع الوضع والظرف الخاصين. فإذا ما تغيرت الحال واختلف الظرف، برزت أسئلة تتطلب إجابات جديدة وبالتالي طلعت حضارة أخرى تستوعب وجود الإنسان. هذا في حين أن الدين يتكفل، فضلاً عن تناوله شأن خلود وجود الإنسان، برسم الطريق الأصلي أمام الجانب المتغير في حياة الإنسان، بتنظيم مسيرة تكامله أيضاً. والإنسان يتعرف بنفسه على تكليفه، من خلال رؤيته للدين وفهمه الخاص له مراعيّاً بالطبع الموازين المُعتَبَرة التي تتوافر في الأزمنة والأمكنة المختلفة.

بناء على هذا، فإن إسباغ صبغة التقديس والخلود على الرؤى والمفاهيم والتجارب الدينية الخاصة التي تتجلى بصورة حضارة وثقافة منسجمة معها في برهة زمنية معينة، يُفضي بنا إلى القول بانتهاء عصر الدين بانتهاء الحضارة وزوالها. بيد أننا إذا ما اعتبرنا الدين أسمى وأعظم من حضارة الإنسان المتدين وتجاربه، صار بإمكان الدين أن يكون شاملاً للأفكار المختلفة، ومؤجداً للحضارات المتنوعة، وفي منأى عن أن تُلحق به التحولات الحتمية والطبيعية لحياة الإنسان، أية إساءة أو ضرر. وبهذا المعنى فإن الدين يتمتع بحيوية تمكنه من أن يجيب، في أي وقت، عن أسئلة

الإنسان، وأن يُلبى حاجاته. ومن هنا، فالدين باقي رغم اضمحلال الحضارة الإسلامية، وسيستمر كذلك. وباستطاعته أن يُوجد حضارة مرة أخرى. أما ما لا يمكن عودته، فهو الفهم الخاص للدين الذي كان منشأ الحضارة الإسلامية في الماضي.

بهذا التوضيح المجمل والعام، والذي جاء متفرقاً أحياناً، أُحاول أن أستعرض سلسلة من المواضيع الفكرية والعينية، ذات الصلة بالمرحلة الراهنة والتجربة الفعلية لمجتمعنا.

إن إرساء دعائم نظام ديني، وتعزيز الأهداف المستقبلية التي تتطلع إليها الثورة والمجتمع، في الفراغ، بعيداً عن أحداث العالم وبمعزل عن أحوال الإنسان، ليس بتجربة ولا محكّ. لقد خضنا تجربتنا في وقت تسيطر فيه الحضارة الغربية على كل مكان، وكل ما حولنا لا يخلو أن يكون غرباً أو غربياً؛ وطالما كنا نسعى للخروج من تبعية هذه الحضارة، فمن الطبيعي أن نقف في مواجهة الغرب، ومن ثم فإن مستقبلنا مرهون بما ستتج عنه هذه المواجهة.

وجها الغرب

الغرب الذي يقف في مواجهتنا ذو وجهين: أحدهما سياسي، وهو الوجه الظاهر للحضارة الغربية - طبعاً بما يوافق شمولية هذه الحضارة - والآخر فكري يمثل قاعدة الحضارة. ولا بد من الفصل بين هذين الجانبين، والتفريق بينهما بدقة وموضوعية، لتحديد طريق المواجهة الفعّالة مع الغرب، بما يتناسب وطبيعة الموضوع ومستلزمات كل واحد منهما، وخوضها بدقة وحيطة وحذر.

فعلى الرغم من أن الغرب يبدو قد شاخ وهرم، إلا أنه ما زال

قوياً في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وبما يملك من وسائل الحياة، علاوةً على القدرة الإعلامية التي يتمتع بها وتمنحه قوة التأثير والتضليل. وبفضل هذه القوى يتحكم الغرب بشؤون العالم الاقتصادية من خلال الأنظمة والشبكات والمؤسسات الاقتصادية والمصرفية. وهذه المؤسسات والتشكيلات العظيمة، التي غالباً ما تكون ذات واجهة عامة المنفعة والجدوى، تعمل على تدعيم القدرة السياسية العالمية للغرب، وعلى تكثيف حضوره الفاعل في الأحداث العالمية المصيرية. وأما قدرة الغرب الرأسمالي العسكرية، فمن نافل القول أنها عملاقة أيضاً. وعلى افتراض أن مرحلة الأحلاف العسكرية، بالصورة التي كانت عليها في السابق، قد انتهت، فإن التشكيلات العسكرية وقدرة الغرب على التدمير والتخريب ما زالت قوية.

إن الغرب السياسي الذي يعمل لبسط سيطرته على العالم، وللتحكم في إدارة شؤونه لا يتوانى في مواجهتنا له، بإمكاناته الهائلة هذه، عن ارتكاب أي عمل في سبيل تأمين مصالحه. ومن هنا فإن صراعنا معه هو صراع موت أو حياة. فالغرب في وجهه السياسي لا يريد لنا، ولا لأية أمة أخرى، أن نحيا أحراراً مستقلين ممسكين بمقاليد مصيرنا. ولكن، ورغم كل شيء، أعني ورغم الاعتداء والتسلط والاستغلال، وهي قوام سياسة الغرب ووجهه الإمبريالي، ما زال في العالم من يرفض التسلط ويجالد مطامع القوى المستبدة والمرتبطين بها وينبذ سياساتها.

إننا هنا في مواجهة عدو قوي صعب المراس، يستعين بجميع إمكانياته المادية والعسكرية وكل ما يتوفر لديه من معلومات سياسية

وثقافية، لإرغامنا على التسليم. ولا يتوانى عن القضاء علينا. وأعتقد أن الشواهد المُرّة على مثل هذا السلوك تجاه الشعوب المحرومة على قدر من الكثرة والهول لا تخفى معه على أحد.

فالعدو في ممارساته ذات الطابع السياسي، كثيراً ما يتحايل باللجوء إلى واجهات مظهرها العلم والثقافة لتمويه نواياه الخفية، التي هي بذل المزيد من الجهد لإخضاع شعب ما وإركاعه، وتسخير ثرواته وموارده لتأمين منفعه غير المشروعة. ورغم أن الغرب لا يتوانى - إذا تطلب الأمر ذلك - عن استخدام أكثر أساليب التدمير والتّخريب ندالةً ووحشيةً، إلا أنه غالباً ما يُبرّر تصرفاته العسكرية والوحشية هذه بدوافع إنسانية خادعة، يصرف بها أنظار الرأي العام عن حقيقة الأمر. فالقوى الاستعمارية عندما تعتدي على الشعوب والبلدان، لا تقول لها لقد جئنا لنهب ثرواتكم وإخضاعكم لسلطتنا، بل تسعى، من خلال قدرتها الفائقة على التضليل والتزوير، إلى تبرير مجازرها وفضائحها تحت عناوين مختلفة تتعاطف معها، إلى حد ما، البشرية جمعاء. لقد كان المستعمرون، ومنذ القدم، يعتقدون على الأراضي بذريعة إعمار البلاد وتحضير العباد والأخذ بأيديهم نحو التقدم والرقى. أمّا اليوم فإن الشعار السياسي للغرب هو الدفاع عن الحرية، وحقوق الإنسان، وحماية سلطة الشعب والحكومات الوطنية.

إن صراعنا مع الغرب في هذا المعترك، صراع موت أو حياة. وإن أي تراجع أو مساومة، نظراً إلى قوة العدو الفائقة وأحابيله الكثيرة، لن تكون نتيجته غير الذلة ومصادرة العزة والكرامة بالكامل. لا بُدّ من خوض الحرب مع العدو بكامل قوانا، والنصر فيها ليس

ببعيد أبداً. فإذا ما توكلنا على الله سبحانه وَرَجَوْنَا عونه، واستندنا إلى هويتنا التاريخية، التي عادت إلينا ثانية ببركة الثورة، وآمنا بالطاقة المعجزة لإرادة الشعب الواعي، وعززنا الرغبة في الاستقلال والحرية، وأعددنا الأرضية اللازمة لكل ذلك في الداخل والخارج، تمكّنا من الوقوف في وجه العدو، ومن مواجهته. وليس ذلك بعيد المنال؛ فالمقاومة الباهرة التي أبداها أبناء شعبنا في مواجهتهم لمؤامرات المُستكبرين وجرائمهم، حجة دامغة على جميع الشعوب التي تتطلع إلى الاستقلال والعزة. ولكن إذا تجاهلنا الوجه السياسي للغرب، وتغافلنا عن مقاصده الشيطانية ومؤامراته وأحاييله، فلن يؤدي ذلك إلّا إلى الكارثة. إن قَصَرَ نظرنا إلى الغرب على وجهه السياسي فحسب، ونسبة جميع شؤون حياته وحضارته إلى السياسة، سوف يقودنا أيضاً إلى طريق مسدود فادح الضرر. فحضارة الغرب لا تقتصر على وجهه السياسي، ففي الجهة المقابلة للسياسة نظام فكر وقيم لا بدّ من معرفته أيضاً، واكتشاف أسلوب التعامل معه ودحضه. وفي هذا المضمار تجدنا نقف في مواجهة ندنا الفلسفي والفكري والأخلاقي، وليس مناهضنا السياسي. وفي هذا الميدان نحن بحاجة إلى وسيلة مناسبة أخرى، تتمثل في المنطق، وليس في الحراب والرايات. فالحراب والرايات لا تُجدي نفعاً، ليس في هذا المجال فحسب، بل وفي أي مضمار آخر نخوض فيه معترك الصراع مع الفكر والفلسفة التي لا نؤمن بصحتها، إذ إنها تنتهي بنا إلى عكس ما نبتغي تماماً.

من الممكن بالطبع أن ينتهز كلّ تيّار فكري وثقافي الصراع المحتدم، بسبب غفلته أو عجزه وأحياناً تحيّنه للفرص، ليسبغ عليه صبغة سياسية ويُعرِّفه على أنه مؤامرة لتصديع الجبهة الداخلية.

ولكن مثل هذا لا يصدر عن تفكير وتدبر، بل تكون وراءه رغبة تبرير المواجهة غير المنطقية مع الفكر المخالف، وبالتالي إعفاء العقل والنفس من مشقة تحصيل المنطق والفكر المُحكّم. ومثل هذا الأسلوب في قلب الحقائق رائج بكثرة في سوق المتضرّرين سياسياً. إن اللجوء إلى القوة لا يكون إلا في مواجهة الغزو العسكري ورّدع المؤامرات السياسية ومخاطرها. أما المواجهة الفكرية والثقافية فلا تُستخدَم فيها القوات العسكرية والأمنية والقضائية، لأن اللجوء إلى القوة يزيد من اضطراب أوار الفكر المخالف. لا بدّ من اللجوء إلى المنطق الواعي في مواجهة الفكر المنافس. لا بُدّ لدفع الخطر المحدق من اقتراح منطق أقوى وفكر أشمل وأكثر جاذبية، وما لم نكن مجهزين بمثل هذا الفكر والمنطق، فعلينا عقد العزم على تخصّيله قبل أي شيء آخر. والإسلام يمتلك مثل هذا الفكر والمنطق، وإذا ما كان بعض المُسلمين محرومين منه فبسبب من تقصيرهم، وليس لأن الإسلام يفتقر إليه. وإذا ما أراد أحد - لا سمح الله - أن يفرض رؤيته الضيقة على الإسلام ويُعرّفها على أنّها دين الله، لافتقاره إلى القدرة على مواجهة الفكر المعارض، فلسوف تراه يلجأ إلى آخر الدواء الذي هو السلاح، ليسيء هذا إلى الإسلام دون أن يحقق الهدف الذي يصبو إليه.

إننا نعني برفض الغرب، رفض سلطته السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية. وبوصفنا مسلمين، فإن بيننا وبينه اختلافات جدية وجوهرية في المبادئ ومباني الفكر والقيم أيضاً. كذلك، فليس أمامنا من سبيل لوعي مواطن الاختلاف الفكري، ولدحض سلطة العدو، غير المعرفة الدقيقة الواعية والموضوعية للغرب. ويجب ألا

يغيب عن أذهاننا أن حضارة الغرب مبنية على فكرة «الحرية»، التي هي، فضلاً عن رفضها كمفهوم فلسفي، هدف أجمع الناس على طلبه في كل مكان وزمان، وما زالوا يجمعون. وقد استطاع الغرب عبر مسيرته من القرون الوسطى حتى القرون الحديثة، تحطيم الكثير من القيود الفكرية والسياسية والاجتماعية الآسرة، وتحرير الإنسان من قيد الكثير من العادات والتقاليد والأعراف غير الصحيحة. فقد قضى على قدسية المعتقدات والأفكار المظلمة، التي فُرضت على الناس باسم الدين، وأطاح هيمنة الاستبداد والتسليم الأعمى للمستبدّين. وهذه كلها خطوات إيجابية تجاري نواميس الخلقة. إلا أن نظرة الغرب للحرية والإنسان نظرة غير صحيحة، فهي ضيقة أحادية الجانب. ونتيجة لذلك دفعت الإنسانية وما زالت تدفع ضريبة باهظة.

وإذا ما تبيننا، في مواجهة العدو، رفض الحرية، عملياً إن لم يكن لفظياً، بذريعة رفض الغرب والدفاع عن الدين، نكون قد ارتكبنا خطأ فاحشاً، فلا نواميس الخلقة تسمح بهذا، ولا الإسلام يقبل به. ولكن إذا ما حرصنا على نقد الحرية بمفهومها الغربي، وعلى تحليل نظرة الغرب إلى الكون والإنسان ونقدها، نكون قد أدّينا أهم مسؤولياتنا التاريخية. إن لدينا الكثير مما يمكن قوله للغرب بشأن الحرية. فلا تعبire عن الحرية يعتبر تعبيراً كاملاً، ولا مفهوم الحرية الذي يأخذ به يحقق السعادة. وإن الغرب من حيث إنه أسير أفكاره، ومن حيث هو محدد بالأوضاع الفكرية والعاطفية والنفسية التي عاشها بحكم ظروفه التاريخية، لا يستطيع أن يدرك بشكل صحيح المصائب التي لحقت بالمجتمع الإنساني من جرّاء تصورات الخاطئة عن الإنسان والحرية. ولكن، وبما أننا ننظر إلى

الغرب من الخارج، فإننا نستطيع أن نحكم عليه في هذا المجال وأن نُصِفَهُ. وبطبيعة الحال فإن بلوغ مثل هذه المكانة المهمة بحاجة إلى جهد فكري كبير ومعرفة واسعة.

الاستفادة من الغرب

أخذت الإنسانية في مرحلة شيخوخة الحضارة المعاصرة، ترنو، على نحو ما، إلى مستقبل جديد، وتتطلع إلى نشوء حضارة أخرى، توفر احتياجاتها الروحية والمعنوية والمادية بصورة أفضل وأشمل. وفي هذا الوقت بالذات عقدنا العزم على إقامة نظام جديد تتعارض أسسه الفكرية والقيمية مع الرائج والسائد في العالم. فهل يمكن القول بأن عصرًا جديدًا قد بدأ بالفعل في تاريخ الإنسانية؟

لقد ذكرت سابقاً، أن أية حضارة لا تستغني عما سبقها، وأن أطباع البشر الفكرية لا تسمح أساساً باطّراح أفكار السابقين وتجاربهم بالجملة. فسّر تكامل الحياة الإنسانية، هو أن كل إنسان وكل جيل وكل عصر يبدأ حركته من النقطة التي انتهى إليها من سبقه. ولو كان من المقرر أن تبدأ جميع الأجيال من نقطة واحدة، وأن تبلغ النقطة نفسها التي وصلها الجيل السابق، مع بعض الاختلاف، فسوف لن يختلف مصير الإنسان عن مصير النحل. إن الفرق بين حياة الإنسان وبين الكائنات القطيعية، هو أن الإنسان يأخذ تجارب الماضين ويضيف إليها ويُسَلِّمها إلى الجيل الآتي، وهذه الحركة تتواصل دونما توقف ما دام الإنسان موجوداً، لأن تكامل حياة الإنسان لا حد له. ومثل هذا الحكم ينطبق أيضاً على الحضارة، بما هي حصيلة جهود الإنسان الفكرية والعاطفية

والعملية. فالفكر الحيوي الصانع للحضارة، هو الفكر الذي يأخذ بجميع العناصر الإيجابية للحضارة التي سبقتة ويهضمها ويضيف إليها ويطورها.

أما نحن، وقد فجّرنا ثورة، ونتطلع إلى إقامة نظام إسلامي على أساسها، فإن باستطاعتنا أن نجعل من هذه الثورة منشأً لحضارة جديدة، إذا ما تحلينا بالقدرة اللازمة واللياقة الكافية للأخذ بالجوانب الإيجابية لحضارة الغرب، وتوافر لدينا الحس المطلوب لتعيين جوانبها المرفوضة وتشخيصها والامتناع عن الأخذ بها. وهذا يعني أن بإمكاننا شقّ الطرق المسدودة التي وصل إليها الغرب، واجتيازها بسلام. فمثل هذه الطرق المسدودة ناتجة عن الصعوبات التي كانت تعاني منها إيديولوجية الحضارة الغربية ومبانيها الفكرية والقيمية، والمباني تلك هي التي أوصلت الغرب إلى ما هو عليه الآن.

فإذا كان يتحتم علينا أخذ الجوانب الإيجابية من حضارته المعاصرة، ونبتذ السلبى منها، فليس أمامنا من خيار غير معرفة الغرب بصورة صحيحة، وتمحيصه بموضوعية، وانتخاب نقاط قوته، وتلافي نقاط ضعفه بالقياس على ثورتنا ومصادرها الفكرية ومبانيها القيمية التي يمثلها الإسلام.

وواضح تماماً، أنّ مثل هذا التعامل يختلف تماماً عن الموقف السياسي. وأن الذين لا يتمكنون من التمييز بين هذا وذلك، إنما يُقدّمون على ما يتعارض مع مصالح الثورة الإسلامية والشعب، حتى ولو اتصفوا بحسن النية. ففي هذا الميدان لا يُجدي السبّ والشتم، بل النباهة والمنطق والإنصاف والموضوعية.

مشكلات ثورتنا

لا بد من الاعتراف بأن الثورة الإسلامية باتت مصدراً لتحوّلات عظيمة؛ وبوصفنا مجتمعاً ثورياً فإننا نقف في مهبط هذه التحوّلات أكثر من الجميع. وفي مرحلة ما بعد الانتصار، تقع على عاتقنا مسؤولية جسيمة وعظيمة بمستوى مشكلات هذه المرحلة. وإن اجتياز هذه المرحلة الحساسة بحاجة إلى سعة صدر وتحمل كبيرين، فضلاً عن تحسن التدبّر وبُعْد النظر. فالإسلام - الذي بقي في الأذهان قروناً عديدة بهيئة مجموعة من الأفكار والقيم - نزل اليوم ببركة الثورة الإسلامية إلى الميدان لإدارة الحياة وتأسيس النظام، وقد أقام دولة، ومن ثم دعا منافسيه ومعارضيه إلى النزال، ليس في ميدان العقل والأفكار فحسب، بل وفي ميدان العمل وواقع الحياة. وفي هذه المرحلة ظهرت ثلاث مشكلات مُهِمّة لم تكن مطروحة من قبل، أو لنقل إنّها كانت أقلّ بكثير ممّا هي عليه عن الآن وتختصر هذه المشكلات بالتالي:

- رجاء الناس وآمالهم،
- كيد الأعداء ومؤامراتهم،
- غياب الانسجام بين بعض العناصر الداخلية.

رجاء الناس وآمالهم

يتوقّع الناس ويرجون الكثير من الدين ونهجه الذي قاد المجتمع للانتصار وتسلّم زمام السلطة؛ خاصّة أولئك الذين أسهموا بجهادهم وتضحياتهم في تحقيق ذلك. فقبل ذلك، وعندما لم تكن مقاليد الحكم بأيدينا، لم يتوقّع الناس ممّا أيّ شيء في الجانب العملي،

وكان يُمكننا القول إنّ كلاً من السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم إلخ... كانت بأيدي أعدائنا، ولم نكن نستطيع أن نفعل شيئاً. ولكن بعدما تسَلَّم الإسلام زمام السلطة، أضحت جميع هذه الخيارات في أيدينا، ومن حقّ الناس أن يتوقّعوا من الحكومة تحقيق رغباتهم وإشباع تطلّعاتهم. فالمجتمع والحال هذه، يتساءل: ما هي الصورة التي ستكون عليها الحياة في النظام الجديد؟ وكيف سيتمّ تأمين حقوق الإنسان؟ وما هي سياسة النظام لتحقيق التقدّم العلمي والتكنولوجي، والعدالة الاجتماعية؟ ذلك أن مجرد الاكتفاء بقطع الوعود، في هذه المرحلة، لا يشفي غليل القلوب، فالناس ينتظرون نتائج عملية وعينية. كما أن نجاحنا منوطٌ بتحقيق ما يرجونه، وبت ترجمة ما أمّلوه وانتظروه عملياً.

وممّا لا شكّ فيه أنّ بعض هذه الآمال غير معقولٍ وبعيدٌ عن الواقع، وأنّ أيّة حكومة لا تستطيع أن تحلّ مشاكل الناس وأن تحقّق أمنياتهم بين عشية وضحاها. فضلاً عن أنّ الخيال الحالِم، والنظرة السطحية، والرؤية غير الواقعية، تقود إلى آمال وأمانٍ في غير محلّها. ولكن، على أيّة حال، فإن على الحكومة أن تتحلّى بالقدرة على إقناع الناس، وعلى تقويم إصلاح نظراتهم إلى الأمور وتوقعاتهم، وإن لم يكن بالإمكان تأمين حلّ سريع وشامل لمعاناتهم الأساسية - وهو كذلك - فلا بدّ من إقناعهم بأن هذا الحلّ مُقبِلٌ، وأن انتظارهم اليَوْمَ الذي سينعمون فيه بحياة حرّة سعيدة خالية من المعاناة المادّيّة والمعنوية لن يطول. لا بدّ للمجتمع من الإيمان بأن ما اقترحته الثورة ودعت الناس إليه، إذ يُحقّق سعادة الفرد والمجتمع، ويُسخّر معطيات الإنسانية وتجاربها الناجعة لخدمتهما، لا يخلو من المشكلات

والسلبات التي يعاني منها العدو والمنافس. على أية حال، لا بد من الاعتراف أن توقّعات الناس وآمالهم تضغط ضغطاً شديداً على قادة الثورة والمسؤولين عن إدارة البلاد، في الوقت الذي يحاول فيه العدو استغلال ذلك بشتى السبل أسوأ استغلال.

كيد الأعداء ومؤامراتهم

إلى ما قبل انتصار الثورة كانت مواجهتنا للمذاهب والمدارس الفكرية المخالفة، مقتصرة على الميدان النظري. والمواجهة في هذا الميدان سهلة ومحدّدة عموماً. ولكن عندما يتبلور الفكر في كيان ونظام عينيّ، يشعر العدو بأن الأمور بات أكثر خطورة، فتأخذ تصرّفاته طابعاً أعمّ وأقسى وأكثر وحشية. فالتأمر لإسقاط النظام الثوريّ، والتجسّس عليه، وخلق المصاعب الاقتصادية له، وإيجاد حالة من اليأس وتشجيع الناس على إساءة الظنّ بمسؤولي النظام وتحميل هؤلاء مسؤولية جميع المشكلات والتغني بعجزهم عن حلّها، بل واللجوء إلى القوّات العسكرية لتوجيه ضربة إلى الثورة والنظام، كلّ ذلك ضمن برنامج عمل الأعداء الذين يشعرون بأنّ التحوّل الجديد بات يهدّد منافعهم ويعرّضها للخطر. وقد اختبر شعبنا العظيم خلال هذه الفترة جميع هذه الدسائس والمؤامرات والأحقاد. وفي الوقت الذي كان مسؤولو النظام بأمسّ الحاجة إلى صفاء الذهن وهدوء الخاطر، ليتمكّنوا من تكريس كل وقتهم وتفكيرهم وتدبيرهم وابتكارهم لبناء المجتمع وإدارة شؤونه على أفضل وجه، أخذوا يواجهون دسائس الأعداء ومكائدهم الرهيبة وما افتعلوه من مشاكل ومعاناة، بحيث كان الأمر يتطلب أحياناً أن

تُجَنَّد كلُّ الإمكانيات لدفع خطر العدو الخارجي الذي كانت لديه بعض القواعد في الداخل أيضاً.

هذه جملة من أهم مشكلاتنا في هذه المرحلة، وليس أمامنا من خيار غير المواجهة. ولا بدّ لنا من الخوض في صلب هذه المشكلات، ومن أن نُشَمِّر عن ساعد الجدّ ونمضي قدماً، انطلاقاً من الثقة بالنفس والتدبّر وسعة الصدر.

معاناة المجتمع لعدم انسجام العوامل الداخلية

عانى المجتمع، نتيجة عدم انسجام عناصره الداخلية، خاصّة في القرن المنصرم، من مَرَضَيْنِ مؤلمين قاتلين. وما يزال يعاني منهما أيضاً. وهذان المرضان المزمنان الأكثر إيذاءً في هذه المرحلة الحساسة، هما الثقافة البعيدة عن الدين والتدين المتحجّر.

(أ) المثقف اللاديني

يمتاز مجتمعنا بهويّته الدينية. وقد كان لعلماء الدين العاملين الذين قارعوا الظلم، خاصّة الشيعة، دور بارز في حفظ هذه الهوية وسطوعها على مرّ التاريخ. فالإسلام في تاريخ شعبنا، وفي سياق دعوته التوحيدية الخاصّة، نادى بشرف الإنسان وكرامته في ساحة الوجود وفي إطار الحياة والمجتمع، ودعا إلى العدل والقسط. والقادة الدينيون هم أكثر وجوه تاريخ الإسلام شعبية وإدراكاً للمعاناة والآلام. ولهذا فإننا لم نجد في المجتمعات الإسلامية ذهنية معادية للدين أبداً، على عكس ما عرفت المجتمعات الغربية، علماً أن هذه الذهنية وليدة انحراف سَدَنَةِ الشؤون الدينية وسوء تفكيرهم. ففي كلّ مرّة شُـمِعت في العالم الإسلامي، خاصّة في إيران، صرخة

مظلوم يدافع عن نفسه، كانت صرخة الدين الحقيقي. وقد شاهد الناس على الدوام وجوه المجاهدين المؤمنين الملهبة الدامية، وجوه أولئك الذين انتفضوا لمقارعة الحكومات الطاغية. فوجدان مجتمعنا حافل بالمواقف التاريخية لصراع المتدينين أنصار الإنسان ضد المنافقين دعاة إذلال الناس وحرمانهم باسم الدين؛ مما يعني أن هذه الجهة من العالم شهدت على الدوام مواجهة تاريخية بين الدين، الذي ينشد الحقيقة والعدالة، وظلم الطغاة الظلمة أصحاب الدين المحرف. ألم يخض الدين، طوال تاريخ الإسلام، الصراع ضد الاستبداد، الديني منه وغير الديني؟ ألم يكن معظم شهداء الفضيلة من المجتهدين المثقين والمجاهدين المؤمنين؟ ألم يكن الدين خلال القرن المنصرم، حامل لواء مقارعة أعداء مجتمعنا، أي الاستبداد العميل للاستعمار؟ ألم تكن تجربة النضال الديني هذه، التجربة الوحيدة الموفقة من بين التجارب الثورية والوطنية المختلفة، التي يستحق بعضها التقدير؟

إن مجتمعنا مجتمع ديني، ومن الطبيعي أن يفتقر فيه عديمو الدين أدعياء الثقافة، إلى القاعدة وإلى المكانة في قلوب الناس، وسيفتقرون لهم كذلك. ومما يؤسف له أن ما كان سائداً باسم الثقافة في العصر الحديث من تاريخ شعبنا، لم يكن أكثر من حركة صورية، مقطوعة الجذور، معزولة عن الناس، وأن صوت أدعياء الثقافة في هذه الأرض، لم يتجاوز أبداً حدود المقاهي التي كانوا يقيمون فيها ندواتهم وأمسياتهم. وإذا ما تعدى ذلك فإن الناس لم تسمعه؛ وإذا ما سمعوه لم يفهموا رطائته، وبالنتيجة لم يحصل أي تفاهم بينهما مطلقاً. وإذا كانت جهود أحد المثقفين قد أثمرت وأصبحت محل احترام الناس وتقديرهم، فلأنه كان قريباً من دين

الناس، وعلى صلة بمعتقداتهم وشعائر دينهم الأصيلة. وهنا بالذات يُمكن اكتشاف سرّ محبوبية عظماء أمثال جلال آل أحمد، والدكتور علي شريعتي، في مجتمع حكمته الدكتاتورية وأذلتها. فهما مثقفان كان لديهما الكثير من المواضيع الثقافية التي يمكن طرحها. وقد شعر المجتمع بأنهما من صلبه، مدركان لآلامه ولديهما ما يقولانه للناس.

فالمثقف اللاديني - شاء أم أبى، عرف أم لم يعرف - هو كمن يأتي بالماء إلى طاحونة العدو، العدو الذي يُعارض استقلالنا، ويشنّ حرباً على ثقافة شعبنا الأصيلة، ودينه وحرّيته. ويشهد التاريخ بأن هذا التيار، في الأعمّ الأغلب، كان متناغماً ومنسجماً مع توجّهات الحكومات المستبدّة العميلة للأجنبي. وكثيراً ما كان يتضامن معها بوعي. إلا أن هذا التيار، ولحسن الحظّ، لم يكن له تأثير يُذكر نظراً لافتقاده أية صلة بجوهر الثقافة وعمق وجدان شعبنا. والآن أيضاً، وكما أتصوّر، فإن المثقف اللاديني لا يمثّل خطراً فكريّاً جاداً، على الرغم من أنّه قد يتمكّن أحياناً من خداع المجتمع خاصّة الشباب. ولكنّ الأهمّ من خداعه هو أنّه قد يشكّل معبراً ينفذ من خلاله العدو إلى المجتمع.

(ب) المتدين المتحجر

المرض المؤلم الآخر هو التحجّر والسّطحية والرجعية. والتحجّر ليس أكثر من إسباغ صبغة القداسة والإطلاق والخلود على الفهم البشري الناقص والمحدود، وترجيح التّقاليد الفكرية والعاطفية على الحقيقة والمنطق. فإذا سألنا المتحجّر، الذي يدّعي الفكر والتحقيق أيضاً: ما الذي تنتظره من الثورة؟ ماذا تريد للمجتمع الثوري؟ فإنه

في أحسن حالاته سَيَرُّدُنَا إلى الحضارة الإسلامية. علماً أن المتحجّرين، كشريحة، دون ذلك بكثير. ولا بدّ من القول لهذا الشخص وأمثاله: إن ما تقوله وتطلبه، قد مضى زمنه وانتهى. والفكر الذي كان دعامة الحضارة الإسلامية قد انتهى بانتهاء تلك الحضارة؛ ولو لم يكن قد انتهى بعد، لكانت تلك الحضارة قائمة الآن، فلو كان ذلك الفكر ما يزال على حيويته وعلى تلبية احتياجات الإنسان ومتطلباته لاستمرت تلك الحضارة.

التحجّر عقبة كأداء دون استقرار نظام ينبغي له أن يكون قدوةً لحياة البشرية اليوم وغداً، مستنداً إلى منطق أقوى وأكثر إقناعاً من منطق المذاهب المنافسة ونظمها. إن تأثير التحجّر على مجتمعنا ذي الهوية الدينية، كبير وحساس جداً، بل أكثر تأثيراً من تيار الثقافة اللادينية، خاصّة وأن المتحجّرين - كفة - أفراد يتظاهرون بالقداسة ويتزيّون بزّي يدلّ على الصلاح، والكثير منهم أفراد جيّدون حقّاً وذوو نيات خيرة، وشعورهم بالمسؤولية الشرعية يقودهم إلى الإقدام والتحرك، إلّا أنهم من حيث التفكير والعقلية لا يمتّون بصلة إلى الإسلام الأصيل والثورة الإسلامية والحاضر والمستقبل.

ويبدو أنّ تركيز سماحة الإمام الراحل (قدّس سره) على خطر التّحجّر والرجعية، خاصّة في السنتين أو الثلاث الأخيرة من عمره الشريف، نابع من قلقه العميق من خطر هذا التيار وتأثيره السلبي على مسيرة الثورة، ومحاولة أفراد الفكرية المُخَبَّطَة والمعوّقة لطريق تقدّم المجتمع الإسلامي وعزّته. وعلى أيّة حال، فإن الاهتمام بجميع تأكيدات الإمام الراحل وتحذيراته هذه، والحيلة والحذر

من هذا التيار، يعتبر أمراً حياتياً ومصيرياً لنا وللمستقبل الثورة الإسلامية.

غياب المثقف الديني

أُعتبر هنا عن تصوري بشأن واحدٍ من أهمِّ الفراغات والنواقص الفعلية في مجتمعنا في هذا الظرف الدقيق من حياتنا، وإن آراء أهل الرأي المُنصفين والمدرّكين للآلام، محترمة على أية حال سواء قبلوا رأيي هذا أم فتّدوه أم أصلحوه.

في اعتقادي أن النقص الأساس الذي نُعاني منه في مجال الفكر والبناء، هو غياب المثقف الديني أو ضَعْف حضوره، رغم أنني أرى الأرضية مهيّأة له بالكامل لظهوره. المثقف في تصوري، هو الشخص الذي يُواكب زمانه ويعيش قضايا إنسان عصره وتحولات زمنه، أو يهجم بمعرفة ذلك. فإذا كان من أمل في حلّ مشاكل العصر، فهذا الأمل موكول إلى هذا المثقف، باعتباره يُدرك أكثر من غيره قضايا عصره. فكيف نتوقع مِن لا يعرف المسألة أن يحلّها؟ إن حسن النية والطيبة والطهارة لا تكفي هنا، بل إن العلم والمعرفة بمفردهما غير ناجعين أيضاً. فالمرء الطيّب ذو النية الحسنة، والمعدود من حيث العلم دائرة معارف متقلّة، ولكن المقيم خارج زمانه، غير مهتمّ بغير قضايا القرن الثاني أو الثالث الهجري، مثل هذا الشخص حتّى ولو كان العلم يرشح من قمّة رأسه حتّى قدميه، لا يستطيع أن يجد حلاًّ لأصغر مسألة من مسائل مجتمع اليوم، لأنها غير مطروحة بالنسبة له أساساً لبحث عن حلّ لها. وطالما أن المسألة غير مطروحة عنده فإن عقد الآمال على حلّها ليس إلّا توهماً على ما غير أساس.

إن ميزة المثقف الأصيلة هي أنه يُواكب عصره، ناهيك بأنه من أهل التعهد والالتزام، التعهد تجاه الحقيقة والالتزام تجاه مصير الإنسان. المثقف شخص يحترم العقل ويقدر حرمة الحرية^(٣).

... من هو المتدين؟

المتدين هو ذاك الذي يعتبر الوجود أرحب من قفص المادة الضيق، والإنسان، كلّ إنسان، أعظم من الطبيعة، على الرغم من أنه يراه وقد جاء من صلب الطبيعة إلا أنه ليس من خلقها. لأن الطبيعة لها حدود على أية حال، أمّا الإنسان - أيّ إنسان - فليس له حدّ بسبيل ما. وبما أنّ أسئلة الإنسان واحتياجاته لا حدّ لها، وأن ليس بإمكان الزمان والمكان أن يحدّا الإنسان بحدودهما الضيقة، من هنا فإن الإنسان ينظر إلى الماضي ويتطلّع إلى المستقبل أيضاً. فالإنسان يستطيع، بمساعدة فكره وعقله، تحطيم حواجز الطبيعة والحصول على إذن بالدخول إلى ما وراءها.

والمثقف المتدين شخص يعمل للإنسان الذي يحبّه، ويعي قضاياها، ويشعر بالمسؤولية تجاه مصيره، ويحترم عقله وحرّيته. أجل، يؤمن بأنّ لهذا الإنسان رسالة إلهية، ويطلب بالحرية له، ويعتبر كلّ من يقف حائلاً دون نموه وتكامله، عدواً للحرية. إن مجتمعنا الحيّ والفاعل بأمسّ الحاجة إلى المثقف المتدين في هذا الظرف الحساس. فإذا ما اجتمع التدين والثقافة - بالمعنى الذي

(٣) إن مفهوم المثقف الذي أعنيه هو بالطبع مفهوم تقريبي ومبتغاي منه هو إرساء مفهوم يمكن الآخرين أن يقرّوا به. وقد يكون لدى جماعة آخرين تعابير أخرى عن هذا المفهوم يمتنع بموجبها الجمع بين الثقافة العقلية والدين إلا أنه ليس بمقدور أحد أن يقيد نفسه، خاصة في الشأن الاجتماعي، بمفهوم ألزمت به جماعة بعينها.

أشرت إليه بشكل سريع ومجمل - وتفاعلاً مع بعض، أمكننا أن نعقد الآمال على ثورتنا الإسلامية كبداية لمرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية. أمّا إذا انفصلا عن بعضهما، فلا يبعد أن يُشوّش كلّ منهما على الآخر وأن يستحيل كلّ منهما آفة تنخر. فإذا ما قلنا للمثقف اللاديني: الله، يقول: الإنسان. وحين نقول للمتدين المتحجر (المنغلق الضيق الأفق): الناس، يقول: الله؛ أما المثقف المتدين فيقول: «الإنسان الإلهي». إنها ظاهرة اكتشافتها وإشاعتها ضرورة ملحة في يومنا هذا وفي كلّ وقت.

هذا ما أردت قوله، وإنني آمل، ببركة الثورة، ومن خلال إيجاد تواصل سليم ومدرّوس ومتقابل بين مركز الفكر الديني الأصيل، وأعني به الحوزات العلمية، والمراكز الأصيلية للفكر المعاصر، أي الجامعات، آمل أن نشهد ظهوراً مباركاً لمسار المثقف الديني الساطع. مسار يخلو من عيوب المثقف اللاديني، خالي من نواقص المتدين المتحجر. مسار ينبغي له أن يأخذ على عاتقه العبء الثقيل لرسالة ثورتنا، وأن يجد حلاً للأزمة الناجمة عن ولادة نظام جديد أنجبته الثورة الإسلامية لصالح الإنسانية، ومستقبل مفعم بعزته وسعادته؛ إن شاء الله.

د. محمد خاتمي

- من مواليد أردكان يزد (إيران) ١٩٤٣.
- تابع دراسته الثانوية في مسقط رأسه ثم سافر عام ١٩٦١ إلى مدينة قم لدراسة العلوم الإسلامية، ومن هناك إلى أصفهان حيث نال عام ١٩٦٩ إجازة الفلسفة من جامعتها. في العام ١٩٧٠ التحق بقسم الدراسات العليا بجامعة طهران لتحصيل درجة الماجستير في التربية، عاد بعدها إلى قم للتعلم في العلوم الإسلامية.
- تولى بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ رئاسة المركز الإسلامي في هامبورغ.
- انتخب عام ١٩٨٠ عضواً في مجلس الشورى الإسلامي.
- نال خريف ١٩٨٢ ثقة نواب الشعب لتولي وزارة الثقافة والإعلام واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٩٢ حيث قدم استقالته منه.
- تولى رئاسة المكتبة الوطنية، ودرس الفلسفة والعلوم السياسية في عدد من الجامعات الإيرانية.
- أُنتخب في الرابع والعشرين من أيار (مايو) ١٩٩٧ رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران.
- له عشرات الأبحاث والدراسات والمداخلات الصحافية والأكاديمية، ومن أبرز مؤلفاته:
 - از دنيایک «شهر» تا شهر «دنیا»: سیریک اندیشه سياسي غرب.
 - (من عالم «المدينة» إلى مدينة «العالم»: رحلة في الفكر السياسي الغربي).
 - سیریک در اندیشه سياسي مسلمانان.
 - (رحلة في فكر المسلمين السياسي).

في السؤال لجة ومحجة

بمناوبة تقديم

٧

الإمام الخميني (رض)

رائد الإحياء الإسلامي المعاصر

١١

الشهيد مطهري:

تألق الفكر وأصالة الديانة

٣٧

الشهيد الصدر:

إدراك العصر والهم الديني

٧٧

مخاوف وآمال

١٠٧

ثورتنا ومستقبل الإسلام

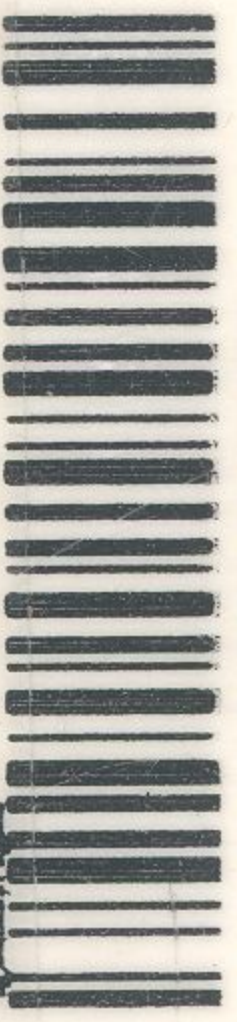
١٤١

نبذة عن المؤلف

١٧٣

خمس محاضرات بتوقيع الدكتور مُحَمَّد خاتمي،
رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران، وزير الثقافة
والإعلام فيها طوال عشر سنوات (١٩٨٢/١٩٩٢) -
للوقوف على المشهد الثقافي في إيران، مخاوف
وآمالاً، ولكن أيضاً «مزاجاً» ومسائل ومفردات...

Bibliotheca Alexandrina



0599603



9 782910 355616

ISBN: 2-910355-61-6